

دكتور حافظ عفيفي باشا

على هامش السياسة

بعض مسائلنا القومية

(حقوق الطبع محفوظة للأولف)

الطبعة
تطبعة دار الكتب المصرية

١٩٣٨

العدد ١٠ قروش

دكتور حافظ عفيفي باشا

على هامش السياسة

بعض مسائلنا القومية

(حقوق الطبع محفوظة للزلف)

الطبعة
مطبعة وزارة التعليم
١٩٣٨

الصحة العامة في مصر

التعليم

مسائلنا المالية

مسائلنا الاقتصادية

(١) مقدمة

لقد أحرزت مصر في السنتين الماضيتين نصرا مينا في ميدان السياسة الخارجية، كان من نتائجه أن استقلت البلاد بشؤونها، وآل إلى أبنائها تولى مستقبل بلادهم بأيديهم، والعمل على النهوض بها في مختلف المرافق دون منازع أو معارض. ولكن هذا الانتصار الباهر الذى نالته مصر بفضل مجهودات حكومة النحاس باشا ومعاونة زعماء الأحزاب لها، وبفضل تضامن الأمة جمعاء والتفافها حول راية الوطن، هو في الحقيقة أول الجهاد لا آخره. فهذا الاستقلال الذى نلناه هو وسيلة الإصلاح الذى تنشده البلاد لا غاية، وقد حملنا تبعات إن أغفلناها سجلنا على أنفسنا أننا أمة هائلة تفرح بالاستقلال ولا تفهم معناه، وتلوك الألسن فيها كلمات الإصلاح ولا تعمل ما يعمل غيرها لتصل إليه.

إننا نملك كل وسائل الإصلاح وأسبابه، فقد وهبنا الله أرضا هي مضرب الأمثال في خصبها، وجوا معتدلا لا يتمتع به بلد آخر. وبلادنا غنية بمواقدها الأولية وخيراتها المختلفة، ونحن أمة مؤتلفة، أصلنا واحد، نتكلم لغة واحدة، وتجيئ في قلوبنا عاطفة واحدة هي حب مصر، ونحيا جميعا لأمل واحد هو العمل على رفعتها وإعلاء شأنها. فلم نصب بما أصيبت به بلاد أخرى من تعدد الأجناس وكثرة اللغات واختلاف المشارب والغايات. ولا تزال بلادنا بكرا، فباب الاستثمار فيها لا يزال مفتوحا على مصراعيه، وهي تنبؤا مكانا جغرافيا من العالم لا يانيه في أهميته مكان آخر.

(١) فرغت من تحرير أكثر مواد هذا الكتاب قبل شهر ديسمبر سنة ١٩٣٧ وكتبت مقدمة في أوائل هذا الشهر، وقد طلبت من مجلة المصور في هذا التاريخ موضوعا لعددنا الخاص بمناسبة زفاف جلالة الملك، واختارت أن يكون هذا الموضوع «عهد الملك فاروق الأول وما رجوه فيه من إصلاح» فرأيت أن أختطف لها نبذة من هذه المقدمة وأرسلتها للجنة قبل قيام من لندن ونشرتها بالعدد الذى ظهر

والمصريّ معروف بالصبر والجلد والاحتمال، وهو ذكّي سريع الخاطر حسن التصرف لبّن العريكة . وهذه صفات متى اجتمعت لشعب مهّدت له سبيل النجاح في كل ما يقصد إذا اتّخذ للنجاح وسائله ، وإذا أحسن ولاة أمره رسم الخطط والبرامج له . نحن نطلب التقدّم لأنه علامة الحياة . نحن نطلبه لأن شعبنا لا يقلّ ذكاء ونشاطا عن شعوب كثيرة أخرى تقدّمته، وقد كان في وقت من الأوقات مصدر النور والعرفان للعالم أجمع . نحن نطلب الإصلاح لأن مصر تملك كل أدواته ووسائله ، وهي بتاريخها المجيد وبفنها الخالد وبشعبها الذكّي تستحق تحت الشمس مكانا أليق بها من المكان الذي نقيّؤه الآن .

نريد الإصلاح لأن بلادا كثيرة سبقتنا في جميع الميادين ، وهي دائبة في الجرى أمامنا بخطى أسرع من خطانا، وبلادا أخرى كانت من عهد غير بعيد وراءنا فصارت أمامنا الآن وسبقتنا بمراحل بعيدة حتى أصبح من الصعب أن نلحقها . فالعالم كله يجري في طريق الإصلاح والتقدّم بخطى واسعة، والويل كل الويل لكل أمة تقف مكانها، أو تتأقل في خطاها فتسير بخطى أبطأ من غيرها .

لا يزال مبدأ تنازع البقاء يسود العالم، وسيظل كذلك ما بقي الإنسان . فإن لم نستفد من دروس الماضي البعيد، فلتتخذ من الحوادث الجسام التي حصلت في الماضي القريب، أو التي تقع أمام أعيننا الآن عبرة وموعظة . ولا شك عندي أن الأمم الهزيلة المتأخرة في مضمار العلم الحديث مقضى عليها بالموت عاجلا أو آجلا . إنى لا أريد أن أكون نذير سوء ولكنها الحقيقة الناصعة يجب أن نراها ؛ فالمستقبل للأمم التي تسبق غيرها في ميدان القوة والعلم والمال .



لقد حاولت أن أشرح في هذا الكتاب باختصار طائفة من مسائلنا التي لم تحل بعد، وحاولت أن أصف ما أعتقد حلا معقولا لهذه المسائل ، فتعزّضت لكثير من مشاكلنا الصحية والتعليمية والمالية والاقتصادية، وأجتهدت أن أجد

طريقاً يوصل إلى إصلاحها . وإنى لا أدعى الكمال فيما عرضت من حلول ، فقد يفضل غيرى إلى ما هو أحسن منها وأفضل ، كما لا أدعى أن الطرق التى أشرت بالسير فيها هى أقرب طرق الإصلاح وأمنها ؛ فقد يجد غيرى ما هو أسهل منها وأقرب ، ولكنى أدعى أنى فكرت طويلاً فيما كتبت ، وأسئلت الكثيرين من العارفين فيما اقترحت ، ودرست جميع المسائل التى تعرضت لها دراسة مستفيضة بقدر ما وصل إليه جهدى . وإنى أريد قبل كل شيء بما كتبت أن أوجه النظر إلى مسائل تحتاج إلى حل سريع ، آملاً أن يفكر فيها كل مصرى ، وأن أشير إلى نقط الضعف فى أمهات مصالحن ومرافقنا وأنظمتنا ، راجياً أن يتدبرها أولو الراى فىنا .

لقد توجهنا إلى المسائل السياسية البحتة وحدها زمناً طويلاً ، فاستولت على جميع مشاعرنا وقوى التفكير فىنا ، وشغلتنا عن غيرها من مسائل الإصلاح الخطيرة . وقد آن الأوان أن نوجه أقصى مجهوداتنا لإصلاح أمورنا وتدير شؤوننا وتحسين أحوالنا ، لنؤدى الأمانة لبلادنا ولنوفى بالعهد لأمتنا .

لم أقصد بما كتبت مصلحة سياسية شخصية ، فلست من المشتغلين الآن بالسياسة الحزبية ، ولا أنوى الاشتغال بها ، ولهذا أيضاً لم أقصد دعوة لطائفة سياسية معينة أو انتقاداً لجماعة بالذات ؛ بل أزيد على ذلك أنى مقتنع بأن طبيعة المسائل التى تعرضت لها هى من نوع المسائل العامة ذات الصبغة الأهلية التى يجب ألا تختلف فى أسسها الجماعات السياسية ، لأنها لا تصلح بطبيعتها لتكون ميداناً للنافسة الحزبية ، ويجب أن يتعاون الجميع على إبعادها عن هذا الميدان ، وأعتبارها مسائل قومية لا تحل إلا بسياسة قومية يرضاها الجميع ويؤيدها الجميع ؛ فان جميع الحلول الممكنة والمقولة تحتاج فى تنفيذها إلى زمن طويل وسياسة مستمرة . وسيتداول الحكم فى هذا الزمن وزارات مختلفة ، ولا تزال هذه المسائل فى دور التنفيذ ، فإذا لم يتفق ماستنا عليها هدمت كل وزارة ما بنت غيرها ، وأقامت على الانقاض بناءً جديداً

ستهدمه الوزارة التالية، وهكذا يمر الوقت في هدم الشيء الواحد وبناءه، ويدور الزمن دورته وتقدم الأمم، ونحن إما وقوف مكنتنا أو ندور حول دائرة ليس لها نهاية ولا توصلنا إلى غاية .

كذلك قد تحتاج الحلول التي أقترحها إلى زيادة في البحث والروية، وتستدعي الأناة والتفكير، ولكنني أعتقد مع ذلك أن من واجبنا ألا نضيع دقيقة واحدة أكثر مما يلزم لاتمام هذا البحث، وألا نتوانى دقيقة واحدة بعد اتمامه في البدء بالتنفيذ، فالتأنيب وقتنا نفيسا في الماضي والعالم، كما قدمت، يجرى أمامنا في طريق الإصلاح، وهو لن ينتظرونا حتى نستعد للجرى معه في هذا الطريق .



أول خطوات الإصلاح هو الاقتناع بضرورته، ثم التفكير في أشكاله ومناحيه، وآمل أن نكون قد فرغنا من دور الاقتناع بضرورته، فعلينا بعد ذلك أن نخطو الخطوة الثانية، وهي المناقشة والمشاورة في أنواعه ونواحيه . ويجب أن يشترك جميع المفكرين في هذه المشاورة، وأن يدلى كل برأيه فيها لنصل بهذا إلى النتيجة التي ترضاها الكثيرة من أهل البلاد .

لقد اختارت مصر الديمقراطية أساسا للحكم فيها والدستور نظاما لها . والأساس الذي يستند إليه هذا الحكم هو الأحزاب المنظمة، ولا أحزاب منظمة بغير برامج واضحة لتناول بالتفصيل التام جميع الشؤون وطرق إصلاحها، وتعالج بالدقة والعناية جميع المشاكل وتجد الحل الملائم لها . ونستقدم إلى الأمة في الانتخابات وقبلها ببيان واضح شامل واف بما نعتقد أن فيه صلاحها وسعادتها، وما تراه موصلا لتقدمها وارتقاها . وعلى ضوء هذا البرنامج يستنير الناخبون في إعطاء أصواتهم . فإذا فاز حزب بالكثرة كان مرتبطا ببرنامج مفصل واضح، وكان مفوضا من الأمة في تنفيذ هذا البرنامج متى تولى الحكم، وهو يحسن أو يسيء في حكمه بمقدار نجاحه أو إخفاقه في هذا التنفيذ .

قد يقال إن للأحزاب والجماعات السياسية في مصر برامج تظهر في خطب الزعماء والوزراء داخل البرلمان وخارجه، وفي خطابات العرش المختلفة. وليس من الصعب على من اطلع على أكثر هذه الخطب وهذه الخطابات أن يحكم عليها أنها أشبه بمواضيع الإنشاء، تعدد أنواع الاصلاح ولا تتعرض لأشكالها وتفصيلها ووسائلها وطرق تنفيذها، وتعنى بالأفكار من الألفاظ الضخمة والجميل الزانة المبهمة التي تثير اهتمام الجماهير أكثر مما تعنى بالمبادئ الواضحة التي لا لبس فيها ولا إبهام، والتي تنوى الوزارة السير عليها .

الواقع أن أحزابنا قد شغلت في الماضي بالمسألة السياسية الكبرى، وهي علاقتنا بالانجليز، وعلاقتنا بالأجانب في مصر؛ فلم يبق من عذر وقد سويت هذه المسألة في تأخير وضع البرامج السياسية التفصيلية، فنقيم الحكم النيابي على أساس متين، لأن تنظيم الأحزاب ووضع البرامج الواضحة لها هو حجر الزاوية في أساس النظام الدستوري. وكما أن الأحزاب المنظمة هي عامل أساسي في نجاح الحكم النيابي، كما قدمت، فإن كثرتها في بلد من البلاد قد يفسد هذا الحكم؛ لأن هذه الكثرة تقف عقبة في سبيل تكوين الحكومات القوية المتجانسة؛ ونحن نرى هذا الضعف في جميع البلاد الدستورية التي كثرت فيها الأحزاب، فإنه يصعب في هذه البلاد تأليف الحكومات المتجانسة القوية الثابتة، فهي تتألف عادة من أحزاب وفرادى مختلفة لا اتفاق في المبادئ بينها، لأنه يصعب دائماً في هذه البلاد ذات الأحزاب الكثيرة أن تتفق الكثرة المطلقة لحزب واحد .

ومن الأسباب الرئيسية التي كفلت لانجلترا استتباب الحكم البرلماني ونجاحه فيها قيام حزبين اثنين فيها متكافئين في القوة والنفوذ، يتولى حزب الحكم ويبقى الآخر في المعارضة . ولهذا للحكومات فيها متجانسة، وهي آمنة في كل حال أن تعيش مدة دورة برلمانية على الأقل، لأنها يتجانسها لا تخشى خلافاً داخلها، كما لا تخشى دائماً انتقاضاً من الكثرة التي تؤيدها، لأنها تسير دائماً على برنامج سياسي واضح ارتبطت

به أمام أعضاء حزبها وأمام الأمة جمعاء . كذلك يضمن هذا النظام معارضة قوية في البرلمان من شأنها أن ترد الحكومة النيابية عن مواضع الزلل ، وتقفها عن تجاوز حدود الاعتدال في تشريعها وجميع تصرفاتها . ولهذا فقد عاشت إنجلترا دائماً في حياتها النيابية بحزبي المحافظين والأحرار ، فلما ظهر في الوجود حزب العمال منذ بداءة هذا القرن ، وقويت شوكته في السنوات الأخيرة مات حزب الأحرار موتة لا حياة بعدها . فالحكومة القوية المؤلفة من حزب واحد هي الحكومة الطبيعية في إنجلترا ، فإذا ما واجهت البلاد أزمة داخلية أو خارجية خطيرة تألفت فيها جميع الأحزاب ، وتكونت حكومة ائتلافية من جميع الزعماء لحل هذه الأزمة وعاشت هذه الحكومة حتى تزول الأزمة بجميع آثارها . وهذا ما حصل في زمن الحرب ، وفي الأزمة الاقتصادية العالمية منذ سنة ١٩٣٠^(١) .



ويجب أن يفهم أنصار الحكم الدستوري في هذه البلاد أن هذا الحكم بما يقرر للجميع من حرية تامة في إبداء الرأي ، وبما يستند إليه من حق الجميع في الانتقاد داخل المجالس وخارجها ، وبما يفرضه على الوزراء من ضرورة الحضور إلى المجالس ، والاشتراك في مناقشاتها ، والرد على ما يوجه إليهم فيها من أسئلة ، وتقديم ما يطلب منهم من بيانات ، يقلل كثيراً من الوقت الذي يستطيع الوزراء صرفه في عمل وزاراتهم ، وهو العمل الأساسي الذي جاءت الوزارة للاضطلاع به ، وهو القيام بتنفيذ البرنامج المفصل الذي عرض على البلاد أثناء الانتخابات وأيديته ، وهو

(١) لقد نشأ عن تكوين الوزارة الائتلافية في إنجلترا سنة ١٩٣٠ أن حصل اشتقاق في حزب العمال فأضمت فرقة صغيرة منه إلى المتر مكوناله ، وكان إذ ذاك رئيساً لحزب العمال ، وأيدت الحكومة الائتلافية التي تكونت في هذا العهد برياسه . كذلك حصل اشتقاق آخر لهذا السبب نفسه في حزب الأحرار فزادته ضعفاً على ضعفه ، وأيدت فرقة منه الحكومة الائتلافية وانضمت فرقة أخرى إلى كتلة حزب العمال في المعارضة . كذلك انضمت فرقة صغيرة من العمال قبل هذا التاريخ وأنشأت ما سمى حزب العمال المستقل ، وكل هذه فرق صغيرة لا يحسب لها حساب في السياسة الإنجليزية التي لا يلب الآن فيها دوراً مهماً إلا حزب المحافظين وحزب العمال .

العمل الذى ينتظر الجميع أن تقوم الوزارة بتنفيذه فوراً ، والذى يعتبر تنفيذه وحده خطوة أو خطوات فى سبيل التقدم الحقيقى ، بل هو الثمرة الوحيدة التى تجنبها الأمة فى النهاية من الاستقلال السياسى ومن الحكم النيابى ، أو من أى حكم آخر . لهذا يجب أن يتعاون أنصار الدستور ، إن أرادوا له نجاحاً وتأييداً ، على أن يمكننا الوزراء من التفريغ لأعمالهم ليستطيعوا القيام بما تعهدوا به للبلاد ، وألا يشغلهم بغير ذلك . وإلا إذا صرف الوزراء صباحهم فى مقابلات الراجين والشاكين والمحترجين والمتمسكين من الثواب والشيوخ والأصدقاء والناخبين ، وما بعد ظهرهم داخل المجالس النيابية للاشتراك فى مداولاتها ومناقشتها ، وليلهم فى حضور الولائم وتحضير الخطب والردود على الأسئلة والاستجوابات البرلمانية ، فتنى يتفرغون للعمل الأساسى الذى جاءت الوزارة للقيام به ، وانتخب لإتمامه وهى ستسأل عنه فى النهاية ؟ يجب أن نقضى نهائياً على تلك التقاليد المضیعة لوقت الوزراء فيما لا يفيد وقد يضر ، ويجب أن يتحرك الوزراء أنفسهم لوضع حد لهذه الفوضى التى لا تمت إلى الحكم النيابى الصحيح بأية صلة ، بل لقد أساءت إلى هذا الحكم أكبر إساءة ، ومهدت السبيل لخصومه فى جميع البلاد الدستورية لينتقصوا عليه ، ويسعوا لأن يستبدل به نوع من أنواع الدكتاتوريات المختلفة التى نراها الآن .

إنى أدعو مخلصاً أنصار الدستور لتدبر هذه الحالة ووضع حد لها ، وإلا أساءوا إلى هذا الحكم أكبر إساءة ، فلم يبق الحكم النيابى عقيدة دينية لا تحتل تغييراً ولا تبديلاً ، بل أصبح نوعاً من الحكم تقاس قيمته بمقدار ما يدور على كثرة أهل البلاد من فائدة ، وما يؤتى من ثمار الإصلاح . لا جدال أن الحكم النيابى مهتد الآن فى جميع البلاد . واعتقادى أن أكبر الخطر الذى يهدده لا يصيبه من ناحية أعدائه الظاهرين أو المستترين أكثر مما يجنى عليه أنصاره ومؤيدوه الذين يحولون مراميه الحقيقية ومقاصده الأساسية ولا يقدرّون تبعاته ، فهم وحدهم الذين يضعفون بتصرفهم ثقة الأمة فى هذا الحكم ، فيفسحون بذلك مجال العمل لأعدائه لينالوا بذلك مآربهم من القضاء عليه .

كذلك يحسن أن يعمل الوزراء من جهة أخرى على تخصيص وقتهم في وزاراتهم لا للاشتغال بمسائل الموظفين وتعيينهم وترقيتهم ونقلهم ، فإن هذه مسائل يجب أن تترك كلها لغيرهم من رؤساء المصالح ، أو للجان من الموظفين تؤلف لهذا الغرض ، وإنما يجب عليهم أن يخصصوا هذا الوقت لتصميم مسائل الإصلاح الخطيرة الموضوعة في عنقهم ، ويجب أن يتركوا ما عداها من الأعمال العادية لغيرهم من الموظفين ، فيتفرغوا لدراسة هذه المسائل المعقدة ، وإيجاد الحل لها والعمل على تنفيذها متى وجد الحل المقبول .

ويجب ألا ينسى ساستنا وأهل بلادنا أن مصر بمركزها وثروتها استهدفت في جميع أدوار تاريخها المعروف ، وهي لا تزال مستهدفة الآن وفي المستقبل لأطامع الطامعين من المستعمرين والفاشين ، ولا أمل لها للوقاية من هذا الخطر إلا بإصلاح جميع شؤونها وتحسين جميع مرافقها ، وتجديد نشاطها وقوتها ، وتقوية جميع معذات الدفاع الجسمية والعقلية والمادية فيها .

وقد شرحت في هذا الكتاب ما أرى الأخذ به من المبادئ والنظريات لإصلاح الصحة العامة ، والتعليم العام ، ومسائلنا المالية والاقتصادية المختلفة ، آملاً أن أوفق قريباً لبحث مسائلنا الاجتماعية ، ومسائل الدفاع الوطني والأمن العام ، وما يتفرع عنها من بحوث هامة وخطيرة .

والله نسأل أن يلهمنا طريق السداد ، وأن يرشدنا جميعاً إلى ما فيه خير بلادنا العزيزة ، وأن يجعل عهد مليكتنا المحبوب "فاروق الأول" عهد إصلاح وتقدم ويسرماً

حافظ عفيفي

لندن في ديسمبر سنة ١٩٣٧

الصحة العامة في مصر

عمل الحكومة الأساسى فى تحسين الصحة العامة هو تمكين
الناس جميعاً من الحصول على ماء صالح للشرب ، وغذاء
صالح للأكل ، وموئل صالح للسكن ، فى بلد صالح للأقامة

تمهيد — الحالة الصحية فى مصر — أوجه الإصلاح — مياه الشرب — المجارى
العامة — إصلاح تخطيط المدن والقرى — تحسين المساكن فى المدن والقرى —
إبادة الحشرات الناقلة للأمراض — اليلهارسيا وخطرها — الذباب والناموس
والفيران والأمراض التى تسببها — تحسين غذاء الشعب — زيادة مناعة السكان
ضد الأمراض — المستشفيات — التفيتش الصحى — اختصاصات وزارة الصحة

أول واجب على كل حكومة رشيدة العناية بالصحة العامة وتوفير أسبابها لجميع
أفراد الشعب ، ومحاربة الأمراض التى تهدد حياتهم أو تضعف صحتهم . ليس
هذا واجبا لإنسانيا لحسب ، بل هو أول الواجبات الوطنية ؛ فقد صارت قيمة كل
إنسان تقاس بمقدار قوة جسمه وتحمله لمناعب الحياة المستمرة ، كما صارت تقاس
قيمة كل شعب بدرجة صحة أبنائه وقدرتهم على الكفاح ، حماية لأنفسهم ودفاعا
عن بلادهم .

إنك إذا سألت رجال الاقتصاد فى هذا الشأن أجابوك جميعين بأن الرجل العليل
هو دائما خسارة مادية على بلاده ؛ فانه لا ينتج الانتاج المثمر لنفسه ولا لوطنه بمقدار
ما أنفق عليه فى مختلف شؤونه . وهم فى هذا رأى لا يبعدون كثيرا عما كان يراه أهل
إسبارطة القديمة الذين كانوا يقتلون كل طفل مريض لأنه لا فائدة لأحد فى حياته .
ومهما تناقض هذا رأى مع الشعور والاحساس فانه لا يبعد كثيرا عن الحقيقة
فى هذا العالم الذى يحتاج فيه كل إنسان إلى أن يكافح ويجاهد طول حياته ليستطيع
أن يعيش عيشة راضية أو محتملة ، والذى يخسر فيه العليل المعركة منذ بدائها .



إن نسبة الوفيات عندنا، وهي المقياس المعتمد للدلالة على حالة الصحة العامة، تصل إلى ٢٥ في الألف من عدد السكان، وهي في الأطفال الذين تقل سنهم عن الستين تصل إلى ١٦١ في الألف^(١). ولأجل معرفة الحالة الصحية التي تترجم عنها هذه الأرقام يجب علينا أن نوازنها بما يماثلها في البلاد الأخرى؛ فهي في إنجلترا ١١,٧ في الألف من عدد السكان، ولا تزيد في الأطفال عن ٥٧ في الألف، وهي لا تزيد في البلاد الأوروبية أو الأمريكية كثيرا عنها في إنجلترا. وإن ارتفاع هذه النسبة في مصر إلى ضعف النسبة في إنجلترا وأوربا هو في ذاته إنذار خطير لنا، وإعلان سيء عن حالتنا الصحية. وأخطر من هذا أن هذه النسبة كانت في مصر في سنة ١٩٠١ : ٢٣ في الألف^(٢). وعلى هذا فقد زادت هذه النسبة بعد مجهودات أربعين سنة ظن الكثيرون معها أن الصحة العامة تحسنت تحسنا يينا .

ويظهر من هذا البيان بكل وضوح أن الحالة الصحية في مصر ليست مرضية من وجوه كثيرة، بل لا يزال الطريق أمامنا طويلا فيما بدأنا فيه من الإصلاح. كما لا يزال أمامنا برنامج طويل يحتاج إلى مجهودات مستمرة في إصلاحات ضرورية لم نبدأ فيها بل لم نرسم للآن خططها . على أن زيادة نسبة الوفيات عندنا في الكبار كانت أو في الأطفال ليست وحدها الدليل على سوء الحالة الصحية؛ لأن حالة الذين يعيشون من أهل البلاد وتأخر صحة نسبة كبيرة منهم هي أبلغ دليل على سوء هذه الحالة من نسبة الوفيات نفسها . إن الكثرة العظمى من أهل القرى تشكو فقر الدم وقلة الغذاء ، ولا يكاد ينبجو منهم من أعراض البلهارسيا إلا التزر القليل، وكل هذه أمراض تنهك القوى وتقلل من مقدرة كثرة سكان البلاد على الإنتاج، وهم مصدر ثروتها وعماد حياتها الاقتصادية، ويتوقف على مقدار إنتاجهم تقدم البلاد أو تأخرها في جميع المرافق .

لقد أنشئت في مصر مصلحة للعناية بالصحة العامة منذ سنة ١٨٨٦ وقد أدت خدمات محمودة للبلاد في أدوار حياتها المختلفة، وقد اتجهت دائماً في طريق الإصلاح الى غرضين أساسيين :

الغرض الأول هو السعى في معالجة كل من تستطيع معالجتهم من الفقراء الذين تصيبهم الأمراض المختلفة، وقد وصلنا في هذا السبيل بما أنشأنا من المستشفيات ومعاهد العلاج المختلفة في أنحاء القطر الى نتائج موفقة ولو أنها لا تدعو الى الرضا التام .

والغرض الثاني هو العمل على وقاية أهل البلاد من الاصابة بالأمراض المختلفة، وذلك بالسعى في معالجة من يصابون منهم بالأمراض المعدية وفصلهم عن غيرهم لمنع عدوهم، وبإصدار بعض القوانين الصحية كقانون الإخطار عن الأمراض المعدية وقانون التطعيم الإجبارى وبعض القوانين الأخرى . وإذا كان عمل هذه المصلحة الصحية يدعو الى بعض الرضا في الغرض الأول فإنى لا أبالغ إذا قلت إنها أخفقت في الغرض الثاني . فإذا أضفت الى هذا أن الغرض الأول هو أسهل الأغراض تنفيذاً وأقلها فائدة، وأن الغرض الثاني هو في الواقع الغرض الأساسى لكل إدارة صحية، إذ يتوقف على بلوغه وحده تحسين الصحة العامة بشكل واضح، بأن يجلاء أن المجهود الذى بذلناه في تحسين الصحة العامة لا يزال ضئيلاً وغير مثمر . فإنه لا يكفى أن نعالج من يمرضون حتى إذا خرجوا من المستشفى أصيبوا في اليوم التالى بالمرض الذى عالجناه منه، ولا يكفى أن نطعم الطفل بالمسادة الجدرية مرة في بداءة عمره لنضمن بعد ذلك سلامته من الإصابة بالجدرى طول حياته ، ولا يكفى أن تعزل مصلحة الصحة من يصل إليه خبر إصابتهم ببعض الأمراض المعدية — وقلمنا وصلتها الحقيقة كاملة في هذا الشأن — فنرتاح الى أننا آتينا الواجب وأن البلاد في سلام . لى أؤكد أن هذه الآلاف من الفلاحين الذين يعالجون في مستشفيات البلهارسيا يصابون بهذا المرض من جديد على أثر خروجهم من المستشفيات ، وأؤكد أن ما يصل الى مصلحة الصحة من أخبار الأمراض المعدية وانتشارها لا يعبر

إلا عن جزء ضئيل من حقيقة الواقع، وأؤكد أيضا أن طريقة مصلحة الصحة في علاج المصابين بأمراض معدية في مستشفيات العزل المؤقتة "الكوردونات" التي لا تقي المرضى حر الصيف المهلك ولا برد الشتاء القارس والتي لا استعداد فيها لعلاج هذه الأمراض هي طريقة لا تليق بأمة متقدمة؛ ولذلك كان الطيبي والمعقول أن يهرب المصابون بهذه الأمراض من هذه العيش التي تسميها مصلحة الصحة مستشفيات، ومن الطيبي ألا يبلغ أهل القرى عن أبناء هذه الأمراض التي تقع في قريتهم . وأؤكد أخيرا أن هذه الحالة المحزنة ستزداد سوءا في المستقبل مع ازدياد السكان وما يتبعه من اكتظاظ في المدن وفي القرى .



من أسباب انتشار عدوى الأمراض في مصر مياه الشرب في المدن والقرى . فكلنا يعلم أن كثرة القرى تشرب مياهها غير صالحة، وبعضها يشربها طول السنة آسنة . وبعضها يشرب المياه الراكة من البرك والمستنقعات في فصل الشتاء أي في زمن تطهير الترع . وقد كثر الجدل والمناقشة في هذا الموضوع منذ زمن طويل ولم تبت حكومة للآن برأي قاطع في هذا الموضوع الخطير الذي قتل بحثا ودرسا واستحضرا لإرشادنا فيه الخبراء الأجانب . فقد استدعت وزارة محمد باشا محمود في سنة ١٩٢٨ خيرا ذا شهرة عالمية في هذا الموضوع ، وتقديره الآن في إحدى إدارات الحكومة .

ومن أسباب تأخر الصحة العامة رداءة مساكن الفقراء في المدن والقرى وعدم وصول الشمس والهواء لها . وقد طال الجدل في هذا الموضوع أيضا، وهو كسابقه لم يقرر بشأنه قرارهاى للآن .

كذلك طال الجدل حول ضرورة تصريف مياه المنازل إلى المجارى العامة . وقد أجمع الخبراء الصحيون على أن تنفيذ هذه العملية من أئزم الواجبات لما يترتب على ذلك من تحسين الصحة العامة؛ فلم نعمل في هذا السبيل إلا مجارى العاصمة وقليل من المدن الأخرى . على أن إيصال المنازل بالمجارى في العاصمة لا يزال متروكا

لاختيار السكان، ولذلك لا تزال كثرة المنازل غير متصلة بها^(١) بعد أن كلفتنا هذه المجارى في العاصمة وحدها ما لا يقل عن أربعة ملايين جنيه .

ولقد طال الجدل أيضا حول السعى في تطهير البلاد من الحشرات الناقلة للأمراض فلم تعمل في هذا السبيل شيئا، فالذباب والناموس والفيضان والبق والبراغيث وغيرها تقتك بالمنازل في المدن والقرى، ولا يكاد يخلو من شرها بيت حتى في القاهرة والإسكندرية، وهي أكبر مصدر لنقل الأمراض المعدية وتعريض البلاد لفتكها، وهي آفات تمكر صفو الساكنين وراحتهم، وهي بعد ذلك إعلان سيئ عن البلد أمام الأجانب من سكانه ومن زائريه .

هل رأيت بيتا حتى في أجمل أحياء العاصمة أو الإسكندرية إلا تغزوه جيوش الذباب والناموس صيفا وشتاء ! وهل هذه حالة يصح السكوت عليها ! ، إننا لم فعل شيئا للآن في استئصال هذه الآفات مع أن باب العمل سهل وطرق إبادة هذه الحشرات كثيرة ونابحة. بل أخشى أن يكون ما تفعله الإدارة الصحية والإدارات الأخرى المنوط بها تنظيف المدينة لا يؤدي إلى إبادة هذه الحشرات فحسب، بل هو يؤدي أيضا في أكثر الأحيان إلى زيادة انتشارها كما سأفصل بعد .

نحن إذا أردنا أن نتجه الاتجاه المقيّد في تحسين الصحة العامة وجب علينا أن نهم في المستقبل أكثر الاهتمام بوقاية أهل البلاد من الإصابة بالأمراض . ولهذا الغرض يجب أن يتجه الإصلاح في المستقبل إلى المسائل الآتية :

(أولا) تحسين مياه الشرب .

(ثانيا) إنشاء المجارى العامة لتصريف مياه المدن والقرى .

(ثالثا) إصلاح تخطيط المدن والقرى وتحسين مساكن الفقراء .

(رابعا) القضاء على الحشرات الناقلة للأمراض .

(خامسا) تحسين الغذاء الذى يتناوله كثرة السكان .

(١) إن منازل العاصمة المتصلة بالمجارى لا تزيد عن ٢٨ في المائة من عدد المنازل .

(سادسا) استعمال ما استكشفه العلم الحديث لزيادة مناعة السكان ضد الأمراض المعدية .

وإني أخلص هنا ما أرى أن في تنفيذه من وجوه الإصلاح في هذه المسائل المختلفة ما يساعد على تحسين حالتنا الصحية :

(أولا) تحسين مياه الشرب

يشرب الآن من أهل القطر ما لا يزيد عن الثلاثة الملايين ونصف مليون من السكان ماء صالحا ، ويشرب الباقون من أهلها مياهًا محملة بالطين والأوساخ في فصل الصيف ، ويشرب أكثرهم في فصل الشتاء مياهًا راكدة آسنة من الترع والبرك والمستنقعات . هذا هو وصف حالة مياه الشرب في بلادنا في كميات قليلة ، وهي حالة محزنة ، ولا أشك في أن مصر تضرب في رداءتها الرقم القياسي إذا قورنت بجميع البلاد المتمدنة . ومياه الشرب واسطة العدوى والإصابة بالأمراض الآتية : الكوليرا — التيفود — الباراتفويد — الدسنتاريا — التزلات المعوية — البلهارسيا — أمراض طفيلية أخرى .

وقد طال الجدل في هذا الموضوع منذ سنين عدة كما أشرت آنفا ، وقدمت الاقتراحات المختلفة في هذا الشأن بعد استشارة الخبراء . وقد دارت هذه المناقشات حول النقاط الآتية :

(١) أقوم بعمليات مياه صغيرة مستقلة لكل قرية أو لكل مجموعة من قرى متلاصقة ، أم تقوم بعمل محطات كبيرة تغذى مناطق واسعة ، فتوفر بذلك من نفقات سحب المياه وتطهيرها لأن هذه النفقات تزيد أو تقل بحسب صغر العملية الواحدة أو كبرها ؟ .

(ب) أبصّح أن تغذى بعض القرى بماء الآبار الذي يرفض شربه كثرة أهل القرى ، أم يجب أن نسقيهم من ماء النيل المرشح ؟ .

ويخيل الى أن الفصل في هذه المسائل ليس من الصعب ولا يحتاج لى تقطع فيه الحكومة برأى إلى هذه السنين الطويلة التي صرفناها في هذا الجدل . فإنه من السهل أن تقطع برأى في مسألة استعمال مياه الآبار، وألا نقرر استعمالها إلا في القرى المنزلة البعيدة عن النيل لصعوبة إيصال مياهها إليها، ولكثرة النفقات التي يستلزمها هذا العمل ، بشرط أن يثبت بالبحث العلمي صلاحية مياه هذه الآبار للشرب . ومن الخطأ تعميم هذه الآبار في القرى التي لا يصعب إيصال مياه النيل إليها، وذلك لأن فلاحينا يكرهون شرب هذه المياه، فهذه الآبار موجودة فعلا في كثير من القرى، وقد أثبتت التجربة أن أهل القرى يستعملون مياهها لجميع الأغراض ماعدا الشرب، وقد يكون من السهل أن يتعودوا شربها في المستقبل . ولكن المسألة الخطيرة التي يجب التفكير فيها هي أن مياه هذه الآبار قابلة للتلوث بسهولة ، ويشترط لمنع هذا الخطر أن يعمل حرم لهذه الآبار هو عبارة عن دائرة لا يقل نصف قطرها عن ٣٠ مترا أى يحجز حول كل بئر منها نحو نصف فدان ، وتحاط هذه المساحة بسور لمنع دخول الناس والحيوان إليها ، ثم يفتح منه باب يوصل إلى البئر وآخر للخروج منه ، وأن يعين في كل حال حارس لمنع الناس من اقتحام هذا السور للدخول إلى هذا الحرم .

وعلى ذلك فستكون نفقات إنشاء هذه الآبار ونفقات صيانتها مرتفعة، وهي في كل حال أكبر مما تقدر الآن، ويبقى بعد ذلك إمكان صيانتها المستمرة من التلوث محل شك كبير، كما أنه ثابت علميا أنه لا مفز في النهاية إذا أردنا ألا نعرض أهل بلادنا لخطر الأمراض أن نستقيم ماء مرشحا ومطهرا "بالكلورين" على أحدث الطرق العلمية ، ولن نستطيع ذلك إلا بالقيام بإنشاء المحطات الكبيرة على نهر النيل وفروعه الكبرى . لذلك يجب أن تراعى الحكومة أن كل عمل آخر تقوم به في هذا الشأن هو عمل مؤقت ولا يخلو من خطر، فعليها ألا تنفق عليه إلا في حدود ضيقة وبقدر الحاجة . وعندى أن الحكمة تقضى كما قدمت بإنشاء هذه الآبار في المناطق

البعدة عن النيل وحلها . ويجب على الحكومة قبل إنشاء هذه الآبار في قرية من القرى أن تتأكد من خلو منازل القرية منها وإلا كان عملها إسرافا .

ويمكن بهذه المناسبة أن أذكر أن اللجنة التي ألفتها وزارة محمد محمود باشا في سنة ١٩٢٨ لبحث مسألة مياه الشرب جاء في قرارها في هذا الشأن ما يأتي :

”وقد تبين للجنة أن تجارب العشرين عاما الماضية أثبتت عدم نجاح مياه الآبار الارتوازية، وأنه لا يمكن الالتجاء إليها إلا في ظروف استثنائية خاصة كبعد المدن والقرى عن مورد طبيعي كالنيل والترع . وكثيرا ما نتج عن استئثار سحب المياه من الآبار الارتوازية عددا من السنين أن زادت الأملاح الذائبة بها، وأصبحت غير صالحة للشرب . وهذا هو أهم الأسباب التي أدت إلى امتناع الأهالي عن شرب مياه الآبار الارتوازية في كثير من الأحيان مع صلاحيتها من الوجهة الطبيعية ، وذلك للفارق الكبير بين طعمها وبين طعم مياه النيل . وفوق ذلك فهم اتخذوا من الاحتياجات بانتخاب موقع الآبار بعيدا عن المساكن وتعميقها العمق الكافي فقد ثبت بالتجارب أن هذه الآبار تلوث في كثير من الأحيان عن طريق تسرب مياه المجارى إلى طبقات الأرض التي تستمد منها الآبار الارتوازية مياهها وذلك بعد مضي عدد من السنين . لذلك رأيت اللجنة أنه لا يمكن الاعتماد عند تعميم مشاريع المياه بالقطر على إنشاء الآبار الارتوازية مع ما قد يمكن اقتصاده من الأموال في إنشائها إلا إذا كانت الظروف الطبيعية نفسها (كبعد المدن والقرى عن موارد النيل) تقضى بذلك “ .

هذا هو قرار اللجنة في سنة ١٩٢٨ وكانت مؤلفة من عبد الحميد سليمان باشا وعلى ماهر باشا والدكتور محمد شاهين باشا وحافظ عفيفى باشا ومحمود فهمى بك ومحمد عرفان بك ومحمد رياض بك .

ويلاحظ أن هذه الاعتراضات الخاصة بمياه ” الآبار الارتوازية “ وهى مياه الآبار العميقة تصبح أكثر خطرا بشأن الآبار غير العميقة (الحبشية) التي تستمد في الواقع مورها من مياه الرشح السطحية والتي يزيد فيها خطر التلوث .

فلم يبق بعد هذا لتصفية هذه المسألة إلا أن نبحث أيهما نختار؟ المحطات الصغيرة، وما تستدعيه في البداية من قلة النفقات وفي النهاية من كثرتها، أم المحطات الكبيرة وما تستدعيه من نفقات كبيرة في البداية ومن نفقات قليلة في النهاية ووفر حقيقى مع سهولة المراقبة المستمرة في آخر الأمر؟ ولا شك عندى أنه ليس من الصعب أن نفضل الطريقة الثانية على الطريقة الأولى، فبدأ بما أشار به الخبير الذى استقدم فى سنة ١٩٢٨ من ضرورة البدء من الاستفادة بجميع المحطات المائية الموجودة الآن فى المدن الكبيرة، وتوسيع نطاق عملها إلى آخر استطاعتها بمذ الأنابيب التى تنفذها الآن إلى جميع القرى الملاصقة لها . وأذكر أن هذا الخبير قد رأى أن عطة مياه الفيوم تصلح لتوفير مياه الشرب لجميع أهالى هذه المديرية، وقد أشار بعد ذلك أننا متى أتممنا ذلك فعلى أن نبدأ بإنشاء محطات كبيرة فى الأماكن المناسبة على النيل وتوزيع مياهها على أكثر عدد من القرى التى حولها . وأذكر أنه أشار مثلاً بإنشاء محطة كبيرة عند القناطر الخيرية تصلح لتوزيع المياه فى منطقة واسعة من مديريات البحيزة والبحيرة والمنوفية والقليوبية .

إن نفقات تغذية أهل القطر جميعاً بمياه صالحة للشرب تتراوح بين عشرة وثمانية عشر مليوناً من الجنيهات ؛ ولذلك لا نستطيع أن ننفذ هذا البرنامج إلا على عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، فنحتاج فى إتمامه إلى أن نصرف نحو مليون جنيه سنوياً؛ فكل وقت نضيقه لا يسهل من مصاعب هذه المسألة ولا يوفر من نفقاتها، إنما يعطل إصلاحاً ضرورياً يتعلق بصحة كثرة سكان البلاد .

(ثانياً) المجارى العامة

وهو إصلاح يجب أن يسير جنباً لجنب مع مشروع المياه الصالحة للشرب . فإنه يجب علينا عند ما نقرر توفير المياه الصالحة للذن والقرى أن نفكر فى ضرورة صرفها . فإن مستوى المياه الأرضية فى بلادنا مرتفع؛ فهو لا يبعد عن سطح الأرض فى كثير من قرانا أكثر من المتر، وهو أحياناً يصل الى أقل من نصف متر . ولا شك فى أن

المياه التي تتسرب إلى الأرض في القرى قليلة، ولكنها ستزيد كثيرا إذا ما أدخلنا هذه المياه إلى القرية، فإنه من الطبيعي ألا تسرف ربة البيت الآن في مياه تقضي الساعات في استحضار قدر منها تحمله على رأسها، ولكنها ستسرف حتما إذا ما أمكنها استحضارها من وسط القرية دون عناء كبير. ونحن نريد بمشروع المياه أن نمكنها من الإسراف، وأن نوفر لها المياه لتستعملها في نظافة نفسها وفي نظافة أولادها. وفي نظافة بيتها، وهذا ما قصده. ولكن يجب أن نفكر بعد ذلك أن نتيجة هذا الإسراف الحتمية هو ارتفاع مستوى المياه الأرضية، وما يترتب على هذا الارتفاع من زيادة الرطوبة وتكوين البرك والمستنقعات في الأماكن المنخفضة من القرية. وهذا شر آخر يجب علينا تلفيه.

إننا سنكلم في مكان آخر عن ضرورة ردم البرك والمستنقعات في أقرب وقت، ولهذا يجب أن نفكر في ألا تزيد هذا الشر بخلق برك جديدة نتيجة لمد أنابيب المياه إلى القرية، ولذلك يتعين قبل أن نبدأ في إيصال المياه إليها بأية طريقة من الطرق أن نجرب في مختلف الوسائل لتصريفها، ووقاية البلاد من خطر تجمعها حولها، وإلا عملنا انخراطا من جهة وأينا بالشر من جهة أخرى. وإني أسلم بأن هذه مشكلة عسيرة الحل، فإن مالية البلاد ومقدرة أهلها في الوقت الحاضر لا تحمل أن تنفذ في كل قرية مشروعا لتصريف المياه على أحدث أساليب الفن، ولذلك فعلى مهندسينا وخبرائنا أن يبحثوا هذه المسألة إن لم يكونوا قد بحثوها قبل الآن مستعينين في هذا الموضوع بتجارب البلاد التي تماثلنا في حالتنا المالية، أو في ارتفاع منسوب المياه فيها. وإني أعلم أن تجارب كثيرة عملت في هذا الموضوع في الهند وفي البلقان وفي القرى الزراعية في جنوب الولايات المتحدة، ولن يصعب على مهندسينا وخبرائنا إيجاد الحل الملائم لهذه المسألة الخطيرة. ويخيل لي أنه من السهل على كل حال أن ينشأ مصرف مفتوح حول كل قرية يتصل بأقرب مصرف زراعي عام، وقد يكون ذلك حلا مؤقتا قليل النفقات، وهو في الوقت ذاته كاف لمنع تراكم مياه الريح حول القرية، وكاف لتلافي كثير من أضرارها.

أما ضرورة إنشاء المجارى الحديثة فى المدن الكبيرة فظاهرة . فإنه أتى الوقت الذى يجب أن تفكر فيه الحكومة والمجالس البلدية فى إنشاء المجارى العامة فى عواصم المديرات والمحافظات على الأقل ، ويجب أن يجبر جميع سكان المدن التى بها مجاز عامة على إيصال منازلهم بهذه المجارى .

إن المدن التى تتمتع ببحار عامة فى الوقت الحاضر هى : القاهرة — الإسكندرية — بورسعيد — السويس — طنطا — المنصورة — دمنهور — كفر الزيات . وعلى هذا فأكثريه البنادر الآهلة بالسكان خلومنها ، ومن واجبنا أن نعلمها فى أسرع وقت وبقدر استطاعتنا المالية .

(ثالثاً) إصلاح تخطيط المدن والقرى وتحسين مساكن الفقراء

وهذه أيضاً مسألة أساسية فى تحسين الصحة العامة . فليس الغرض المقصود من تخطيط المدن هو تجميلها بحسب ، بل هو أيضاً يرى قبل كل شئ إلى توفير النور والهواء وضوء الشمس ، وهى جميعاً من ضرورات الحياة للذين لا يتمتعون بها الآن من كثرة السكان ، ويتوقف على توفيرها تقدم صحتهم وزيادة المناعة ضد الأمراض فى أجسامهم .

وقد يخيّل لكثير من المومنين أن مدناً كبيرة كالأاهرة أو الإسكندرية لا تحتاج لشمس ولا هواء ، فهم يعيشون فى منازل فسيحة تحيط بها الحدائق الغناء ، ولا يمشون إلا فى شوارع واسعة جميلة ، فيظنون أن جميع بيوت القاهرة والإسكندرية كبيوتهم أو تقل عنها قليلاً . كذلك قد يتوهمون أن شوارعها جميعاً تحاكى ما يسرون فيه بعرباتهم من الشوارع الواسعة ، وأخشى أن يكون أكثر حكامنا وأولى الأمر فينا من بين هؤلاء . والحقيقة أن المنازل الصالحة لسكنى الآدميين فى القاهرة والإسكندرية هى جزء صغير من منازل هاتين المدينتين . أما كثرة منازل المدن الصغيرة ، أو منازل القرى والعزب فهى غير صالحة لسكنى الحيوان فضلاً عن الإنسان .

لقد اشتغلت بالطب عشرين سنة في مدينة القاهرة، ولا أظن أن هناك ركنا من أركان العاصمة المجهولة لم تغطاه قدماى، ولا يوجد شارع أو حارة أو زقاق في مدينة القاهرة إلا دخلت بيتا فيه لمعالجة طفل مريض. ولذلك رأيت مالم يرغبى فرأيت عجبا : رأيت الأزقة التى لا تنسع لأكثر من شخص واحد يسير فيها ، والتى يمكن الساكنين على جانبيها أن يقفزوا من بيت إلى بيت بكل سهولة . دخلت بيوتا تنبعث منها الروائح الكريهة المهلكة، وتعلو جدرانها الرطوبة صيفا وشتاء، ولا شمس ولا هواء ولا نور ينفذ إليها . دخلت منازل جدرانها وسقفها من صفائح البترول القديمة، يسكن الحجرة الواحدة أسرة مكونة من الأب والأم والأولاد، ويعيش معهم أحيانا بعض الحيوان أو الطيور المتزلة . ولست أبالغ في هذا الوصف فليس من الصعب على كل من يريد التأكد من حقيقة الأمر أن يذهب إلى عرب اليسار أو عشش الترحمان ليرى بعينه ما أصف الآن، بل أستطيع أن أدله على حى من أحياء القاهرة لا يبعد إلا بضعة أمتار عن شارع قصر العيني ؛ فإنه يوجد في هذا الحى منطقة يصعب أن ترى مثيها في بلاد الكنفو أو في أقاصى السودان، يوجد "تل زينهم" بمناظره المدهشة، وحاراته التى لا يزيد عرضها عن المتر، ومنازله المتداعية للسقوط والمبنية بالطين والصفيح ونحو ذلك .

وإذا أراد أحد زيادة البيان في هذا الموضوع فإنى أخبره أن أرض هذه المنطقة بأكملها هى ملك للحكومة المصرية، توجر أرضها للسكان على طريقة الحكم، فيبنون عليها ما وصفت لك من العشش التى لا يدخلها نور ولا ينفذ إليها ضوء . والحكومة تجدد أمد هذا الحكم كلما آتتهى . ولا بد أن يكون موظفو المالية قد رأوا بأعينهم كيف تساعد الحكومة على إقامة أمثال هذه المناطق الموبوءة في حى من أحياء القاهرة . وليست هذه المنطقة هى الوحيدة في القاهرة ؛ فإن حى بولاق والدرب الأحمر والسيدة زينب والجمالية وعابدين ومصر القديمة ، وجميع أحياء العاصمة ملائى بمثل ما وصفت . أما القرى المصرية بحاراتها وبيوتها فأظنها معروفة للجميع فلا حاجة إلى بيان وصفها .

هذه هي باختصار حالة المدن والبيوت التي يسكنها الآن كثرة أهل البلاد، وهذه هي الحالة التي وعدتنا الحكومات المتتالية في العهد الأخير بإصلاحها . فإذا تم من هذا الإصلاح إلى الآن ؟ شيء قليل أو لا شيء بالمرة . لقد وسَّعت بعض الشوارع في عدد قليل من المدن، وأنشئت شوارع جديدة قليلة في بعضها، ولكن هذا الإصلاح الذي كلف البلاد المبالغ الضخمة لم يؤثر أي تأثير في تحسين هذه الحالة، ولم يقدمنا إلى الأمام خطوة واحدة . لقد صرفنا مثلاً على توسيع شارع الخليج بالقاهرة ما يقرب من ثلث مليون جنيه، وسيكلفنا توسيع هذا الشارع متى تم نهائياً أكثر من مليون ونصف مليون من الجنيهات . وأية فائدة كسبناها ! لا يزال شارع الخليج الذي اتسع إلى ضعف اتساعه الأول شارعاً متعرجاً ملتوياً لم يفد توسيعه سهولة الانتقال؛ فإن من يعيشون فيه يشتغلون غالباً بالقرب من منازلهم؛ فلم يكن في توسيعه أية فائدة من جهة تحسين المواصلات، ولم يستفد من هذا التوسيع إلا أصحاب المنازل التي على جانبيه، وهم قليلون بالنسبة لما كابدته الخزنة العامة من النفقات، وهم في أكثر الأحوال فقراء فلم يستفيدوا من تحسين منازلهم بعد أن أطلت هذه المنازل على هذا الشارع الجديد الواسع . ولذلك فمع التسليم بارتفاع أثمان الأرض فيه لم تتغير قيمة المنازل من الجهة الصحية، فهي لا تزال منازل عتيقة ليس فيها شيء من أسباب الراحة ولا من معدات الصحة، ولم تنفذ الشمس فيها إلا للحجرات المطلة على الشارع نفسه . أما أكبر جزء من المنزل فلا يزال محروماً من الشمس والهواء .

والغريب في أمر المصلحة المختصة بشؤون القاهرة وهي مصلحة التنظيم أنها تصرف سنوياً المبالغ الطائلة على توسيع شوارع الأحياء القديمة، وهي تسمع في الوقت نفسه بتقسيم الأراضي الجديدة المعدة للبناء تقسيماً ينتهي بإنشاء شوارع جديدة في أحياء القاهرة الجديدة تقل في عرضها عن الشوارع التي توسعها الآن في الأحياء القديمة . إن أحياء الحلمية الجديدة وجنينة البابل وجنينة لاط وهي أحياء تعتبر جديدة نسبياً لا تقل رداءة عن أقدم أحياء القاهرة القديمة . فإذا

اعتبرت هذه الأحياء قديمة أيضا فإنه بنى الآن في النيل وفي شبرا وفي مصر القديمة وفي بولاق وفي العباسية منازل جديدة في أحياء جديدة خططت شوارعها بحيث لا يزيد عرضها عن ستة أمتار، وتبنى عليها الآن بيوت لم يراع فيها أى شرط من الشروط الصحية التي تشترطها الآن كل حكومة على وجه البسيطة . وسنضطر الى توسيعها في المستقبل بانفاق المبالغ الباهظة كما تفعل الآن في الأحياء القديمة ، في حين أننا كنا نستطيع الآن بحجرة قلم أن نوسعها بلا نفقة . وماذا تستطيع هذه المصلحة والقوانين المصرية الخاصة بتنظيم المدن لا تمكنها من إصلاح هذه الحال ؟ .

إنه لا مثيل لما يحصل في الإسكندرية صيفا مما نراه جميعا في أحسن شوارعها وهو الكورنيش . فقد أعتاد الكثيرون من أهل هذه المدينة الفقراء أن يؤجروا بيوتهم للصيفين سنويا ، ثم ينتقلون لتضية هذا الفصل في عشة يقيمونها في الأرض الفضاء الواقعة على هذا الشارع ، وهم يسكنون في هذه العشش التي لا ماء ولا مجارى فيها مزدحمين بشكل مزيج ومثير في آن واحد . وهذا يحصل تحت نظر وعلم المجلس البلدى ووزارة الصحة والحكومة المصرية بأكملها . وقد دام هذا الحال سنوات عدة وانتشر الذباب وانتشرت الحشرات المختلفة في الإسكندرية ولم يتحرك أحد طول هذه المدة ! فهل أنشأنا شارع الكورنيش وأنفقنا عليه المبالغ الطائلة لتقام عليه هذه العشش التي هي أكبر مصدر لهذا الشر الكبير ! . حقا أن هذه أمثلة بالغة تدل على عدم أكثر ثرائ هياتنا الرسمية بالصحة العامة .

لقد اعتدنا طويلا بأن الامتيازات الأجنبية عطلت كل إصلاح . ومع أنى أعتقد أنها كانت حقيقة عقبة في سبيل الإصلاح السريع أعتقد في الوقت نفسه أن الحكومات المصرية المتعاقبة لم تكن لعدم السبيل حتى مع وجود هذه العقبة إلى ما تريد من الإصلاح . وعلى كل حال قد زالت الامتيازات الأجنبية بحمد الله فزال معها هذا العذر الذي طالما اعتدنا به . وأرجو أن نسير في إصلاح المدن سريعا بحمد هذا .

ويجب في نظري أن يتجه الإصلاح المنشود في هذا الباب الى الأغراض الآتية:

(١) إصلاح قوانين تخطيط المدن والقرى .

(٢) إصلاح المساكن نفسها سواء أكانت في المدن الكبيرة أو الصغيرة أم

في القرى والعزب .

أما الغرض الأول فيقتضى أن تعدل جميع القوانين الحالية الخاصة بتخطيط المدن أو بترع الملكية بحيث تتسع القوانين الجديدة لتطبيق جميع الأساليب والمبادئ الحديثة التي تأخذ بها جميع البلاد المتقدمة في هذا الشأن سواء أكانت خاصة بعرض الشوارع تسهila للروا أو توفيراً للضوء والشمس أم كانت خاصة بالحد الأقصى لأرتفاع المنازل التي تبني عليها ، مع ضرورة إشراف مصلحة حكومية مختصة على رسوم هذه المباني للتأكد من استيفائها لجميع الشرائط الصحية إلى غير ذلك مما تشترطه الآن جميع البلاد في مثل هذه الحالة من الشروط . كذلك يجب أن يشمل هذا القانون القيود اللازمة لأشترط طراز معين لواجهة المنازل التي تبني في ميدان أو شارع بالذات . والغرض من هذا هو ضرورة الاحتفاظ بشخصية مدنا وعدم تحولها بسرعة إلى قرى أجنبية فقيرة في ذوقها وفي طراز مبانيها ، وأن تحتفظ بإدارة المدينة بمحقها في تخصيص بعض الأماكن للبيوت الصغيرة ” فيلات ” والبعض الآخر للبيوت العالية المكونة من الشقق الكثيرة مع تحديد الحد الأقصى لأرتفاعها . كذلك يجب أن تحتفظ بمحقها في تخصيص مناطق السكن الهادئ الذي يحزم فيه بناء الأسواق والدكاكين ، والمناطق الأخرى التي تخصص للتجارة والتي يصرح فيها بفتح المحلات التجارية . كذلك يجب أن تشترط نسبة معينة لما يجب أن يبني من الأرض وما يجب أن يترك فيها فضاء لإدخال الهواء والشمس . وهذا شرط أساسي يجب أن يراعى في مناطق المنازل الصغيرة (الفيلات) وفي مناطق المباني العالية ذات الشقق الكثيرة التي يجب أن تكون لها منافذ حل واجهات أربع وهو ما لا يراعى الآن . هذه هي الشروط الأساسية التي يجب أن يتضمنها القانون الجديد المقترح لتخطيط المدن ، والذي يصح أن يطبق من بادئ

الأمر على جميع عواصم المحافظات والمديريات لاعلى القاهرة والإسكندرية وحدهما .

أما قانون نزع الملكية ، وهو متم لقانون تخطيط المدن ، بل يحسن أن يكون جزءا منه ، فهو الذى يميز للحكومة أن تنزع من الملكية الخاصة المساحة التى تحتاج إليها لتوسيع شارع قديم أو تفتح شارع جديد . ويجب أن يتضمن هذا القانون مبدأ جديدا ، ذلك هو إمكان نزع ما لا يقل عن ثلاثة أمثال المساحة اللازمة لتوسيع الشوارع وإنشائها ، يخصص ثلثها لهذه العملية وتُصرف الحكومة ببيع الثلثين على جانبي الشارع الموسع أو الجديد . ويرى هذا المبدأ الى الأغراض الآتية :

(١) أن يسمح للحكومة بأن تنفع بهذه الوسيلة من ارتفاع أثمان الأرض نتيجة لإصلاح قامت به وحدها وأنفقت عليه من الخزنة العامة . وما تربحه بهذه الطريقة يساعدها على التوسع فى إصلاح المدن .

(ب) ويترتب على هذا المبدأ أن تقام دائما بيوت حديثة على جانبي الشوارع الموسعة أو الجديدة ، وهو يساعد فى الوقت نفسه الحكومة على أن تسترط على الشارين بأن يتبعوا نظاما معينا فى شكل واجهات البناء وفى تطبيق القواعد الصحية التى تسترطها عليهم .

وهذه شروط أساسية لامكان الوصول الى تحسين المدن تحسينا بينا فى أقل زمن ممكن وأقل النفقات . وقد أخذت ألمانيا وغيرها من البلاد بهذا المبدأ من زمن بعيد . كذلك يجب أن يتضمن هذا القانون مبدأ جديدا هو حق الحكومة فى نزع ملكية جميع المناطق التى يحكم المختصون على منازلها بعدم صلاحيتها للسكن ، وذلك لتحويل أرضها الى حدائق عامة أو لبناء المساكن الصحية أو للأميرين جميعا . وهذه هى الطريقة الوحيدة للقضاء على هذه المناطق الموبوءة التى تتخلل جميع المدن المصرية .

هذه هى الأسس التى يجب أن يتضمنها مشروع القانون الخاص بتخطيط المدن . وهذه هى سياسة الإصلاح التى أقترحها فى هذا الشأن . أما إذا سرنا على

السياسة الحالية التي تجرى عليها مصلحة التنظيم والمجالس البلدية الأخرى الآن، فإننا نصرف المبالغ الطائلة دون أن نستفيد شيئا من ورائها، فلم تحسن حالة المدن الصحية التحسن المرغوب، بل ولم تؤد سياسة توسيع الشوارع القديمة ولا فتح الشوارع الجديدة في الأحياء القديمة الى تسهيل كبير في المواصلات . وإذا أخذنا القاهرة مثلا نرى أن هذه السياسة قد أدت الى تقيح المدينة لا الى تجيئها . أيسطيع أحد أن يطبق شكل ميدان باب الحديد أو ميدان السيدة زينب أو ميدان العتبة الخضراء على أى شكل هندسى معروف ؟ لقد خسرت المدينة عدّة بيوت أثرية جميلة في سبيل توسيع شارع الأزهر بُنى مكانها بيوت ليست بالمصرية ولا الشرقية ولا الغربية بل هى خليط قبيح من أحط أنواع البناء . ولذلك أرى من العبث، إلا فى أحوال خاصة محدودة، أن نستمر على سياسة توسيع الشوارع فى الأحياء القديمة ؛ فهى لا تفيّد فى أغلب الأحوال فى تسهيل المواصلات ، وهى لا تفيّد فى كل الأحوال فى إدخال الشمس والهواء إلا لفئة قليلة لا يكفى عددها لتسويغ نفقاتها الجسيمة . وأعتقد أن الإصلاح الوحيد الذى يفيد هذه الأحياء هو إنشاء حديقة عامة صغيرة لا تقل مساحتها عن الفدان ولا تزيد عن الفدانين فى كل حى من أحياء القاهرة المكتظة، تفرش أرضها ببساط أخضر من "التجيل"، وتزرع فى أطرافها بعض الأشجار المظلة، وتسور بسور من المتسلقات . بذلك ندخل النور والشمس والهواء الى عدد كبير من المنازل، ونعطى الفرصة لجميع أطفال الحى وأمهاتهم سواء منهم من كان يسكن حول الحديقة ومن كان بعيدا عنها ليتمتعوا بها كما أرادوا، بدلا من أن يترك جميع الأولاد يلعبون فى الشوارع والحارات يستنشقون التراب طول النهار، ويتعرضون لأخطار حوادث المرور، واسعة كانت الشوارع أو ضيقة . ويمكننا أن نشجع الأمهات اللاتي لا يستطعن البقاء مع أولادهن فى الحديقة بتخصيص سيدة لمراقبة هؤلاء الأطفال، ولرعايتهم فى غيبة أمهاتهم وتسليمهم لمن متى أستطعن الحضور لأخذهم .

أما الأراضي الصالحة لإقامة هذه الحدائق فهي :

- (١) خرائب الأوقاف التي تتخلل جميع أنحاء العاصمة والمدن الأخرى .
- (٢) المناطق التي تهدم منازلها لعدم صلاحيتها للسكن .
- (٣) الأراضي التي تملكها الحكومة في بعض الأحياء .

أما خرائب الأوقاف فيجب نزع ملكيتها وأستعمالها لهذا الغرض ، لأنها في الوقت الحاضر مصدر شرعظيم ، وقد تركت على هذه الصورة مدة طويلة قد تزيد على مائة سنة في بعض الأحياء . وهذا دليل على أن المستحقين فيها لا يستطيعون بناءها أو الانتفاع بها أو استثمارها بأية صورة أخرى ، وهي الآن مأوى للجرمين والمتشردين ، ومكان لتكديس الأفضار والأوساخ ، وبالاختصار هي مكان خصص لنشر الأمراض المختلفة .

أما مناطق المنازل غير الصحية فقد ذكرت شيئا عنها وعن انتشارها في أنحاء العاصمة والمدن الأخرى ، وأرى الخير كل الخير في هدمها وتحويل أرضها كلها أو جزء منها إلى حدائق . ولكن يجب في هذه الحالة ألا تهدم منزلا قبل أن يبنى المكان اللازم لاسكان من هدمنا منزله بأجر لا يزيد كثيرا عما كان يدفعه . إن هدم المنازل غير الصحية دون بناء غيرها قبل الهدم يحول دائما سكان المنازل التي هدمت إلى المنازل المجاورة لها ، ويشجع أصحاب هذه المنازل الأخيرة طمعا في الكسب وفي آتهاز الفرص على إسكان عدد أكثر مما يستطيعه المنزل ، فنساعد على زيادة الاكتظاظ ، ونسئ بذلك إلى الصحة العامة . ولذلك يجب إذا ما قررنا إنشاء حديقة في أرض كانت تقام عليها منازل غير صحيحة ألا ننشئ هذه الحديقة إلا على ثلث الأرض المتروكة ، ونُشأ على الثلثين شارع يحيط بالحديقة ومساكن جديدة حول هذا الشارع ومطلّة على هذه الحديقة لتسع السكان الذين هدمت منازلهم . ويمكن أن يناط مثل هذا العمل بشركات وطنية تشرف الحكومة عليها وتساعد ، أو أن تقوم الحكومة نفسها أو المجالس البلدية بذلك .

وإني أعتقد أن الحديقة الصغيرة الواحدة لن تكلفنا أكثر من ستة آلاف جنيه، وأن الحديقة الكبيرة لن تكلفنا ضعف هذا المبلغ، ولن تحتاج كل حديقة لأكثر من بستاني واحد . ويمكننا بهذا المبلغ الضئيل أن نحصل لأطفال الأحياء الوطنية الفقراء على أكبر قسط من أسباب الصحة والراحة .

هذا فيما يتعلق بإصلاح الأحياء في المدن القديمة الإصلاح الممكن والمعقول . والمجال أوسع في تخطيط الأحياء المستحدثة ؛ فإن إصدار قانون شامل للبدئ الحديثة في هذا الباب يكفل وحده إصلاح المدن إصلاحا يظهر أثره بارزا في قليل من الزمن . لجميع مدننا الكبرى تتسع اتساعا كبيرا متواصلا، ولكنها تتسع الآن على غير قاعدة وبغير نظام . ومهمتنا أن نوفر لهذه الأحياء الجديدة جميع أسباب الصحة والراحة، فنضع بذلك حدا لهذه السياسة السيئة التي نتبعها الآن والتي تسمح بإنشاء أحياء جديدة في القاهرة وغيرها أردأ وأبعد عن أبسط قواعد الصحة العامة من الأحياء التي بنيت منذ خمسين سنة . يجب أن تحم الحكومة على الشركات أو الأفراد الذين يقبضون في أراضي البناء عرض مشاريع تقسيم هذه الأراضي على الإدارات الحكومية المختصة، ويجب أن تراعى هذه الإدارات تطبيق القانون الذي أشرت إليه . هذا في رأيي هو الاتجاه الذي يجب أن نسير عليه في إصلاح المدن وتخطيطها .

أما ما يتعلق بإصلاح تخطيط القرية فإني أعتقد أنه من العبث أن نحاول الإصلاح في القرية الحالية بفتح الشوارع أو توسيعها؛ فإنها لا تتحمل بشكلها الحالي أي إصلاح . ويخيل لي أن الإصلاح الممكن هو :

(١) أن نخصص بجانب كل قرية منطقة محدودة لا تقل مساحتها عن نصف مساحة القرية الحالية، وتخطط تخطيطا حديثا بقدر ما تسمح به حالتنا الاجتماعية وقدرتنا على الانفاق وحاجة أهل القرى أنفسهم ، ويقدر ثمن معقول لكل قطعة من هذه الأرض الجديدة بحسب ثمنها كأرض زراعية وما يضاف على هذا الثمن مما ستكلفنا إياه نفقات الشوارع والميادين التي سننشأ فيها .

(٢) متى تم ذلك يمنع نهائيا البناء في القرية القديمة، ويلزم جميع الذين يريدون بناء منازلهم بشراء الأرض اللازمة لهم في المنطقة الجديدة، وأن ينوا هذه البيوت على طريقة تراعى فيها الشروط الصحية الضرورية الممكنة .

بهذه الطريقة يمكننا أن ننقل القرية القديمة من مكان الى مكان في وقت لا يزيد عن الثلاثين سنة، ونحوها بذلك من قرية بنيت على غير نظام تخطيطي إلى قرية حديثة دون أن تقوم الحكومة أو الهيئات النيابية المركزية إلا بالنفقات اللازمة للوظفين والعامل الذين يقومون بتخطيط هذه المناطق الحديثة والإشراف على بنائها .



أما إصلاح المنازل نفسها فهو يختلف في المدينة عنه في القرية .

إصلاح منازل المدن

في المدينة يجب أولاً وقبل كل شيء أن نمنع بناء المساكن غير الصحية في المستقبل، بأن يعدل التشريع الخاص بالتصريح بالبناء تعديلاً يشمل جميع الاشتراطات الصحية التي يجب أن تتوافر في المنازل الجديدة من حيث ارتفاعها أو عدد واجهاتها أو ضمان نفاذ الشمس والنور والهواء لجميع أجزائها أو قيام أصحابها بتوفير معدات الراحة والنظافة فيها . ويجب أن ينص هذا القانون على ضرورة إيصال جميع المنازل الى المجارى العامة في المدن التي بها مجار، كما يجب أن تطلّ جميع المنازل الكبيرة ذات الطبقات المتعددة على أكثر من شارعين، وأن يترك فيها من الأرض القضاء ما يسمح بادخال النور والشمس الى جميع شققها . وبالاختصار يجب أن ينص القانون على جميع الشروط التي تضمن لنا ألا يبنى من الآن في المدن منزل غير مستوف للشروط الكفيلة بصلاحيته للسكن، فيكون شأننا في ذلك شأن سائر البلاد المتقدمة .

أما المنازل القديمة فيحسن أن تؤلف في كل مدينة هيئة فنية من مهندسين محيين تقوم بفحص كل منزل في المدينة . وتقسم منازل المدينة بعد هذا الفحص الى ثلاث طبقات :

الطبقة الأولى وهي المنازل المستوفية لجميع الشرائط الصحية .

والطبقة الثانية وهي المنازل غير المستوفية للشرائط الصحية ولكن إصلاحها ممكن ومستطاع .

والطبقة الثالثة هي المنازل غير الصالحة للسكن والتي لا يمكن إصلاحها بأى حال .

أما منازل الطبقة الأولى فلا كلام عليها .

وأما منازل الطبقة الثانية فيجب أن يطلب الى أصحابها أن يقوموا في مدة معقولة كسنة أو سنتين أو ثلاث بإصلاحها طبقا للبيان الشامل لوجوه الإصلاح التي تقررها اللجنة الفنية التي تكلفت عنها .

وأما منازل الطبقة الثالثة فهي التي يتعين إزالتها بحسب قانون نزع الملكية الذي أشرت إليه، ولكن يجب أن يتم ذلك تدريجيا وبحسب استطاعة الحكومة أو المجالس البلدية وقدرتها المالية . فإن هذا النوع من الإصلاح يحتاج الى أموال طائلة، خصوصا إذا لاحظنا - وقد بينت ضرورة ذلك آنفا - أنه يتعين علينا في هذه الحالة قبل هدم تلك المنازل أن نعد الأماكن الصالحة لإسكان أهلها وإلا ضاعت الفائدة، بل نكون قد زدنا الحالة الصحية سوءا . على أنه يجب في هذا الموضوع أيضا أن نتفق على الأسس التي تبنى عليها الجبان المكلفة بفحص المنازل نتائج بحوثها . وفي هذا يجب أن يراعى مستوى الحياة في بلادنا وحالتنا المالية واحتياجات أهل بلادنا ومستوى معيشتهم، فلا نذهب في هذا الإصلاح من طرف الى طرف، بل يجب أن يكون تدريجيا وبطيئا . ولكن يجب أيضا أن نبدأ بالعمل مهما كانت طبيعة الصعوبات التي نواجهها و ضخامة النفقات التي يستلزمها هذا الإصلاح . على أن هناك إصلاحات ضرورية عاجلة يجب القيام بها على وجه السرعة، فيجب مثلاً

إصدار تشريع يجعل لإيصال المنازل الى المجارى العامة إجباريا . فإنه غير معقول أن تقوم البلاد بهذه النفقات الضخمة على بناء المجارى ثم لا يستفيد منها إلا التزر القليل من أصحاب المنازل ؛ لأننا أهملنا الآن إيفهامهم أهمية هذه العملية الخطيرة وأثرها فى تحسين الصحة العامة ، وأنشأنا إصدار التشريع الذى يحتم عليهم ذلك .

إصلاح منازل القرى

وهذه أيضا مسألة خطيرة ؛ لأننا نعلم جميعا حالة هذه المنازل . بل هى مسألة معقدة لأن حالتها هى نتيجة حتمية لحالة فلاحنا المادية والمعنوية ونتيجة لحالة البلاد الطبيعية . فالفلاح فقير لا يستطيع أن يبنى بيته إلا بالطين ، وهو حريص على دابته فلا يقبل إلا أن تكون تحت نظره فى النهار والليل . والبلاد فقيرة فى مواد الحريق لأنها خالية من الفحم والخشب ؛ فلا بد للفلاح من أن يحتفظ بحطب القطن وسبقان الذرة ، وأن يستعمل أيضا روث البهايم كإحدى الحريق . وهو محتاج للتدفئة فى الشتاء ، فلا بد له من استعمال هذه المواد التى لا تنتج إلا حرارة ضعيفة الأثر ، فهو مضطر لسد جميع منافذ البيت بل هو لا يشعر بحاجة لها ما دام يمضى أغلب أيام الصيف فى الحقل نهارا وليلا ؛ ولذلك فهو عدو الشبايك . فأى إصلاح لا تراعى فيه هذه الاعتبارات مقضى عليه بالاختفاق . فإذا فرضنا جدلا وخيل لأية حكومة أنها تستطيع بناء جميع القرى المصرية الآن بناء عصريا وأنها نفذت ذلك فعلا ، كانت النتيجة أن تتحول جميع هذه المنازل الحديثة الى نوع يحاكي المنازل الحالية فى مدة لا تزيد عن شهر واحد . ذلك لأن العوامل التى ذكرتها تفعل فعلها الطبيعي ، ولا تستطيع أقوى حكومات العالم وأغناها أن تقف فعلها . لذلك كان الإصلاح متوقفا على حل هذه المسائل التى يبتها . لقد تناقشنا كثيرا فى مسألة تكديس حطب القطن والذرة على سطوح المنازل وما يسببه ذلك من كثرة الحرائق ، وكثيرا ما نصحت الحكومات أهل القرى بالانقلاع عن ذلك . ولكن لم تغير الحرائق المتعددة من هذه الحال ، ولم تهد نصائح الحكومة المتكررة ولا مقالات الجرائد ولا أوامر

رجال الادارة شيئا . وماذا يستطيع الفلاح أن يفعل ؟ إن هذا الحطب هو المادة الوحيدة التي يستعملها في الحريق لصنع غذائه ولتدفئته ؛ ونظرا لأنها مادة هشة فهي محتاج الى حيز كبير لحفظها ، وهو لا يستطيع أن يخصص لها في بيته مكانا خاصا ، لأن حالته المالية لا تسمح بذلك ، فهو يضمها في مكان من البيت لا يستعمله وهو سطح المنزل . فاذا أردنا اصلاحا في هذا الباب وجب أن نجده اصلاحا الى حل هذه المسائل :

(١) هل نستطيع أن نوجد مادة حريق جديدة بزرع الغابات مثلا في مريوط وشمال الدلتا وغرس الأشجار على ضفاف النيل والترع الكبيرة بكثرة تسمح بتوفير مقدار كبير من الخشب يباع بأثمان زهيدة ؟ .

(٢) هل نستطيع أن نحول حطب القطن وسيقان الذرة الى مادة أصغر حجما ولا تقفل في قوة الحرارة التي تولدها عن كمية الحطب التي صنعت منها ؟ .

(٣) هل هناك مواد أخرى للحريق رخيصة الثمن يمكن الفلاح أن يستعملها بدل روث البهائم وهو مصدر قذارة المنزل ، وعمله هو أقذر مهمة لربة البيت القروية ، وكثيرا ما يسبب صنعه أمراضا قتالة ، على أن استعماله كمادة للحريق يفقد الفلاح مادة أساسية لتسميد أرضه ؟ .

هذه هي المسائل التي يجب أن نفحصها وندرسها ؛ لأنه يتوقف على حلها ركن مهم في اصلاح منزل القريّة المصرية . ولست أدعى أنني حلت هذه المسائل المعقدة ، ولكنني أعلم أن جميع هذه المسائل قد درست في زمن الحرب دراسة أولية أدت الى بعض النتائج المفيدة ؛ فقد ثبت وقتئذ امكان زراعة فصائل كثيرة من أشجار الحريق التي يكفيها قليل من الماء ، ويكفيها ماء المطر شتاء في الأراضي غير المزروعة في شمال الدلتا ومريوط . كما ثبت أيضا امكان زيادة قوة الحرارة التي ينتجها حطب القطن والذرة بضغطه ضغطا شديدا بالآلات بسيطة رخيصة الثمن يمكن استعمالها في القرية . كذلك ثبتت فائدة استعمال الحلفاء المضغوطة وحشائش زراعة أخرى كثيرة كمادة للحريق . وهذه بحوث قيمة يجب الرجوع اليها ومتابعة دراستها . فقد نجد الحلول لهذه المشاكل من نتائج هذا الدرس . وكذلك يجب

بذل أقصى مجهود في البحث والاستقصاء عن موارد جديدة للبترول . فانه يخيل الى اننا لم نستثمر الى أقصى حد مواردنا في هذا الباب . ومن المحتمل اذا نجحنا في استخراج كمية وفيرة من هذه المادة أن نجد الحل لمشكلة الوقود في مصر . إن مسألة توفير مواد الحريق في البلاد مسألة خطيرة في زمن السلم ، وهي أكثر خطرا في زمن الحرب ، أى في الوقت الذى قد تضطرب فيه البلاد الى الاستغناء عن كل ما يرد لها من مواد الحريق من خارج القطر ، وهي لذلك تستحق كل عناية .

أما مسألة تمسك الفلاح بضرورة اسكان دوابه معه فترجع من جهة الى اضطراب الأمن العام في الريف وخوفه من ضياع دابته ، ورغبته من جهة أخرى في أن يطعمن على أن غذاءها الذى يعطيه لها والسماد الذى يتخلف عنها لا يسرق منه شيء . وهذه مسألة مرتبطة بمشكلة الأمن العام التى سنعرض لها في المستقبل . ولا سبيل لأى اصلاح في هذا الباب الا اذا استقر في ذهن فلاحنا أنه لا خطر على دابته من أن تسكن في مكان مخصص لهذا الغرض لجميع دواب القرية ومواشها . فاذا نجحنا في حل مسألة الوقود ومسألة تخصيص مكان عام لاسكان دواب القرية ومواشها ، واذا استطعنا بعد ذلك أن ندخل الى القرى المياه الصالحة للشرب ، ووقفنا لحل مرضى لتصريف ماء الرشح فيها ، وردمنا البرك المحيطة بها ، اذا فعلنا كل ذلك تحوّلت القرية الحالية الى حالة مرضية من وجوه كثيرة ، واستطعنا أن نزيد تدريجيا على هذا الاصلاح اصلاحات أخرى متتابعة ، خصوصا اذا أخذنا بفكرة تخصيص مكان جديد بجانب كل قرية للنازل المستعمدة كما فصلت ذلك آنفا . ولكن التفاضى عن هذه المسائل الأساسية التى لم نحلها بعد ، واكتفاء الحكومات ببناء المنازل القروية النموذجية ، أو بناء قرى بأكملها ، بمجهود ضائع وأموال ترمى بها في فاع البحر وتعطيل للاصلاح الحقيقى المنشود .

وانى أريد قبل أن أختم موضوع الكلام على تحسين المنازل الفقيرة في المدن والقرى أن أشير الى موضوع أسامى أهملناه للآن وهو الدعاية الصحية المستمرة المنظمة لاقتناع سكان هذه المنازل بضرورة العناية بنظافتها وتحسينها . وقد لا يكلفهم

ذلك شيئا أو قد يكلفهم شيئا قليلا ومعتلا ، ولكنهم لم يقتنعوا لأن بضرورته . فلا يكفى في هذا أن ترسل لهم نشرات لا يقرءونها ، بل يلزم لهذا الغرض أن تخصص فرق متطوعة من شبان وشابات يرون في هذا العمل الانساني خيرا لأهل بلادهم ، فيذهبون الى القرية أو الأحياء الفقيرة في المواسم ، ويقابلون ربات الديار أو أربابها ويرشدونهم الى ما يمكن عمله لتحسين بيتهم ، ويرغبونهم في نظافته ونظافتهم وأولادهم ، ويفرسون فيهم فضيلة حب المنزل النظيف ، ويحفزونهم الى الطمع في الحصول على منزل أحسن منه . فلا فائدة تجنى من تحسين المنزل اذا لم يشعر ساكنوه بضرورة هذا التحسين . وإني أعتقد أن هذه المهمة يجب أن تناط بتميزات وتلاميذ المدارس الثانوية والعالية الذين يجب أن يشعروا بأن عليهم واجبا لوطنهم هو ارشاد مواطنيهم الفقراء الى وجوب العناية بصحتهم والى وجوب العناية بمنزلهم وقريتهم وتمية فضيلة حب النظافة فيهم .

إن كثرة التلاميذ هم من أهل القرى ، وهم يقضون إجازاتهم السنوية في قراهم فلن يكلفهم هذا العمل مشقة كبيرة . ومن واجبا أيضا أن نبث فيهم روح الخدمة العامة وارشاد مواطنيهم الى كل ما يكفل راحتهم . واذا أردنا أن تؤتى هذه الدعوة كل ثمراتها يجب أن تقوم وزارة الصحة بتحضير هؤلاء الدعاة من التلاميذ لهذه المهمة الخطيرة ، وذلك باعطائهم بعض الدروس والارشادات التي تسهل لهم مهمتهم وتبهي لهم أسباب النجاح فيها .



(رابعاً) إبادة الحشرات الناقلة للأمراض

وأكثرها انتشارا وخطرا في مصر ديدان البلهارسيا والذباب والناموس والفيضان والبراغيث والبق .

أما ديدان البلهارسيا فهي تصيب ما يقرب من ال ٧٥ ٪ من سكان القطر أجمع ، وتصيب ما لا يقل عن ٩٥ ٪ من سكان بعض المناطق الريفية

في الوجه البحرى . ولذلك يمكننا أن نضعها على رأس قائمة الأمراض الطفيلية المضعفة والقتالة التي تصيب سكان مصر . وهى من أشد الأمراض خطرا ، فان أعراضها تبقى مدة طويلة في الجسم دون أن يشعر بها المريض أو يتألم منها ، ثم تنتهى بالفتك بأغلب أعضائه الحيوية ، فهى تفتك بالمشانة والكبد والكلى والأمعاء وترك — إن أهمل علاجها من بادئ الأمر — آثارا تبقى في جسم المريض الى آخر حياته . ورغم من جميع المحاولات والمجهودات التي بذلت للآن في وقف خطرها أو تخفيف أثرها فان شرها لا يزال مستمرا ، بل أخشى أن يكون أخذنا في الازدياد مع سهولة الرى وزيادة مساحة الأراضى المزروعة ، وأخشى أن يصاب كل من يعالجون الآن في المستشفيات المخصصة لعلاجها بهذا المرض مرة أخرى في اليوم الذى يخرجون فيه من المستشفى .

إن للطفيليات التي تسبب البلهارسيا دورة معينة يجب أن تتمها قبل أن تصيب الانسان :

- (١) تبدأ هذه الدورة بفقس ديدان البلهارسيا داخل جسم المصاب بها .
 - (٢) تخرج البيوضات في بول المصاب وبرازه .
 - (٣) ثم تتحول الى ما يسمى " ماراسيديوم " في المياه الراكة .
 - (٤) تأوى الماراسيديوم الى قواقع معينة في هذه المياه وتتحول فيها الى ما يسمى " السركاريا " .
 - (٥) تخرج السركاريا من قواقعها فتنقل الى جسم الانسان وتدخل اليه من طريق الجلد .
- وعلى ذلك فمقاومة البلهارسيا تقضى بقطع حلقة من سلسلة هذه الدورة ، فلا يمكن حماية الانسان منها الا بطريقة من الطرق الآتية :
- (١) اباده الديدان في جسم الإنسان بعلاج جميع المصابين بالبلهارسيا علاجا شافيا وتاما في وقت واحد بحيث تنقطع نهائيا هذه الديدان فيقطع بذلك مصدر العدوى وأول سلسلة هذه الدورة .

(٢) منع وصول هذه البيضات الى المياه بمنع تبول المصابين بها أو تبرزهم بجانب الترع الصغيرة ومسالك المياه القروية ، وبذلك تقطع الحلقة الثانية وهى تكوين الماراسيديوم .

(٣) إبادة القواقع فى المياه التى تعيش فيها ، وبذلك نقضى على حلقة تكوين السركاريا .

(٤) منع الإصابة بهذه السركاريا بمنع الفلاحين من لمسها بأيديهم وخصوصا بأرجلهم ، بتغطية هذه الأجزاء بقفاز وحذاء طويلين من الجلد .

وظاهر بعد هذا البيان أن العلاج القاطع الشافى لهذه الآفة القتالة ليس سهلا ولا هينا ، ولكنه مع ذلك ليس من المستحيلات لو صممنا تصميميا أكيدا وجهنا الجهود الصادقة الى حماية البلاد من هذا الشر الوبيل ، ولم نجعل فى هذا السبيل بالقيام بأية تضحية ممكنة ، وإنى أعتقد أن بداية هذه الحرب ضد البلهارسيا يجب أن تكون دعاية صحيحة واسعة النطاق يستعمل فيها اللسان والقلم والسينما والراديو لإفهام الناس بأبسط الطرق وأسهل الكلام وبالدليل المقنع ضرر هذا المرض الوبيل وطريقة عدواه ، وأن نين لهم صورا فتوغرافية لأشكاله وآثاره فى جميع أعضاء الجسم . نعم يجب أن يروا بأعينهم كيف يصل اليهم هذا المرض وكيف يفتك بهم ، يمكننا بعد ذلك أن نرشدهم الى طرق الوقاية منه ، ونقنعهم بأن ما يطلب منهم أن يعملوه بعد ذلك انما هو حماية أنفسهم ووقاية اخوانهم ومواطنيهم شر هذا المرض القتال . إن أساس نجاح كل دعوة هو الاقتناع . ولا فائدة من اصدار القوانين اذا لم يقتنع من ستطبق عليهم بفائدتها وضرورتها . أعتقد أننا اذا قمنا بهذه الدعوة بطريقة مستمرة واسعة النطاق ومقنعة فى الوقت نفسه ، أمكننا بعد ذلك أن نشرع فى وضع التشريع اللازم لمنع التبول أو التبرز بجانب الترع والمساقى ، بشرط أن نقوم فى الوقت نفسه بإنشاء المراحيض القروية .

إنه من العار والفضيحة أن تستمر هذه العادة القبيحة القذرة عادة التبول والتبرز بجانب الترع ومسالك المياه ونحن سكوت لا نفعل شيئا ولا نحرك ساكنا . رأينا

جميعا هذا المنظر القبيح المؤلم منظر رجال القرى وفيهم الشيوخ المسنون ذوو الحجى البيضاء لا يخجلون من الوقوف أو القعود مكشوفاً منهم ما يجب ستره على جميع الآدميين يقضون بجانب هذه الترع والطرق العامة حاجات يجب أن تقضى وراء ستار أو بعيدة عن الأنظار، ولكنهم يفعلون ذلك دون حياء وعلى مرأى من المشاة والراكبين والمتقلين بالسيارات والقطارات ! رأينا جميعا هذا المنظر المؤلم ورآه غيرنا من الأجانب المقيمين ببلادنا أو القادمين إليها من السائحات والسائحين الذين يقصدونها للتمتع بمناظرها . وهذا أول منظر يرونه في طريقهم من الاسكندرية الى القاهرة، أى فى أول ساعة تطلأ أقدامهم هذا القطر . حقا أنه يجب وضع حد لهذه الفضيحة التى بينا ضررها الكبير فى نشر الأمراض القتالة ، فضلا عن أنها عادة قذرة قبيحة .

إن البحوث التى عملت عن البلهارسيا كثيرة ومتعددة، ولأستاذين ليسر وعبد الخالق تقارير قيمة وآراء سديدة وارشادات مفيدة فى هذا الموضوع ، وعلى وزارة الصحة أن تعيد بحث هذه التقارير، كما عليها وعلى الجامعة المصرية أن تقوموا بدعوة الاختصاصيين لمتابعة هذه البحوث؛ لأنه يجب علينا أن نجد الحل العمل الشافى لهذا المرض العضال . إن على مصر واجبا عظيم الخطر تجاه أهلها بل تجاه العالم أجمع، عليها أن تحل مشكلة هذا المرض المصرى من جهاته العلمية والعملية مهما كلفها هذا البحث من نفقات ومجهودات، كما يجب عليها أن تستفيد من التجارب المفيدة القيمة التى تقوم بها مؤسسة "روكفلر" فى مصر، وأن تنفذ من نتائج بحوثها ما ثبتت فائدته . وقد قامت هذه المؤسسة ببحوث كثيرة فى موضوع المراحض القروية . وأشعر أنه قد أتى الوقت لأن نقوم الآن بتنفيذ مقترحاتها ولو على سبيل التجربة العملية .

يجب ألا نكتفى بما نفعل الآن من علاج آلاف المرضى علاجا هو فى أغلب الأحيان غير تام، اذ هو لا يضمن عدم إصابة المريض الذى شفيناه، ولا هو يضمن ألا يصدى هذا المريض اخوانه فى اليوم التالى لنهاية علاجه ، فهو يخرج من

المستشفى غير عالم بسبب مرضه ولا كيف أصابه ولا ما يجب عليه عمله حتى لا يصيبه مرة أخرى أو حتى لا يصيب غيره من أهل قريته .

إنه يجب أن تتحول هذه العيادات الخارجية المتنقلة التي تعالج فيها البلهارسيا الآن الى مستشفيات متنقلة داخلية ليقم بها المرضى مدة علاجهم ، كما يجب ألا يخرجوا منها الا بعد الشفاء التام الذى يثبت فيه البحث الميكروسكوبى خلق بول المريض وبراذه من كل أثر من يديضات البلهارسيا ، كما يجب أن تتحول هذه المستشفيات الى مدارس عملية يتعلم فيها المرضى شيئا عن هذا المرض وعن طرق انتقال عدواه .

قد أبدى العلماء الاختصاصيون الذين تعرضوا لدراسة هذا الموضوع كثيرا من الاقتراحات التي تبدو غير عملية للآن ، كتجفيف الترع والمساق في فترات من الزمن كل سنة ، وكوجوب تحويل الترع من داخل المدن والقرى على أن تخطط تخطيطا جديدا يقلل من تماريحها ليسير الماء فيها بسرعة وتنظف شواطئها من الحشائش والأعشاب التي تعطل جرى الماء فيها فتساعد على نمو القواقع . كما نصحوا باستعمال سائل سلفات النحاس المخفف لقتل القواقع في شواطئ الترع الصغيرة أو المساق عند ما يقل الماء فيها . كل هذه مسائل يجب دراستها وتجربتها ولو في دائرة محدودة لتبين مدى ما فيها من نفع . وبالاختصار يجب أن نعمل كل مستطاع لتطهير البلاد من هذا الداء الوييل بتقليل شره وأذاه .



أما الذباب فهو يغزو جميع مدن القطر وخصوصا في فصل الصيف ، وهو يخو بنوع خاص في الأقدار من متخلفات المنازل وكثاسة الشوارع في المدن ، ومن زرائب المواشى وأكوام السباخ في القرى . والذباب آفة شنيعة لأنه أكبر واسطة لنقل الجملى الطفودية والرمد الصيدي ، فهو وحده يحدث في الواقع آلاف الوفيات ، ويسمى آلاف الأطفال في كل سنة . ونحن نلاحظ جميعا أنه برغم التقدم والتحسين في الصحة العامة الذى حصل في العشرين سنة الماضية فإن الذباب لم يقل حتى

في العاصمة والمدن الكبيرة الأخرى . وأكبر السبب في ذلك هو طريقة تنظيف المدن المتبعة الآن ، فانها طريقة أولية قديمة لم يطرأ عليها أى تغيير أو تحسين ؛ فلا تزال فضلات المنازل في الشوارع الكبيرة والصغيرة والحارات والأزقة تلقى أمام المنازل وتبقى مدة طويلة مرتعا خصبا للذباب يتولد فيها بالملايين الى أن يأتى الكئاس فيأخذ جزءا منها ويترك الجزء الآخر في مكانه ، ثم يرمى الجزء الذى يأخذه في عربة يجانبه ، فيتطاير أثناء هذه العملية جزء آخر مما أخذه من الشارع ، ويلقى الهواء بهذا الجزء في وجوه الناس وأنوفهم وحلوقهم ويهبط على المواد الغذائية التى تعرض في الأسواق ، ثم تذهب العربة التى جمعت فيها هذه المخلفات — وهى عادة غير مغطاة — الى مكان تكديسها في العباسية ، والهواء يفعل فعله طول الطريق ، فلا تصل العربة الى آخره الا بنصف ما جمع فيها في أوله . ثم تكدس هذه الكئاسات في مكان منخفض وراء العباسية ، وهذا المكان في الواقع أكبر مصنع لتفريغ وتربية الذباب في مدينة القاهرة . فهو يعم العباسية أولا ، ثم يسير منها آمنا الى جميع أحياء العاصمة الأخرى . هذه هى طريقة تنظيف مدينة العاصمة . وهذه الطريقة نفسها هى التى تولد الذباب ، وقد بقيت معمولاً بها من عشرات السنين ولم يطرأ عليها أى تغيير ، ولم نوفق طوال هذه المدة ولم يوفق أحد من المسؤولين عن صحة المدينة ونظافتها حتى الآن لتغييرها بعد أن رأى بعينه ما تحدثه من الشر الكبير .

لقد أخذت جميع مدن العالم بنظام يقضى على كل ساكن في منزل أو شقة من منزل أن يحصل على صندوقين مقفلين ، يضع في أحدهما كأسا منزلة وجميع الأبقار المتخلفة منه ، على أن يوضع في نقطة من الشارع أمام المنزل بعد الساعة الثانية عشرة مساء ، وتأتى عربات التنظيف فتأخذ جميع هذه الصناديق قبل الساعة السادسة صباحا وتذهب بها الى مكان أو أمكنة من المدينة حيث تحرق فيها هذه المواد في أفران خاصة ، ثم تطهر هذه الصناديق بماء الجير وتوزع على أصحابها في مساء اليوم . ويستعمل أصحاب البيوت الصندوق الآخر طول النهار الذى غاب فيه الصندوق الأول ، ثم يضعونه في الشارع في الوقت المعين وهم جرا . وتصنع

جميع هذه الصناديق على شكل واحد ليسهل وضعها في العربات ويسهل تنظيفها ميكانيكياً، وهي في بعض البلاد تقدمها المجالس البلدية بثمن معلوم . وتضمن هذه الطريقة ألا يضيع شيء من هذه الأقنار بإهمال الكلاس أو بفعل الهواء ، ثم هي تضمن أيضاً بحرق الكلاسات عدم تولد الذباب فيها ، كما تضمن ذلك بعدم تركها في الشوارع مكشوفة مدة طويلة . وهي مع كل ذلك سهلة مريحة تقلل من عدد العمال ولا تضايق أحداً ، ومع ذلك لم نأخذ بها لأن بعد أن أخذت بها جميع البلاد الأخرى .

أما كنس الشوارع فقد تجت أصوات الناس منذ أكثر من عشرين سنة بآلا تكنس إلا بعد رشها بالماء منعا لطاير الكاسة . ويجب أن ترش وتكنس في ساعة متأخرة من الليل لعدم مضايقة الناس أثناء هذه العملية . وتجري مصلحة التنظيم الآن على هذا في عدد قليل من شوارع العاصمة . فلماذا لا يعم هذا النظام في العاصمة وفي العواصم الأخرى؟ أظنهم يستندون بقلو أثمان المياه، ولهذا يجب أن يتلع الناس التراب، ويجب أن يتنفس الناس هواء مشبعاً بالميكروبات، ولهذا يجب أن يصاب الناس بالسل حتى لا تتحمل المدينة بضعة آلاف من الجنيات ثمن المياه الرش !! .

ويجب بهذه المناسبة أن تفكر مصلحة تنظيم القاهرة في طريقة لتخفيف وطأة التراب الذي يهب على العاصمة طول السنة وخاصة في فصل الصيف وعند اشتداد الرياح . أهم مصدر لهذا التراب هو التلال الكثيرة المحيطة بمدينة القاهرة من مصر العتيقة الى آثار العباسية والصحراء الشرقية . وقد يبدو لي أن انشاء سور من الأشجار حول المدينة من الجهة الغربية والشرقية ليس من الأمور المستعصية أو المستحيلة، بل لقد فكر فيه من وقت طويل وثبت امكان تنفيذه عملياً، كما ثبت فائدته في منع التراب الى حد كبير . والتراب مضر بالصحة العامة ضرراً بليفاً . ويظهر لي أن نفقات هذا المشروع الذي لا يمكن تنفيذه الا تدريجاً وفي مدة لا تقل عن عشر سنوات مثلاً ليست بالكبيرة للحد الذي تجعلنا نحجم عن تنفيذه، وهي سهلة جداً في الصحراء

الشرقية حيث الماء موجود والأرض صالحة للزراعة . وليست صعوبة زرع الأشجار في المنطقة الغربية بمانعة على كل حال من تنفيذ هذا المشروع بأكمله . كما يجب على مصلحة التنظيم أن تقوم بلا إبطاء برصف شوارع القاهرة التي لم ترصف بعد ، وبمعالجة مسألة أرصفة الشوارع التي لم تفكر المصلحة للآن في اصلاحها ، وهي مصدر كبير للأتربة التي ابتليت بها العاصمة .

سبب آخر من أسباب انتشار الذباب في العاصمة وفي المدن الكبيرة هو كثرة زرائب الحيوانات فيها ، وهي زرائب يندر أن تتوفر فيها الشروط الصحية ، وهي معدة للبقر والحموس اللازمين لتجارة الألبان في القاهرة ، كما هي معدة لقطعان الماعز والخرفان التي يربها سكان القاهرة والمدن الأخرى . وقد ظهرت جميع عواصم العالم من زرائب الحيوان الا مصر ، فقد خرجت عن هذه القاعدة الصحية وسمحت لأهل مدنها الكبرى بتربية المواشى واقامة الزرائب فيها .

ماذا يحتم علينا بقاء هذه الحال ؟ ولماذا لا يمنع فوراً سكان العاصمة من حق تربية المواشى فتقلل زرائب العاصمة بين عشية وضحاها ؟ وأي مانع يمنع تجار اللبن من تربية مواشيهم وإعداد زرائبهم في أمكنة خارج المدينة ، فان ذلك قد يقلل من نفقاتهم ولا يضرهم في شيء ؟ وما هي الضرورة التي تلزم هؤلاء الناس بقيادة حيواناتهم في شوارع القاهرة المكتظة يحلبون لبنها أمام البيوت وفي الشوارع المشبع هواؤها بالتراب ؟ وأي ضمانة يقدمونها للشترين الذين لا يستطيعون أن يحكوا على صحة الحيوان ، ولا يعرفون أهو مريض بالسل فيكون لبنه موبوءاً ، أم هو سليم معاف فلا ضرر من شرب لبنه ؟ إنها تضمن شيئاً واحداً هو أن تاجر اللبن لم يصف عليه ماء ، ولكنه يزيد بطريقة أخرى كمية الماء في هذا اللبن بتحايله بجميع الوسائل على حيوانه اذ يسقيه من الماء أكثر مما يستطيع قبل أن يجزه الى الأسواق . وطريقة احداث العطش في الحيوان واضطراره لكثرة شرب الماء سهلة ، فهي لا تكلف صاحب الحيوان الا أن يضع حفنة من ملح الطعام في غذائه فيشرب من الماء كل ما يقدمه له ويخرج جزء من هذا الماء مع اللبن الذي يذره . الواقع أن هذه

الطريقة وهى السير بالحيوانات فى الشوارع لطلب لبنها أمام البيوت ، وما استدعت من إقامة الزرائب داخل المدن طريقة بخيفة خادعة ، وهى فى الوقت نفسه تسبب أضرارا شتى ؛ فيجب منعها اكتفاء بما يجب أن تقوم به إدارة الصحة العامة من وجوب الكشف على جميع الألبان فى العاصمة وفى المدن الأخرى .

إن القاهرة ملائى بهذه الزرائب التى هى منبع خصب لتوليد الذباب والتاموس فى العاصمة ، وهى فى الوقت نفسه مصدر أقدار للنطقة التى هى فيها ، ولجميع الشوارع التى تسير فيها هذه الحيوانات .

ونحن إذا فهمنا علة التصريح بإقامة زرائب الحيوانات المدرة للبن — وهى فى ذاتها علة بخيفة كما قدمنا — فنحن لا نفهم معنى للتصريح بتربية الحيوانات الأخرى كالخرفان وغيرها التى تترك طول النهار فى حارات المدينة وبعض شوارعها ، فتعطل المرور وتساعد على زيادة أوساخ المدينة وتصعب مهمة تنظيفها . ولذلك لا أرى ما يمنع الحكومة من أن تقرر بدون بحث أو تفكير طويلين منع إقامة الزرائب فى داخل المدن الكبيرة منعاً باتاً . فلن يترتب على هذا المنع أى ضرر لأصحاب هذه الحيوانات ، بل ينتج عنه تحسن ظاهر وسريع فى نظافة المدينة ، وفى تقليل الذباب والتاموس فيها .



أما التاموس وهو مصدر انتشار حمى الملاريا فيتولد داخل المدن من زرائب الحيوانات ، وإصطبلات الخيول ومحلات الراحة فى البيوت غير المتصلة بالمجارى العامة ، وقد تكلمنا عن كل ذلك . وهو يتولد خارج المدن فى المياه الراكة من شواطئ الترع والمساقى ، وبنوع خاص فى البرك والمستنقعات التى تحيط بأغلب القرى . ولذلك فالطريقة الجيدة الناجعة فى تقليله ودفع خطره هى ردم هذه البرك والمستنقعات .

ولقد طال الجدل منذ زمن طويل حول مسألة البرك والمستنقعات التى تحيط بأغلب القرى وكثير من المدن ، ووعدتنا حكومات متعددة وعودا قاطعة متكررة

بالعمل على ردمها وتنظيف البلاد منها . وقد نفذت بعض الحكومات فعلا شطرا من هذه الوعود، ولكن البرك مازالت موجودة في كل مكان، بل لا يبعد أن يكون قد زاد عددها في السنوات الأخيرة . والسبب في ذلك أن الفلاح يبنى منزله بالطوب الأخضر المصنوع من معجون الطين والتبن، وهو يصنع هذا الطوب في مكان بجانب القرية حتى لا يكلفه نقله الى مكان البناء مشقة، وبأخذ ترابه من أقل مساحة ممكنة من الأرض؛ لأنه يضرب بالطبقة السطحية من أرضه لكونها غنية بالسماد . ولذلك هو يحفر في باطن الأرض ليحصل على التراب اللازم له . ونظرا لانخفاض منسوب المياه في الأرض الزراعية، كما قدمنا، تكون نتيجة عمله هذا اذا أضيف اليه عمل الآخرين من أهل قريته تكوين بركة بجانب القرية . ومتى تكونت بركة بهذه الطريقة، واحتاج الفلاحون لطوب جديد لبناء جديد حفروا بجانبها فوسّعوا بذلك مساحتها، أو حفروا في مكان آخر بجانب القرية أيضا فأحدثوا بركة أخرى . وبهذه الطريقة تكونت البرك بجانب جميع القرى، وبهذه الطريقة أيضا يزيد عدد هذه البرك أو توسع مساحتها في كل عام . ولذلك لا يكفي أن ترمم البرك الحالية حتى يقضى عليها نهائيا، بل لابد أن نتأكد قبل ردم هذه البرك من سد الطريق على الفلاح حتى لا يتمكن من تكوين برك أخرى، وإلا كان عملنا في هذا السبيل كعمل بجا وسافه! . فاذا لم تقنع الفلاح أو نضطره الى عمل الطوب اللازم لبنائه إما من ردم الترع القريبة منه، أو من الردم الذي يجب أن يجمعه من الطبقة السطحية من أرضه، فلن ننجح في ردم البرك تماما . فاذا نجحنا في ردم الموجود منها الآن، وهو لا يقل عن أربعة آلاف بركة، وتبلغ نفقات ردمها نحو ثلاثة ملايين جنيه دون أن نسد عليه الطريق، كما قدمنا، فستكون برك أخرى في مدة لا تزيد عن ستين، وقد لا تمضي خمس سنوات حتى يتكون من البرك الجديدة ما يساوي مقدار ما ردمنا .

(١) تقدر مصلحة المرافق القروية عدد البرك التي تملكها الحكومة بـ ١١٦٠ بركة وما يملكه الأفراد بـ ٢٥٨٠ بركة، فيكون المجموع ٣٧٤٠ بركة تقدر مساحتها بمساحة ٤٠ ألف فدان، وتقدر مصاريف ردم الفدان بـ ٣٥٠ جنيه، فتقدر مصاريف ردمها جميعا بنحو ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه .

على أنى إذا رأيت صعوبة فى اقتناع الفلاح بضرر ما يعمل الآن فلا أرى ضررا ولا صعوبة فى أن تتمتع الحكومة من ذلك . ويحسن على كل حال أن تتصح الحكومة أولا ثم تمنع بعد ذلك اذا لم يقد النصح . وقد أعدت لجنة سنة ١٩٢٨ التى أشرت اليها فى موضوع مياه الشرب ومشروعات قوانين خاصة بردم البرك وكافلة اذا نفذت بمنع تكوين برك جديدة . وقد تضمنت مشروعات هذه القوانين بين ما تضمنت تكليف أصحاب الأرض التى عليها البرك بردها فى مدة معينة ، وإلا تزدما الحكومة وتؤول أرضها لها فى نظير نفقات الردم . وكانت تحصل الحكومة بهذه الطريقة على مساحة من الأرض يجانب أكثر القرى تصلح لتستعمل فى امتداد القرية على الطريقة التى وصفناها . كذلك عملت بحوث كثيرة فى هذا الموضوع فى سنة ١٩٢٨ تضمنت عدد البرك الكبيرة فى القطر ومساحتها ، وأسهل الطرق لردمها ، وأقرب مكان يؤتى منه بالردم اللازم لها ، وتقديرا أوليا للنفقات اللازمة لهذا العمل . وكلها بحوث يصح أن نتخذ أساسا للإصلاح فى هذا الشأن .

ويحسن أن أشير هنا قبل أن أختم هذا الموضوع الى خطر المستنقع الكبير المسمى بالملاحه ، والذى يحيط بمساحة كبيرة من مدينة الاسكندرية ، والذى هو أكبر مصدر للناموس فيها ، وأكبر خطر يهدد صحة سكانها . يجب أن يردم هذا المستنقع تدريجيا كله أو جزء منه محافظة على صحة هذه المدينة الكبيرة التى هى عاصمة القطر الثانية .

وقد حصل أخيرا أن صرحت الحكومة لوفرة مياه الرى بأن تريد فى مساحة الأراضي المزروعة أرزا ، وقد نتج عن هذا أن انتشرت الملاريا فى السنين الأخيرة انتشارا مخيفا لم نسمع بمثله من قبل . وهذا خطر شديد يحسن أن تفكر فيه وزارة الصحة لتنى الناس شر هذا المرض القتال .



اما الفيران فهى واسطة عدوى الادميين بالطاعون . وقد استوطن هذا المرض القتال أرض مصر من زمن طويل ، ولم تتجح لأن جميع الوسائل التى استعملت لتطهير

البلاد منه . وتعتبر مدينة الاسكندرية في نظر جميع البلاد الأجنبية موطنًا للطاعون . وهذا يسمى كثيرا الى سمعتنا ويعطل تجارتنا لما يتخذ أحيانا من الاحتياطات الخاصة في جميع الموانئ بشأن البواخر المسافرة من ميناء الاسكندرية . ولاشك أنه من العار الكبير أن تكون جميع موانئ فلسطين وسوريا وتركيا ، وهي جاراتنا من الشرق ، وجميع موانئ طرابلس الغرب وتونس والجزائر ، وهي جاراتنا من الغرب ، خالية من هذا المرض الذي استوطن مصر وحدها دون سائر موانئ البحر الأبيض المتوسط .

ولابادة الفيران طرق عملية كثيرة معمول بها في كل مكان ، وتستعملها في مصر مصلحة الكورنتينات لتنظيف البواخر من هذه الآفة ، وهي قليلة النفقة ولا يترتب عليها ضرر ، ولا أعرف سببا يمنع من نشر استعمالها لابادة الفيران من المنازل ، أو لاستعمال أية طريقة أخرى من الطرق المحترمة في هذا الموضوع .

أما الحشرات الأخرى فهي التي تنقل الحمى الراجعة والمنقطة ، وهي أيضا من السهل تخلص البيوت منها إذا اتخذت وزارة الصحة التدابير المحكمة اللازمة لهذا الغرض .



(خامسا) تحسين غذاء الشعب

ولا أريد هنا أن أتمرض لغذاء الأغنياء فهو غذاء غني كثير الخيرات بسمته ولحمه وفطائره لا عيب فيه الا أنه صعب الهضم يجهد المعدة والأمعاء والكلبي والكبد ، ويعرض آكليته للسمنة وما تسببه من الأمراض ، ويضعف عضلات البطن فتتدلى وتظهر بارزة دليلا على الثروة والوجاهة . انما أردت أن أتكلم على غذاء ما يزيد عن العشرة الملايين من سكان القطر الذين يقفون طول السنة بنخب الذرة ويتحالبون على بلعه بقليل من الملح أو الجبن ، أو مع شيء من الخضراوات كالقنبل والكرات . هذا هو الغذاء الذي أريد أن أتكلم عنه ، والذي لا أتوّد في أن أقول عنه إنه غذاء غير كاف لتوليد الحرارة اللازمة التي يستنفدها جسم الفلاح في القيام

يجمع ما يطلب منه من الأعمال . وسوء تغذية الفلاح هو السبب في تعرضه لكثير من الأمراض لما يسببه من قلة المناعة في جسمه . وما انتشار السل الرئوى الآن بين طبقات الفلاحين والعمال إلا نتيجة سوء التغذية وسوء المسكن . ولولا أن فلاحنا يعيش أكثر الوقت في حقله فيستنشق هواء صالحا ، ويتمتع بشمس في أشعتها الصحة والعافية ، ولولا أنه معتدل في حياته بعيد عن الاسراف في أى شئ ، ولولا أن وهبا الله بلادا معتدلة في جوها ، لما استطاع أن يعيش على هذا الغذاء الفقير في جميع المواد الأساسية المغذية .

قد يبدو للبعض أنى أبالغ فيما أقول، ولكن الواقع لمن يريد الوصول الى الحقيقة في هذا الشأن أن الفلاح المصرى بنوء كاهله بالأمراض . ولو عمل بحث واستقصاء — ويجب أن يعمل هذا البحث — بأن أخذ اتفاقا وبدون اختيار عدد من الفلاحين نساء ورجالا وأطفالا من بعض قرى الوجه البحرى أو القبل ، وفحصوا فحضا طبيا دقيقا، لتبين أن أكثر من ٩٠٪ منهم مصابون بمرض أو مرضين أو أكثر . ولو فحص غذاء الفلاح فحضا علميا — ويجب أن يعمل هذا أيضا — لتبين أنه غذاء غير كاف وغير صالح . وهذه مشكلة عويصة لأننا لا نستطيع إلزام الفلاح بأن يحسن غذاءه، فإن هذا الإلزام غير ممكن عمليا من جهة، والفلاح لا يستطيع أن يأكل غير ما يأكل الآن نظرا لقله إرادته من جهة أخرى، ولا تستطيع أية حكومة أن تقدم غذاء لثلاثة أرباع سكانها . والعمل المستطاع في هذا الشأن هو: (أولا) يجب على وزارة الصحة أن تفحص قيم المواد الغذائية في جميع الأصناف التى يأكلها الفلاحون أو الطبقات الفقيرة من سكان المدن لمعرفة القيمة الغذائية الحقيقية لهذه الأصناف .

(ثانيا) يجب أن تفحص قيم المواد الغذائية الأخرى الرخيصة الثمن والتي يمكن الفلاح أن يزرعها أو أن يكتفئها بثلث رخيص .

(ثالثا) يمكن أن نصل بهذه البحوث الى نتائج عملية يكون من أنرها أن نفوذ الفلاح تدريجا غذاء آخر تكون مادته الغذائية أكثر مما يتناوله الآن، ولا يقف

ثمنه عقبة في سبيل تناوله . مثال ذلك أننا لو عودنا الفلاح أكل الجزر والخس والطماطم والبقول السوداني والحبس الأخضر والجاف ، وكلها أصناف رخيصة الثمن غنية بمادتها الغذائية ، وكل فلاح يستطيع أن يزرع قليلا منها في إحدى زوايا حقله أو في فضاء الحقل بين مزروعاته العادية ، لتحسن غذاؤه بعد زمن إذا نحن سلكتا سبيل الدعاية والإرشاد بطريقة مستمرة وفعالة . كذلك لو أمكننا أن نقتنه باستعمال الزيوت المختلفة كزيت القطن وزيت السمسم في طبخ أغذيته ، وهى أصناف أرخص من السمن الذى لا يستطيع الحصول عليه لزدنا قيمة المادة الغذائية فيما يطبخ .

هذا هو واجبنا في هذا الشأن ، ولا بد من عمل هذه البحوث التى أشرت إليها . فان هذه مسألة خطيرة تستحق عناية وزارة الصحة .

كذلك يجب أن تفكر وزارة المعارف في تقديم شيء من الغذاء للأطفال القري الذين يتعلمون في المدارس الإلزامية ، فانها لو أعطت كل طفل كوبا من اللبن وقطعة من "البسماط" في يوم ، وبرتقالة أو يوسفية ونحو بلحات طرية أو محففة في اليوم الثانى ، وحفنة من البقول السودانى في اليوم الثالث وهكذا ساعدت على تحسين صحة هؤلاء الأطفال الذين لا يتناولون في بيوتهم غذاء كافيا تحسينا بينا . ووزارة المعارف ، التى تستطيع الآن أن تقدم غذاء كاملا لأولاد الأغنياء والمتوسطى الحال من تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية بلا عن أو بنصف ثمنه ، تستطيع أن تقدم أمثال هذه الأغذية الرخيصة لهؤلاء المساكين مجانا . فان لم تستطع ذلك فعليها أن توفر من هفتاتها على الأولين ، وهم غير محتاجين لغذائها ، لتغذى به الآخرين وهم في أشد الحاجة لهذا الغذاء . كذلك يمكن أن تفكر الحكومة في الزام صغار عمالها الذين يشتغلون طول النهار في مصانعها المختلفة بأن يتناولوا غذاء الظهر في هذه المصانع من مطاعم تنشئها الحكومة لهذه الغاية ، أو من مطاعم الشعب المنشأة الآن في العاصمة والتي يمكن توسيعها لتسع هؤلاء العمال ، وتقطع ثمن هذا الغذاء من أجورهم . فان من عادة عمالنا أن يسرفوا في كل شيء ، وأن يبخلوا على أنفسهم وعلى أهلهم بالضرورى

من الغذاء . ولذلك يتعين في هذه الحالة أن تسعى الحكومة لعمل كل ما من شأنه أن يحفظ صحتهم ولو عن طريق الإلزام . فاذا نجحت هذه التجربة فقد تسعى الحكومة بعد ذلك مع جميع المصالح الأهلية والشركات الكبرى التي يشتغل فيها عدد كبير من العمال إلى اتباع مثل هذه الطريقة .

وإنى بهذه المناسبة أسف كل الأسف للأزمة الشديدة التي تمر بها مطاعم الشعب . فانه لا تزال جميع أعمالنا حتى الخيرية منها تعيش أو تموت بمقدار عناية المؤسسين لها ، لا بحسب ما يثبت من فائدها أو عدم فائدها . فلقد أنشأت وزارة اسماعيل صدقي باشا هذه المطاعم كما أنشأت مصايف الأطفال الفقراء . فلما تركت هذه الوزارة الحكم ضعف حماس المحسنين لها وأخذت إيرادات هذه المشروعات تتضاءل تدريجاً . وهي الآن تعالج سكرات الموت .

ومطاعم الشعب ومصايف الأطفال الفقراء مشروعات نافعة في تحسين الصحة العامة ، وكان يجب على المحسنين والمحسنات وعلى جميع الجمعيات الخيرية أن تمد لها يد المساعدة نظراً لما تؤدّيه من خير كثير .

ولا كلام لي بعد ذلك على غذاء جنود الجيش فانه كاف وصالح ، وهو بذلك يساعد على تحسين صحة عدد كبير من الفلاحين الذين قد يتعودون أثناء الجندية هذا الغذاء الصالح فيدركون بعد عودتهم الى قراهم أهمية اختيار الغذاء ، وقد يصلحون بعد ذلك للقيام بدعاية صحية بين أهل قراهم .

هذا هو ما يمكن عمله الآن وهو عمل محدود ضيق ضعيف الأثر ولكنه ضروري في الوقت الحاضر . والحقيقة المرة هي أنه لن تتحسن في الواقع مسألة الغذاء بوجه عام إلا اذا ارتفع مستوى المعيشة . ولن يرتفع هذا المستوى الا بتدريج بطيء .



فاذا كان عمل الحكومة فيما قدمنا محدوداً فإن باب التحسين واسع أمامها في وجوب حماية الأغذية المعروضة للبيع في الأسواق من التلوث بمختلف الحشرات

والميكروبات . نحن نرى جميعا كيف نتلوث هذه الأغذية التي تباع في المدن الكبيرة وعليها التراب والذباب وأنواع كثيرة من الحشرات الأخرى قبل بيعها، ونرى الباعة يعرضون أصناف الأغذية في الدكاكين وعلى عربات تسير في الشوارع وهي مغطاة بطبقة من التراب تعلوها طبقة أخرى من الذباب، ونرى الناس يشترونها على هذه الحال وياكلونها بشبهة أمام الناظرين . بل نحن نرى تجار الفاكهة حتى في الأحياء الغنية من القاهرة والاسكندرية يعرضون فاكهتهم خارج دكاكينهم غير مغطاة ينتشر عليها الذباب ، ولم يفكر مجلس بلدى الاسكندرية ولا الادارة المشرفة على صحة القاهرة في أن تمنع هذا الشر الكبير . نرى الباعة في مدينتى القاهرة والاسكندرية يقطعون البطيخ قطعاً صغيرة ويعرضونها على الطبالى للبيع في الطرقات ، ونرى باعة الحلوى وباعة الأرز المطبوخ والطعمية واللحم يتجولون في شوارع القاهرة بعرباتهم التي تحمل من التراب ومن الذباب أكثر مما تحمل من مواد غذائية . تباع هذه الأغذية للناس فياكلونها ويرمون بفضلاتها في الشوارع فتريد من وساحة المدينة وقذارتها . نرى باعة اللبن يأتون أفواجا في الصباح من جميع القرى الملاصقة للقاهرة حاملين لبنهم في صفايح قذرة، ويخلطون هذا اللبن من ماء المستنقع أو البركة المحيطة بقربتهم، ثم يغطون «قسط اللبن» بالبرسيم أو الحشيش، ويأتون إلى القاهرة فيسببون لكل من يشربه من الأطفال التلذذات المعوية المختلفة التي تنتهى في أشهر الصيف دائماً بموتهم . كل هذا يقع الآن كما كان يقع في الماضى رغم المجهودات الصادقة التي يبذلها الآن مفتش صحة القاهرة . وذلك لأن هذه المجهودات تبذل، كعادتنا في كل شئ، لا في منع الشر من أساسه ولكن في تخفيف آثاره وتقليل بلواه . ولذلك يكون أثرها ضعيفا . ولا يدوم هذا الأثر الضعيف الا باستمرار المراقبة الشديدة الكثيرة التفقات، فننقى في النهاية التفقات الباهظة للوصول الى أقل النتائج ثمرة .

إننا اذا أردنا أن نعالج هذا الشر من أساسه فعلينا أن نختم بيع جميع المواد الغذائية في أماكن معلومة ثابتة، أى في الدكاكين، لنتمكن من فحصها والتأكد من

صلاحيتها ، ولنستطيع الزام أصحابها بعد ذلك باتباع شروط معينة لحفظها ومنع تلوثها ، وإمكان مراقبتهم باستمرار ليعرف أهم ينفذون هذه الشروط أم لا ينفذونها . أما هذا البائع المتجول فلا تمكن مراقبته بأى حال لأنه اذا وقع مرة تحت هذه المراقبة أفلت منها عشرين مرة فلا سبيل لمنع شره . أضرب لذلك مثلا اللبن . كيف تمكن مراقبة باعته المتجولين وهم يأتون العاصمة من جميع الطرق المعروفة وغير المعروفة ، والشرط الأساسى فى فحص اللبن هو فحص جميع مصادره ، وابتداء هذا الفحص يجب أن يكون بالبقرة أو الجاموسة التى يحلب منها . فهل هذا ممكن فى هذه الحالة ؟ وهل نستطيع بعد ذلك أن نحلل كيميائيا كل يوم آلاف العينات من اللبن التى يأتى بها الباعة المتجولون الى العاصمة ؟ هذا غير ممكن . والقول بإمكانه غير معقول . وإذا أمكن تحليل هذا اللبن وتأكدنا صلاحيته فأجرتنا لهذا التاجر المتجول بيعه فإذا يمتعه من غش لبنه بإضافة الماء اليه بعد انتهاء هذا الامتحان . والسبيل الذى سلكته جميع بلاد العالم يجب أن نسلكه اذا أردنا أن نراقب اللبن الذى يباع فى العاصمة أو فى المدن الكبيرة المراقبة التى تطمئننا على جودة نوعه ، وهو أن نحرم بيعه فى الطرقات ونحتم على تجاره الثابتين شروطا معينة تضمن لنا مراقبة مصدره وتوافر الاحتياطات اللازمة لحفظه طاهرا وبيعه صالحا للشرب .

لقد وصل التحسن فى بعض البلاد فى هذا الشأن الى حد وجوب فحص جميع الأبقار التى يباع لبنها فى الأسواق ، لا مرة واحدة بل فى فترات محدّدة من الزمن ، واشترط تعقيمه وبيعه فى زجاجات مخطومة ومكتوب عليها تاريخ فحصه والتاريخ الذى يجب ألا يستعمل بعده .

واللبن غذاء قيم ومرغوب فيه ، وهو غذاء الأطفال الأساسى فى فترة من حياتهم ، وهو وسط صالح لنمو الميكروبات وقابل للفساد فى ساعات قليلة وخاصة فى فصل الصيف ، وهو يسبب أمراضا كثيرة متى فسد . لذلك فاهمية فحصه ومراقبته ظاهرة لا تحتاج الى شرح أو إيضاح . وكذلك الحال فى المواد الغذائية الأخرى . فلا يكفى مثلا أن يلزم باعة هذه المواد ، كما يحصل الآن ، بوجوب تغطيتها بقطعة

من الشاش للاطمئنان بعد ذلك على صلاحيتها؛ اذ لا تمنع قطعة الشاش هذه نفاذ تراب الشوارع الناعم الى الغذاء، ولا تمنع عدوى الذباب الذى تنفذ أرجله من ثناياها، وليس من المؤكد أيضا أنها ستنظف باستمرار، ولا أن يستعملها البائع دائماً، ونحن نعلم أن البائع سيرفعها عن الغذاء كلما تقدم اليه مشتر. وقد يبق غذاءه مكتشفاً مدة طويلة من الزمن لحين انتهاء المساومة على الثمن. الواقع أنه لا حل لهذه المسألة الا ما ذكرت آنفاً وهو تحريم بيع الماكولات الا فى دكاكين مغطاة واجهاتها بالزجاج وأبوابها بالشبك أو بالسلك الرفيع، ويحرم عرض الماكولات خارجها، كما يحصل الآن من اباحة عرض الفاكهة خارج الدكاكين المخصصة لبيعها، وبذلك تسهل مراقبتها المراقبة المتتجة. وما عدا ذلك فهو اضاعه للجهود، واسراف فى الأموال بدون أية نتيجة الا اكار عدد الموظفين.

إن الاعتراض الوحيد على امكان تنفيذ هذا الموضوع، وهو منع الباعة المتجولين، هو: ماذا يفعل الآلاف من هؤلاء الذين يعيشون من هذه التجارة الان اذا حرمانها عليهم؟ وجوابى على هذا هو أن هؤلاء الآلاف يقتلون سنوياً آلاف من الأطفال، ويتسببون فى مرض آلاف من الناس، وهذا وحده مسوغ كاف لهذا المنع. ولكنى أضيف الى هذا أنه سيعترب حتماً على هذا المنع زيادة كبيرة فى عدد الدكاكين المعدة للتجارة فى المدن، فلم لا يشتغل هؤلاء فى هذه الدكاكين التى لا تحتاج إلى رأس مال كبير؟ على أنه اذا أعوزهم هذا المال القليل فلماذا لا يشتغلون بها كصبية أو كمساعدين؟ أضيف الى ذلك أيضاً أن اغلب هؤلاء الباعة هم من فلاحي المناطق القريبة من القاهرة، فهم يشتغلون بهذه التجارة كعمل ثانوى لا عمل أساسى.

فهؤلاء الذين يبيعون اللبن الآن هم من هؤلاء الفلاحين، وهم لن يفسدوا لبنهم فسيشتره منهم تجار الدكاكين اذا ثبت أن أبقارهم سليمة من المرض، وهم يستطيعون أن يصنعوا متاعاً الزبد والخبز اللذين يباعان بسهولة فى جميع القرى، كما يفعل اخوانهم يسكنون قرى بعيدة عن المدن. ولهذا أرى أن هذا الحل هو فى مصلحة الجميع ولا يضر أحداً.

كذلك واجب على الحكومة أن تشرف على بيع المواد الغذائية في أسواق الأرياف وفي الموالد، ومراقبتها مراقبة شديدة بأن تمنع مثلا بيع اللحم الذي لا يخرج من سلخانة معينة . ويجب بهذه المناسبة أن يزيد من عدد السلخانات التي يجب أن تكون جميعها تحت مراقبة الأطباء البيطريين، لكي تتمكن في مدة قريبة من أن نضمن أنه لا يباع اللحم في أية جهة من القطر، قرية كانت أو مدينة، إلا إذا كان الحيوان مذبوحا في سلخانة معتمدة .

(سادسا) استعمال ما استكشفه العلم الحديث لزيادة مناعة السكان

ضد الأمراض

من الثابت الآن نجاح أمصال كثيرة في زيادة مناعة جسم الانسان ووقايتهم من الإصابة بكثير من الأمراض المعدية . فقد نجح مثلا كثير من الأمصال المانعة للحمل التيفودية، والأمصال الواقية من الدفترية . فلماذا لا يتم استعمال هذه الأمصال ؟ والحمل التيفودية والدفترية يسببان في كل عام وفاة عشرات الآلاف من الناس في مستقبل عمرهم . وإن تحتاج هذه العملية الى نفقات أو مجهودات كبيرة . ولذلك أرى أن من واجبات وزارة الصحة أن تسعى بكل الوسائل الى تجهيز هذه الأمصال بمصر وصنعها بكيات وافرة لتستطيع بعد ذلك أن تنفذ الحقن الاجبارى بها وبغيرها مما ثبتت فائدته وانتفى ضرره .

المستشفيات

أما الشطر الآخر من عمل وزارة الصحة، وهو انشاء المستشفيات لتسهيل علاج المرضى، وهو العمل الذى اهتمت به مصلحة الصحة في العهد الماضى أكثر من اهتمامها بالأعمال الأخرى التى تقع على عاتقها، فلن أتكلم عنه طويلا، فقد صار عدد المستشفيات في المدن الكبيرة وافيا بالغرض . ففى القاهرة والإسكندرية مستشفيات تمتد من

الطبقة الأولى بين مستشفيات العالم في بنائها واستعدادها وتجهيزها بكل أدوات التشخيص والعلاج وفي فضل أطبائها . وفي عواصم المديرية والمحافظات مستشفيات لا بأس بها ولا ينقصها الا القليل لإكمال معدّاتها . وفي الأرياف عدد من المستشفيات تصلح على قلتها لأن تؤدي خدمات جليّ لعدد كبير من مرضى القرى الريفية . ولكن مع هذا لاحظ بكل صراحة ، وأرجو أن يصل صوتي هذا الى المسؤولين عن نظام هذه المستشفيات ، أن الخدمة فيها ناقصة يعوزها الإصلاح والتحسين .

إن وظيفة الممرض أو الممرضة وهي أصغر وظائف المستشفيات هي في الواقع أهم وظيفة فيها ، لأنه يترتب عليها أكبر الأثر في نتيجة عمل الطبيب ، فهم الذين يترك اليهم تنفيذ أوامره ، وهم الذين يوكل إليهم جمع المعلومات اللازمة له ليستعين بها على فهم حالة المريض ، كتنقيد الحرارة وكمية البول ومزّات التبرز ، وهم المسؤولون عن تقديم الغذاء المخصص لكل مريض وتقديم الأدوية الموصوفة لكل منهم بالمقدار المعين . وكل هذه مسائل متروكة تنفيذا بالدقة والأمانة الى ذمهم وتقديرهم للواجب الانساني الخطير الملقى على عاتقهم . ومن هذا تظهر أهمية هذه الوظيفة ، وتظهر في الوقت نفسه الصفات اللازمة التي يجب أن تتوافر فيمن تناط بهم . وإني أقول بلا تردد إن كثرة الممرضين والممرضات في أكثر المستشفيات لا يتحلّون بكل أسف بهذه الصفات اللازمة .

فاذا ما أردنا اصلاحا بشأن هذه المستشفيات فلنصلح شأن هذه الطائفة ، ولنعتمد كغيرنا في المستقبل على طائفة من السيدات المتعلّقات اللاتي يقدرن هذا الواجب الانساني قدره ليتولين وظائف التمريض في جميع المستشفيات . كذلك أقول بصراحة أيضا إن بعض الأطباء في هذه المستشفيات يسنون بعملهم الشخصي وبياداتهم وبالمرضى الذين يتناولون منهم أجرا أكثر مما يعنون بالعمل في مستشفياتهم . وهذا خطر أخلاقي أشد من خطر الطائفة الأولى التي لم تعلم التعلم الكافي ، ولا هي من

وسط يقدر تبعته كوسط الأطباء . ويكنى في اقناع من يملون شؤون مستشفياتهم من هؤلاء الأطباء أنهم مدينون أولا بأكثر فقات تعليمهم لهؤلاء الرؤساء الذين يأتون الى المستشفيات رغبة في تخفيف آلامهم وطمعا في شفقة المتولين شؤونها وإنسانياتهم ، وثانيا أنهم مدينون بعلمهم وتجربتهم وكفائتهم في فهم هؤلاء المرضى الذين يقصدهم في المستشفيات . كما يجب أن يعرفوا من جهة أخرى أن زملاءهم في إنجلترا وفي غيرها لا يتناولون أجرا على عملهم في المستشفيات ، ومع ذلك يقدمون واجبه فيها على كل واجب آخر .

أريد بعد ذلك أن أوجه النظر لضرورة القيام باصلاح جوهرى في المستشفيات الوقية "الكوردونات" التى تقام فى القرى لعلاج الأمراض المعدية، فانها فى حالة سيئة وينقصها ألزم معدات العلاج ولا يتمتع فيها المريض براحة .

والآن وقد تقدمت صناعة منازل الخشب التى تفك وتنقل الى أى مكان، صار من الممكن أن تقام هذه المستشفيات على هذه الصورة، وأن تجهز بكل أدوات العلاج الضرورية، وأن يناط العمل فيها بأطباء متميزين على علاج هذه الأمراض . كما يجب أن ينشأ من مستشفيات الحيات الثابتة أكثر عدد ممكن فى جميع المدن الكبيرة .



بقى على أن أوجه نظر وزارة الصحة الى التفكير فى وجوب تخصيص جميع مفتشيا الصحيين لأعمالهم الصحية . فليس معقولا أن يستمر العمل بالنظام الحالى الذى يقضى بالتصريح لمفتش الصحة فى المدن والمراكز بحرية فتح عيادات يزاولون فيها الأعمال الطبية . فان عمل هؤلاء الموظفين بطبيعتهم يجب أن يستغرق كل وقتهم اذا ما أردنا أن يؤدوا كل واجباتهم على الوجه الأكمل . ونحن بالسماح بفتح هذه العيادات وبالتصريح لهم بالمعالجة نضعهم على الاهتمام بزيادة ايراداتهم من هذا الباب على حساب عملهم الأساسى وهو التفتيش الصحى . ولست أريد التطويل فى هذا الموضوع أيضا، فهو موضوع دقيق وليس من الصعب على وزير الصحة إذا

فتح بابه للشكوى أو اذا راجع بعض ملفات الشكاوى القديمة التى فى وزارته أن يلزم بالكثير من هذا الموضوع ويعلم أكثر مما أعلم وما يعلم غيرى فى هذا الشأن . على أن طبيعة الأعمال التى سردها تستدعى هذا التخصيص بدون مناقشة كبيرة . فإذا كانت هنالك ضرورات فى الماضى تدعو الى التريث فى هذا الأمر لقلّة المستشفيات وقلة عدد الأطباء المشتغلين لحساب أنفسهم فقد زالت هذه الموانع الآن . ولو وجد بعضها فى الجهات النائية التى لا مستشفيات فيها ولا أطباء فانها غير موجودة البتة فى المدن الكبرى وفى عواصم المديرىات وفى أمهات المراكز . وقد يترتب على الأخذ بهذا المبدأ أن يقبل كثير من الأطباء المصريين الذين يشتغلون الآن فى المدن الكبيرة فلا يجدون عملا على هذه البلاد التى يشتغل فيها الآن مفتشو الصحة ، فنكون قد أحسنّا بتغيير هذا النظام من وجوه كثيرة . على أن تخصيص كل وقت المفتشين الصحيين للعمل فى وظائفهم قد يترتب عليه اصلاح كبير آخر هو الاستغناء عن الخلائق الصحية الذين يؤدون الآن أعمالا صحية خطيرة وهم يجهلون أصول الصحة الأولية ولا يصلحون بأى حال من الأحوال لأن يناط بهم أى عمل مما يعملون الآن ، كما قد يفيد فى الاستغناء عن تعيين الموظفين من غير الأطباء للقيام بأعمال صحية .

كذلك يجب التفكير فى عدم تعيين الأطباء الصحيين فى المستقبل الا من بين الحاصلين على شهادات التخصص فى علم قانون الصحة .



الآن وقد فصلت الأعمال التى يجب أن تعنى بها وزارة الصحة أريد أن أختتم هذا الموضوع بكميات قليلة فى تكوين هذه الوزارة التى هى أحدث وزاراتنا سناً ، وهى فى الوقت نفسه تتولى أجل الأعمال شأنا وأكثرها خطرا .

أنشأت وزارة على ماهر باشا فى سنة ١٩٣٦ هذه الوزارة الجديدة ، فضمت الى مصلحة الصحة القديمة مصلحة تنظيم القاهرة ومصلحة البلديات وكونت منها جميعا وزارة الصحة . وقد كان من الطبيعى والمعقول أن تضم هاتان المصلحتان الى

وزارة الصحة، لأن هذه المصالح تشتغل، كما بينت آنفا، بمسائل ترتبط جميعها ارتباطا وثيقا بالصحة العامة، ولذلك لم أفهم الحكمة التي قضت بإعادة مصلحة البلديات الى الداخلية، ومصلحة التنظيم الى الأشغال، ولا علاقة أصلا للأشغال والداخلية بمسائل الصحة العامة. فإذا كان هناك مسوغ لإلحاق هذه المصالح بوزارة الداخلية أو الأشغال أو غيرها قبل انشاء وزارة الصحة، فلا معنى لهذا الضم بعد انشاء هذه الوزارة، ولا معنى لانشاء هذه الوزارة الجديدة ما دامت لا تقوم الان الا بما كانت تقوم به مصلحة متواضعة هي مصلحة الصحة قبل ذلك.

كيف تنفذ هذه الوزارة ما ذكرت من وجوه الاصلاح الضرورية اذ كانت المصالح المسئولة عن تنفيذها تابعة لوزارات أخرى وموظفوها مسئولين أمام وزراء آخرين؟ وهل ضاق ميدان العمل في وزارة الأشغال وفي وزارة الداخلية حتى تلحق بهما هذه المصالح التي لا شأن لهما بها.

وقد كان من الضروري أن تفكر الحكومة في أن تحوّل مصلحة التنظيم بعد أن تضم اليها جميع الادارات المسئولة عن المدينة الى مجلس بلدى للقاهرة يعنى بجميع شؤونها بدلا من جعلها ذيلا لوزارة مثقلة بالأعمال كوزارة الأشغال. أيسهل أن تبقى مدينة القاهرة وهي عاصمة القطر بلا مجلس يراقب شؤونها، في حين تتمتع جميع المدن الأخرى الصغيرة والكبيرة بهذا الحق الطبيعي؟

التعليم

الفصل الأول

سياسته وأغراضه

إن نشر التعليم هو أول واجبات الحكومة : على أن يكون تعليمًا صحيحًا يرمي إلى ترقية الشعب ونشر الثقافة بين أفرادها ورفع مستواه العلمي والخلق إلى أرقى درجة ممكنة ، ويثب في الشباب روح الكرامة والاستقلال والاعتماد على النفس والمسامرة والقدرة على تولي أى عمل مع الثقة بالنجاح فيه

تهدف — بـمة التعليم — المناهج الدراسية — مسألة المدرسين — تعلم اللغة العربية —
أجور التعليم — العناية بصحة التلاميذ — الرياضة البدنية — ضرورة بناء
لدارس — استخدام الراديو والسينما في التعليم — التعليم الحر — المدارس الأجنبية

كان لسياسة التعليم في عهد الاحتلال غرض صريح هو تخريج عدد من الشبان لتغذية مصالح الحكومة بموظفين صالحين لتولى وظائفها . ولم يخف القائمون بالأمر في مصر في هذه الفترة غرضهم هذا من التعليم ؛ فقد كانت تقارير المستر دانلوب وتقارير المعتمد البريطاني صريحة في بيان هذا الغرض .

واقصد كان من نتائج هذه السياسة أن خصص القائمون بأمر التعليم ميزانية ضئيلة لوزارة المعارف تزيد كل سنة بنسبة ضئيلة ، وكانت تنفق هذه المبالغ على عدد من المدارس الابتدائية والثانوية والعالية ، يزيد عددها في كل سنة بنسبة صغيرة طبقا للزيادة في الميزانية . أما برامج التعليم في هذه المدارس فكانت توضع لا لنشر الثقافة في البلاد ، ولا لتحويل أمة يسود فيها الجهل إلى درجة كبيرة إلى أمة متعلمة ، وإنما كان لهذا الغرض المحدود المتواضع ، وهو تخريج عدد من الشبان ليتولوا أعمال الحكومة المختلفة في دواوينها كما قدمنا . ولذلك كانت هذه البرامج خلوا

لدرجة كبيرة من العلوم التثقيفية، وكان المدرسون لا يصلحون للتدريس البرنامج المحدود المعين لكل مدرسة . ومع هذا الضعف الذى لازم التعليم طول الاحتلال فانه يجب أن نعترف أن النظام التام كان يسود المدارس فى ذلك الوقت ؛ فقد كانت رقابة وزارة المعارف على نظام المدارس ومدرسيها شديدة، كما كانت رقابة النظار والمدرسين على التلاميذ أشد . ولم تكن هذه الرقابة مع شدتها رقابة استبدادية غير منظمة ، بل كانت رقابة حكيمة محدودة بقوانين ولوائح ، غرضها حفظ النظام فى المدارس بما يضمن مصلحة المعلمين والمتعلمين . فلم يحصل فى هذه الفترة الطويلة ما نراه الآن من توالى الاضراب فى المدارس لسبب وغير سبب ، ولم نسمع فى هذه الفترة الطويلة أيضا بأن أسئلة الامتحانات المدرسية أو العامة قد تسربت الى بعض التلاميذ ، كما سمعنا فى فترات متعددة فى هذا الوقت الأخير، بل كان النظام المحكم والمراقبة الشديدة يسودان جميع هذه الامتحانات فى كل الأدوار التى تمر بها من وضع الأسئلة ثم طبعها الى توزيعها ساعة الامتحان . وكانت علاقات التلاميذ بمدرسيهم علاقات مودة يسودها الاحترام والاحلال .

وقد بنى فى هذا العهد عدد من المدارس الابتدائية والثانوية والعالية، فكانت فى بنائها مستوفية لجميع شروط الصحة والراحة ، وهى لا تزال للآن تقارن بأحسن المدارس التى من نوعها .

وقد كانت حجة الانجليز اذ ذاك لتسويغ هذه السياسة ضعف ميزانية البلاد على أثر الثورة العربية، ورغبتهم أولا فى البدء بمشروعات اصلاحات اقتصادية مثمرة رغبة فى ايجاد الرخاء وموازنة الميزانية المصرية، كما كان همهم الأول تنظيم الادارات المصرية المختلفة، وتخريج الموظفين اللازمين لتولى العمل فيها . وهم يقدمون دليلا على ذلك ما بدا من معتمدتهم فى آخر عهده، أى بعد أن توازنت الميزانية وزاد الرخاء فى مصر ونظمت الى حد ما ادارتها، من أهتمامه بأمر التعليم الأول وتوجيهه على فتح المدارس الأولية فى المدن والقرى فى أنحاء البلاد . كذلك يعتبرون أن تعيين سعد زغلول باشا وزيرا للمعارف فى سنة ١٩٠٨ بنصيحة اللورد كرومر دليل على بدء رغبتهم فى الاهتمام

بجميع أنواع التعليم في مصر، وإعلانهم على أنه قد آن الأوان لمعالجة مسائل التعليم بجميع أنواعه فيها. وسواء أتحقت هذه الدعوى وأقنعت أم لم تنصح ولم تقنع أحداً، فإنه يصح أن يقال إن الاحتلال الإنجليزي لم يترك أثراً كبيراً في مهمة تثقيف البلاد وتعليمها.

لقد انتهت هيمنة الانجليز على التعليم في مصر منذ نهاية الحرب؛ فقد تركوا أمره للمصريين فعلاً قبل ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فماذا فعلنا ؟

حاولنا البدء في تنفيذ مشروع لنشر التعليم الإلزامي منذ سنة ١٩١٧ حيث صدر قرار وزاري بتشكيل لجنة لهذا الغرض . وتألفت بعد ذلك في سنة ١٩٢٥ لجنة أخرى بحثت هذا الموضوع بحثاً مستفيضاً ووضعت مشروعاً يقضى بتنفيذ التعليم الإلزامي في مدى عشر سنوات . وزاد عدد المدارس الابتدائية والثانوية إلى درجة كبيرة، كما زاد عدد التلاميذ في المدارس العالية إلى حد كبير، وتضخمت بذلك ميزانية وزارة المعارف فصارت في سنة ١٩٣٨ أربعة ملايين جنيه ونصف مليون تقريباً، وكانت في سنة ١٩١٤ تزيد قليلاً عن نصف مليون جنيه^(١) . وبين الجدول الآتي عدد المدارس الخصوصية والفنية والابتدائية والثانوية والعالية، وعدد التلاميذ في هذه المدارس في هذه السنة وفي أول سني الحرب :

أنواع المدارس	سنة ١٩١٤			سنة ١٩٣٧		
	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المجموع	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المجموع
الخصوصية والفنية ...	٧	١٣٣٣	١٠٢	٣٩	١٥٦٠٠	٣٩٤
الابتدائية ...	٣٢	٦٤٠٧	٤٣٨	١٦٥	٢٥٩٢٠	٤٤٠٥
الثانوية ...	٦	٢٦٣٧	—	٤١	١٧١٧٠	١٤٢٦
العالية ...	٦	١٠٩١	—	١٧	٨٠٨١	٧٨٠

(١) كانت ميزانية وزارة المعارف في سنة ١٩١٤ (٥٢٥٢٢٤ جنيه) فصارت في سنة ١٩٣٨

(٤٣٥٥٩٨٠ جنيه) .

ويتضح من هذا البيان أن المدارس بجميع أنواعها قد زادت زيادة كبيرة في عددها ، وفي عدد تلاميذها ، وبالتالي في عدد مدرسيها ، وزادت بجانب هذا المنشآت والمعاهد العلمية المختلفة . ولكن أتمت هذه الزيادة في المدارس وفي عدد التلاميذ طبقا لبرنامج معين قضت به سياسة معينة رسمت لنشر التعليم والتنقيف والتربية في جميع أنحاء القطر ، أم هي تمت عفوا وبدون حساب ؟

وثانيا أعدلت برامج التعليم التي وضعت في عهد الاحتلال لتخرج الموظفين ، فصارت الآن واية بالفرض الأسمى الذي تقصده بلاد العالم كلها من نشر التعليم ، وهو ترقية الشعب ونشر الثقافة بين أفرادها ، ورفع مستواهم العلمى والخلقى الى أرقى درجة ممكنة ، أم بقيت هذه البرامج كما كانت مع تعديلها التعديل الطفيف الذى لا يمكن أن يؤدى الى ما قدمنا من الغايات ؟

وأخيرا أضيف من حال المدرس فأصبح الآن قادرا على تحويل الأطفال الذين يعهد بهم اليه الى شبان قادرين على تحمل تبعات المستقبل ، وعلى خدمة أنفسهم وخدمة بلادهم في جميع نواحي النشاط العقلى ، أم بقى كما كان مهمته تعليم تلاميذه المواد التى حددتها له وزارة المعارف دون تصرف أو استنباط ؟

وبالاختصار نريد الآن أن نعرف أقمنا باصلاح سياسة التعليم القديمة التى كنا نتقدها جميعا ، أم بقيت هذه السياسة سياسة تخرج موظفين كما هى للآن دون تعديل أو بتعديل طفيف ؟

نريد أن نعرف هل شغلت مسائل التعليم ما يستدعيه موضوعها الخطير من تفكير رجال السياسة أفرادا وجماعات ، فى الحكم كانوا أو فى خارج الحكم .



أما أن وزارة المعارف قد سارت فى الخمس عشرة سنة الماضية على غير سياسة قومية مرسومة ، فهذا أمر واضح يؤيده تاريخ التعليم فى هذه الفترة وتؤيده النتائج

التي حصلنا عليها . فقد سعى كل وزير تولى أمرها في أن يعمل شيئا ، بل قد ترك بعض هؤلاء الوزراء آثارا محسوسة في الإصلاح . لكن هذه الإصلاحات كانت جميعها نتيجة مجهودات فردية قام بها وزير معين . ويندر أن يكون قد بدأ وزير فيما ينويه من الإصلاح بالنقطة التي انتهت إليها مجهودات سلفه ، بل كثيرا ما حصل أن اهتم وزير بمسألة معينة من مسائل التعليم وانتهى من درسها الى برنامج اصلاح معين ، ثم ترك الوزارة قبل أن يبدأ في تنفيذ هذا الإصلاح أو بعد أن بدأه ولم يتمه ، ثم جاء خلفه فوضع هذه المسألة على رف في ركن من أركان الوزارة ، أودعى بها في سلة المهملات ، ثم أخذ يدرس مسألة أخرى من مسائل التعليم ، وتكون نتيجة عمله فيها نفس النتيجة التي وصل إليها سلفه في المسألة التي عني بها . وهذا لا يحصل في وزارة المعارف وحدها ، بل كثيرا ما يحصل في الوزارات والمصالح الأخرى . ولكن هذه السياسة في مسائل التعليم أكثر ضررا منها في المسائل الأخرى . ذلك لأن هذه المسائل تحتاج في بحثها وفي إيجاد الحلول لها الى دراسة عميقة وتفكير طويل واستعانة بذوى الخبرة الطويلة فيها . فاذا ما استقر الرأي في مسألة من مسائل التعليم على تنفيذ نوع من الإصلاح كان لابد من ضياع وقت طويل لتحضير الوسائل وإعدادها لتنفيذ هذا الإصلاح . ويندر في هذا الوقت الذي طفت فيه السياسة الحزبية على كل شيء أن يبقى وزير المعارف المدة الكافية لتنفيذ بنفسه ما يختطه من طرق الإصلاح ، فكانت تضع كل هذه البحوث هباء . وكم من وقت ضاع في هذا الدرس والبحث ولم تحصل البلاد منه على نتيجة واضحة في اصلاح أمر التعليم .

والنتيجة أن السياسة التي سارت عليها وزارة المعارف لم تكن سياسة مرسومة . يسير عليها جميع الوزراء ، بل كانت في طول المدة التي استقل فيها المصريون بأمر التعليم سياسة فردية ، كما قدمنا ، لأكثر الوزراء الذين تولوا وزارة المعارف في هذه الفترة . فقد كان لكل وزير منهم سياسة معينة مختلفة في أكثر الأحيان عن سياسة سلفه .

وإذا قسمنا مستوى التعليم ودرجة رقيه بالتأثير التي يصل اليها المتعلمون فليس من الصعب أن نحكم بأن التعليم في مصر لم يتقدم كثيرا في السنوات الأخيرة . ولئن يشك فيما أقتر الآن أن يسأل نظار المدارس ورجال وزارة المعارف ورؤساء المصالح التي توظف هؤلاء المتعلمين ورجال الأعمال الذين يقصدهم هؤلاء بعد اتمام دراستهم . ولن يخرج من هذا البحث الا بما يقنعه بذلك .

ولمأني أقرر بعد هذا أيضا أن المدارس المصرية بجميع أنواعها لا تزال كما كانت في عهد الاحتلال غير صالحة لتخريج غير الموظفين . وما إقبال المتخرجين من مدارسنا العالية أو الفنية على وظائف الحكومة دون غيرها الا نتيجة سياسة التعليم الحالية التي أخفقت كل الاخفاق في تنمية الروح الاستقلالية في شبابنا ، والتي قتلت فيهم صفات المغامرة والاعتماد على النفس . وهذه الصفات بالذات هي أسمى أغراض التعليم ، وهي الميزان الحق لقياس رقي التعليم وانحطاطه في أى بلد من البلاد .

إن نشر التعليم هو أول واجب تعنى به الحكومات الرشيدة ، على أن يكون تعليميا صحيحا يفتح أمام المتعلم بابا واسعا يدخل منه الى حياة سعيدة حسا ومعنى ، وعلى أن يث في روح الكرامة والاستقلال ، وينمى فيه غريزة الثقة بنفسه والقدرة على تولى أى عمل مع ثقته بالنجاح فيه . أما هذا التعليم الذى يحول جميع شبان البلاد الى موظفين ، يعملون دائما ساعات محدودة في النهار تحت اشراف رؤسائهم ، ويتناولون أجرا محدودا يزيد في فترات معينة بقدر معلوم ، ويمضون حياتهم على هذا النظام الميكانيكى الذى لا أثر فيه للجهد الشخصى ولا يفتح بابا للمجازفة أو المغامرة أو تحمل التبعات ، فهو تعليم محدود الغرض لا يفيد الا في تخريج العدد اللازم من الشبان الملل ، وظائف الحكومة ، ولكنه مضر من جهات أخرى ؛ لأنه يفسد الغرائز الطبيعية في جميع الشبان الذين يزيدون عن هذه الحاجة . ولو بقى الغرض من التعليم كما هو الآن ، أى تخريج الموظفين ، فان النتيجة الطبيعية لهذه السياسة اذا اتبعنا العقل والمنطق هي احدى اثنتين :

الأولى إما أن تستمر على نشر هذا التعليم، وبذلك نحول جميع التلاميذ الى شبان لا يصلحون الا لتقلد الوظائف، فتحكم على جميع من لا يستطيعون الحصول عليها بالتعطيل المستمر وما ينتج عنه من الأضرار .

والنتيجة الثانية أن نكف عن زيادة المدارس ونكتفى بالعدد اللازم منها لتخريج العدد الذى نحتاج اليه من الموظفين . ولا أظن أحدا من المسؤولين فى البلاد يوافق على أن تنتهى سياسة التعليم الى إحدى هاتين النتيجتين، ولو أن السياسة التى نتجى عليها الآن تؤدى حتما الى إحداهما .

فاذا أردنا ألا نصل الى إحدى هاتين النتيجتين وجب علينا أن نفكر فى تغيير السياسة المتبعة الان فى التعليم، إن كان للتعليم فى مصر سياسة، وأن نضع سياسة جديدة تمنع شرا الحاله الحاضرة، وتصل بنا الى الغاية التى يجب أن نشهدها فى هذا السبيل .

لقد اهتمنا الآن بالكلم أكثر من اهتمنا بالكيف؛ فلقد انصرفت أكثر مجهودات الماضى لزيادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية والا تثار من عدد التلاميذ فى جميع المدارس المختلفة . ويمتقد الكثيرون أن هذه الزيادة المستمرة فى عدد المدارس، وفى عدد التلاميذ فى كل مدرسة، كانت فى أغلب الأحوال مدعاة لضعف التعليم لا لترقيته . ذلك لأن هذه الزيادة حصلت على غير قاعدة مرسومة؛ فقد تنشأ مدرسة فى مدينة أو إقليم دون حاجة ماسة اليها، ويحرم منها إقليم آخر هو فى أشد الحاجات اليها، وقد يزداد فى عدد المدارس الابتدائية دون حساب المستقبل بتقرير زيادة فى عدد المدارس الثانوية أو المدارس الفنية التى تكفى لقبول من يتهون من الدراسة الابتدائية . وقد تنشأ المدارس الثانوية دون حساب لايحاد الأماكن اللازمة لمخرجها فى المدارس العالية المختلفة . ونحن نشاهد أثر هذه الفوضى فى كل عام عند بدء الدراسة . فكثير من آلاف التلاميذ الذين حصلوا على شهادة الدراسة الابتدائية لا يجدون المدارس الثانوية التى تقبلهم . وكثير من الشبان الذين حصلوا على شهادة الدراسة الثانوية لا يجدون مكانا لهم

في مدرسة عالية . والنتيجة الطبيعية لهذه الفوضى أننا نكون جيشاً من المتعطلين في كل عام مؤلفاً من جميع هؤلاء الشبان الذين لم يستطيعوا إتمام دراستهم فيصبحوا غير صالحين لتولى أى عمل . وقد سرنا في هذه السياسة مجازاة لأطماع بعض الوزراء الذين يعتبرون مفخرة لم أن يزداد عدد المدارس في عهدهم ولا يهمهم ارتفاع مستوى التعليم أو انحطاطه . وساعد على ذلك سهولة إيجاد المدرسين الصالحين للتدريس في المدارس الابتدائية، وقلة التفقات اللازمة لهذه المدارس، وصعوبة الحصول على مدرسين صالحين للدارس العالية ، وكثرة الأموال اللازمة لإنشاء هذا النوع من المدارس . فمن السهل أن تكثر المدارس الابتدائية . وليس من العسير أن تكثر عدد المدارس الثانوية ، ولكن المسألة الصعبة التي تحتاج الى تفكير طويل هي إنشاء المدارس العالية التي تنفع هؤلاء المتعلمين ، وإيجاد المدرسين الصالحين للتدريس في هذه المدارس ، وتخصيص المال الكبير اللازم لامكان القيام بهذه المعاهد العالية . وقد ترتب على هذه الكثرة العاجلة في عدد المدارس الابتدائية والثانوية أن عين فيها عدد كبير من المدرسين الذين تنقصهم التجربة الكافية للتدريس، كما نشأ عن كثرة عدد التلاميذ في كل فرفة وفي جميع المدارس على اختلاف أنواعها أن انحط التعليم نتيجة لضعف الصلة بين المعلم والمتعلم . فإن هذه الصلة تريد أو تقل حسب عدد التلاميذ الذين يعهد بهم اليه . فإذا كان في استطاعته أن يتعهد عشرين تلميذاً، بعناية مستمرة، ويراقب تقدمهم، فهو لا يستطيع أن يراقب أربعين أو خمسين أو أكثر كما يحصل اليوم . كذلك ترتب على كثرة إنشاء المدارس الابتدائية والثانوية دون حساب وبهذه السرعة الكبيرة أن الوزارة لم تستطع القيام ببناء هذه المدارس، بل كانت تضطر رغبة في الاسراع في فتحها الى أن تستأجر لهذا الغرض ما تستطيع الحصول عليه من المنازل الكبيرة التي تنسج لعدد التلاميذ، وهي في أغلب الأحيان منازل عتيقة بعضها آتلى للسقوط، وليس فيها شئ من معدات الراحة، فكانت تتفق عليها الآلاف من الجنهات، وكانت تستأجرها بأضعاف قيمتها وتعدها لهذا الغرض في أسرع وقت،

ثم تحشر التلاميذ فيها حشرا . ولا تنقضى الشهور أو الأسابيع حتى يظهر للوزارة أن هذا المكان غير صالح فتبحث عن غيره وتقوم بإصلاحه ، وهو غالبا ليس أصحح من الأول . وهكذا تضيع أموال الحكومة هباء . كل ذلك يقع رغبة في السرعة .

منهج التعاليم

أما ما يتعلق ببرامج التعليم فلقد حاول أكثر من تولى وزارة المعارف من الوزراء إصلاحها . وقد ألفت لجان مختلفة في عهود مختلفة لهذا الغرض ، وعملت بحوث كثيرة انتهت بتعديلات فيها ، ثم لم يمض على هذه البرامج المعدلة الوقت الكافي لاختبار أثرها في نتائج التعليم حتى أصابها تعديل جديد عاديها في بعض الأحيان الى البرامج القديمة ، ثم أصابها بعد ذلك التغير والتبديل ، وهي لا تزال الآن معترضة لهذه التجارب السريعة المستمرة .

إنه من السهل تغيير هذه البرامج ، ومن السهل إضافة المواد الكثيرة التي تنقصها ، بل من السهل نقل برامج أرق المدارس الغربية لتكون برنامجا للدارس المصرية ، ولكن المسألة الصعبة هي إيجاد المدرس الصالح لتدريس هذه المواد ، وأصعب من هذا تحديد القدر من المادة العلمية الذي يستطيع كل تلميذ في سن معينة أن يستوعبه ، ثم تقسيم هذا القدر من العلم على جميع المواد التي يجب أن يدرسها التلميذ . فيجب ألا يترتب على إضافة مادة من المواد على برنامج من برامج التعليم أن نكون هذه الإضافة على حساب مادة أخرى ربما كانت أكثر فائدة وألزم لتثقيف التلميذ من المادة الجديدة . كما يجب أن نفكر طويلا عند ما نتوسع في تعليم مادة معينة من ألا تكون نتيجة هذا التوسع إضعاف مادة أخرى . إن استطاعة ذاكرة التلميذ وقوة ادراكه وقدرته الفكرية محدودة ، فإذا ما أردنا تثقيفه وجب ألا نحمله أكثر مما يستطيع ، وأن نقسم ما يستطيع أن يهضمه على جميع المواد التي يجب أن يتعلمها ، وإلا أفسدنا تعليمه وأفسدنا صحته وأضررنا بمستقبله .

أما من جهة المدرس فيجب دائما قبل تقرير اضافة مادة أو أكثر على برامج التعليم أن نضمن كل الاطمئنان الى وجود المدرسين القادرين على تدريس هذه المادة في جميع المدارس التي أدخلت على برنامجها . ويجب أن نضمن كذلك الى ألا تؤثر اضافة هذه المادة عليهم في عملهم الأصلي وفي المواد الأخرى التي يدرسونها ، وإلا أجهدنا المدرسين أكثر من استطاعتهم ، وحملناهم تبعات لا قبل لهم بها ، وأضررنا بالتعليم لأضرارا بليغا .

وقد حصل كثيرا أن أضيفت مواد على برامج التعليم بدون حساب لهذه الاعتبارات . ولا شك أن الاخفاق الذي صاحب دائما تعديل البرامج في المدارس المصرية يرجع الى هذه الأسباب التي بيثتها .

هذه هي مشكلة المشاكل في أمر برامج التعليم . وهي ليست مشكلة مصر وحدها بل هي مشكلة التعليم في جميع البلاد ؛ فان مسألة تقرير عدد المواد وكيفية ما يدرس منها في دور معين من أدوار التعليم مسألة خلافية تباينت فيها آراء علماء التربية ، وكان من نتيجة هذا الخلاف أن تنوعت طرق التعليم في البلاد المختلفة . فبينما نرى الفرنسيين وسائر الأمم اللاتينية لا يألون جهدا في شحن أذهان النشء بمختلف الحقائق العلمية وفي ترويح المعلومات وتكوين المذاهب ، نرى الانجليز وبلاد الشمال يكدون ويكدحون ، لا في شحن الأذهان بكثرة المواد العلمية ، بل في تربية العادات في أبنائهم ، وأخذهم بالآداب العامة ، وغرس غريزة الشعور بالواجب فيهم ، وتكوين النظريات والمبادئ الحية في سلوك الأطفال الشخصي . وبالاختصار يساعدون النشء على أن يشقوا طريقهم في الحياة ، مستعينين في ذلك بتنمية مواهبهم الفطرية جسمية كانت أو أخلاقية أو علمية . ويعتقد الانجليز أن المدرسة وسيلة لا غاية ، فيجب ألا يعلم النشء في المدرسة من مبادئ العلوم إلا ما يساعده على الاطلاع والبحث الشخصي بعد المدرسة ، وهم يرون أنه خير لهذا الناشئ أن يعلم قليلا من العلم تستطيع ذاكرته الضعيفة وعيه وتقدر خلايا مخه الآخذة في النمو على فهمه وهضمه من أن يعلم الكثير الذي لا يستطيع ادراكه واستيعابه . وقد لا يختلف الانجليز كثيرا عن غيرهم من

الأهم الأخرى في هذه النظرية الأساسية، وهي أن المدرسة وسيلة التعليم لا غاية . ولكن لا شك أنهم يختلفون في كمية ما يجب تدريسه من العلوم فيها ليستطيع الشاب مواصلة الدرس بعد المدرسة . والدليل على ذلك أن ما يتعلمه الآن الشاب الانجليزي في أية مدرسة هو في الواقع أقل مما يتعلمه مثيله الفرنسي في المدرسة الفرنسية التي تماثلها، ويعرف الانجليزي ذلك ويقترونه، بل يعتبرونه مزية من مزايا طريقتهم التي يفخرون بها، ويرونها سببا من أسباب مجدهم . لأنهم يعتقدون أن المحصول العلمي القليل الذي يصل اليه الشاب الانجليزي عند نهاية دراسته يصبح أكثر من محصول زميله في البلاد الأخرى بعد مضي بضع سنوات بعد المدرسة . ويقولون إن السبب في ذلك أن طريقتهم التعليمية تدفع أكثر من غيرها الى حب القراءة والاطلاع طول الحياة بتعويد الناشئين ذلك منذ الطفولة، وبما يفرس في نفوسهم من الاستقلال والكرامة والطموح . هذا عدا ما يستفيده الناشئ في كل مدرسة من مزايا الهواء الطلق والرياضة البدنية وما تؤثره في نشاطه الفكري وقوته الجسمية . ولولا قلة المواد الدراسية لما استطاع أن يجد الوقت لهذه الرياضة . ويعلق الانجليزي أهمية كبرى على حسن اختيار المدرس والتأكد من صلاحيته للهمة الكبرى التي يعهد بها اليه، وهم لا يهتمون في هذه المسألة بدرجة المدرس العلمية وكفايته في مهته فحسب، بل يعلقون الى جانب ذلك أهمية كبرى على سلوكه الشخصي ومثانة أخلاقه ؛ لأنهم يعتقدون أن المثل الصالح يؤثر في أخلاق النشء أكبر من أي شيء آخر . فان الأخلاق لا تدرس كإداة خاصة في المدارس الانجليزية، وإنما يكسبها التلاميذ عمليا باقتداء مدرسيهم .

وقد اخطأ الألمان خطة هي وسط بين الطريقتين اللاتينية والانجليزية . فبراعهم التعليمية مزيج من النظريتين .

أما نحن في مصر فلم نقطع للآن أي الطريقتين أمثل، وأي النظريتين أجدر بالأخذ أو الاقتباس . ولكن المحقق أننا اختلفنا عن الجميع — أردنا أو لم نرد — في اعتبار أن المدرسة غاية التعليم لا وسيلته . وهانحن نشاهد كل يوم أن كثرة

المتعلمين ينقطعون عن الدرس والتعلم على أثر انقطاعهم عن المدرسة، وأن معلوماتهم ومعارفهم تبدأ في النقصان لا في الزيادة بعد نيلهم الشهادة التي أرادوها . ويرجع هذا الضعف الأساسي في طرقنا التعليمية الى إخفاق المدرسين عامة في تكوين رغبة القراءة وحب الاطلاع في التلاميذ أثناء دراستهم، وانتشار فكرة خاطئة بين التلاميذ هي أن الشهادة النهائية التي ينالونها علامة على أنهم وصلوا في طريق العلم الى نهايته، وأنه لم يبق في أسرارهم ونواحيه وفروعه ما يجهلون .

وأريد قبل الانتهاء من موضوع برامج التعليم أن أشير الى نظام اتبعناه من زمان بعيد بشأن هذه البرامج وهو "النظام الموحد" بمعنى أن برامج التعليم لكل نوع من أنواع مدارسنا واحدة . بجمع مدارس التعليم الإلزامي تسيير على برنامج واحد، وجميع مدارسنا الابتدائية والثانوية تتبع برنامجا واحدا . وقد قلنا في هذا الشأن النظام الفرنسي الذي أخذت فرنسا الآن تعمل على الخروج منه . إنه لا يعقل أن ما يحتاج اليه طفل أسيوط أو قنا أو أسوان من مواد التعليم هو ما يحتاج اليه تلميذ القاهرة أو الاسكندرية ، وأن ما يفيد أطفال القرى الزراعية هو ما يفيد أطفال المدن الصناعية . وهذا موضوع يحتاج الى البحث وإمعان النظر . ويخيل الى أنه يجب أن توضع في البرامج مواد ثابتة لجميع المدارس، ومواد أخرى تتغير بتغير مكان المدرسة الجغرافي واحتياجات المنطقة التي بها . فقد تحتاج منطقة معينة تهتم بصناعة خاصة أن يعلم أطفالها بعض المواد التي تساعد على ترقية هذه الصناعة . فيحسن مثلا أن تكون مبادئ الفلاحة العملية والعلمية مادة من مواد المدارس في البلاد الزراعية ، كما يحسن أن يدرس الرسم ومختصر من مبادئ الميكانيكا العملية في بعض مدارس المناطق الصناعية .

مسألة المدرسين

أما مسألة المدرسين وإعدادهم للمهمة الخطيرة التي يتولونها فيظهر لي أنها لم تلق من عناية القائمين بأمر التعليم الاهتمام الذي هي جديرة به . وإني أرى أن المعلم

الصالح هو حجر الزاوية في أساس التعليم . ولذلك أعتقد اعتقاداً راسخاً أننا إذا أردنا إصلاح التعليم في مصر ، وتحويله من الاتجاه الذى يجرى فيه الآن الى اتجاه أقرب الى مصلحة البلاد، فواجبنا الأول أن نوجه عنايتنا الى المدرسين وحدهم . لقد علمنا أهمية كبرى على البرامج وتعديلها ، وعلى سنوات الدراسة في المدارس المختلفة ، وزيادتها أو تقليلها ، وفكرنا في انشاء أنواع جديدة من المدارس ظننا أنها ستؤدي وظيفة كانت الحاجة ماسة اليها . فكرنا في كل هذا وشغلنا به ، ولكننا لم نفكر طويلاً في أمر هؤلاء الذين يقع على عاتقهم وحدهم مهمة تحويل هؤلاء الأطفال والشبان الذين يؤتمنون المدارس الى رجال قادرين على خدمة بلادهم في المستقبل في جميع نواحي النشاط العقلى . أكثر من هذا أننا نسى أن قيمة المعلم لا تقاس بدرجة علمه ، ولا بطريقته التعليمية ، ولا بدرجة نجاحه في تلقين تلاميذه ما يدرسه لهم من المواد فحسب ، بل قيمته تقاس أيضاً قبل كل شيء بالمثل الصالح الحى الذى يضربه لتلاميذه ، وبجبه قبل كل شيء لمهنته ، وشعوره بقداستها وأثرها في ترقية بلاده . نريد ألا يكون المدرس موظفاً عادياً ككل الموظفين ، بل نريده يشعر بأنه قائم بمهمة قدسية ، ولذلك يهون عليه تحمل المتاعب والمشاق والأخطار في سبيل أدائها . نريد من المدرس أن يشعر بأنه قائم بعمل هو في نظره أسمى ما يطمع فيه مصرى ، إذ هو وحده الذى تسند اليه مهمة تعليم هذا الشعب وترقية أخلاقه وإعدادة لأن يتبوأ مكاناً لاتقارب بين الأمم الحية الراقية . وأى مهمة أشرف من هذه المهمة ! نريد أن يدرك أن كل كلمة يقولها وكل حركة تبدو منه إنما تترك أثراً عميقاً في أخلاق الأطفال الذين يتهدهم .

ولذلك يجب علينا أن نغنى عناية خاصة باختيار من ستقع عليهم مهمة التعليم في مصر ، ويجب علينا بعد ذلك أن نغنى عناية خاصة بأعدادهم لهذه المهمة الخطيرة . ثم علينا واجب آخر هو أن نريهم في المستقبل من عاء التفكير في كسب رزقهم بالأنا نضنّ عليهم بالمرتبات التى تكفل راحتهم .

أما من جهة اختيار الأصحح للالتحاق بمعاهد تخريج المدرسين ، فكلنا يذكر تلك المدة الطويلة التي كان لا يقبل على مدارس المعلمين فيها من شبابنا إلا من رفضت قبولهم المدارس العالية الأخرى ، وكلنا يذكر هذا العهد الذي اضطرت فيه وزارة المعارف لتشجيع الشبان للاقبال على مدارس المعلمين الى ألا تعفيهم من نفقات التعليم في هذه المدارس فحسب ، بل كانت ترغبهم أيضا في هذه المهنة باعطائهم المرتبات وهم في دور التعليم . أرجو أن يكون قد انتهى هذا العهد ، وأن يكون قد اقتنع شبابنا اليوم بأن مهنة التعليم مهنة سامية ، وقد تكون أجل وأسمى من مهن كثيرة أخرى . فيسهل على وزارة المعارف اختيار من يصلحون عقليا وجسميا للالتحاق بمدارس المعلمين المختلفة .

أما فيما يختص بهذه المدارس فأقول ما يلاحظ عليها تعدد أنواعها ، واختلاف طرق التعليم فيها ، وتباين المتسبين اليها لاختلاف طرق تعليمهم . ويخيل الى أن أول اصلاح يجب أن يتجه الى تقريب هذه الأبعاد هو بتقليل أنواع هذه المدارس ، واختيار جميع من يلتحقون بها من بيئة تعلمت تعليما واحدا . وعلى ذلك فلست أرى مسوغا للاكثار من أنواع هذه المدارس بتخصيص مدارس لمدرسي التعليم الابتدائي ، وأخرى لمدرسي التعليم الثانوي ، فلا مانع من أن يبدأ كل معلم حياته المدرسية في مدرسة ابتدائية ، ثم يرقى منها تدريجا الى مدرسة ثانوية . ولا غضاضة في هذا ، فاني أعتقد أن مهمة التعليم تزداد صعوبة وتبعية كلما صغرت سن المتعلمين . فليست مهمة تعليم أطفال المدارس الابتدائية بأقل تبعة من تعليم شبان المدارس الثانوية .

تعليم اللغة العربية

أول ما يلاحظ على طريقة تعليم اللغة العربية كثرة المدارس المخصصة لتخريج معلميها ، فاني لا أفهم معنى لأن تنشأ مدارس خاصة لتخريج معلمين لمادة واحدة . لأنه اذا عممنا هذه القاعدة وجب علينا أن ننشئ مدرسة لكل مادة من المواد التي تدرس في المدارس لتخريج المعلمين الذين يدرسونها ، ونكون بذلك قد سئنا سنة لا نجد لها مثيلا في جميع البلاد الأخرى . ونحن لم نكتف بمدرسة

واحدة لتخرج معلمى اللغة العربية، بل أنشأنا عدّة مدارس لهذه الغاية؛ فلقد أنشأنا "دار العلوم" من زمن طويل، ثم أنشأنا بعد ذلك "كلية اللغة العربية" التابعة للأزهر، و"كلية الآداب" التابعة للجامعة المصرية. وقد ترتب على إنشاء هذه المدارس الخاصة بمدرسى اللغة العربية أن اختلفت طريقة تعليم هذه المادة عن طريقة التعليم المتبعة في المواد الأخرى اختلافاً بينا يشاهده كل من تعلم في المدارس المصرية الحكومية. فالواقع الملموس أن درس اللغة العربية في المدارس ابتدائية كانت أو ثانوية هو أبغض الدروس الى نفوس الطلبة، وأن مقدار تحصيلهم من هذه المادة الأساسية بالنسبة لما يحصلونه من المواد الأخرى ضئيل وغير كاف، تشهد بذلك جميع الامتحانات العامة. وما ضعف التلاميذ في اللغة العربية بخاف على أحد، وهذا الموضوع بالذات الذى يرتبط بتعليم لغة البلاد موضوع خطير يحتاج الى درس عميق لمعرفة أسباب هذا الضعف والبحث عن طرق علاجها. ويجب أن يشمل هذا الدرس بحث الكتب الدراسية كلها انخلاص منها بالقواعد والمطالعة. هذا اذا ثبت أن لهذه المدارس الخاصة بتخريج معلمين للغة العربية ما يسوغ بقاءها كوحدة مستقلة عن مدارس المعلمين الأخرى. كذلك يجب عند درس هذه المسألة تحديد الأغراض التى أنشئت من أجلها كلية الآداب؛ فان السنة المتبعة في البلاد الأجنبية، وهى سنة محدودة دلت التجربة على فائدتها فائدة عظيمة، هى أن يُختار من بين متخرجى هذه الكلية من يعدّون في المستقبل لتدريس آداب لغة البلاد بعد تزويدهم بقواعد التربية. يجب أن نعرف ماذا يعمل هؤلاء الشبان بعد دراسة الآداب اذا أغلق في وجههم باب تدريس آداب لغتهم.

قلت إن التلاميذ ييغضون درس هذه اللغة ويخيل الى أن أهم أسباب هذه الكراهة يرجع الى اهتمام جميع المدرسين اهتماما خاصا بقواعد النحو والصرف أكثر من اهتمامهم بدراسة آداب هذه اللغة وتاريخها وتعويد الطلبة مطالعة كتبها، وهى أحب الى النفس من دراسة قواعد جافة صعبة، وتخصيص أكثر الوقت المخصص لهذه المادة لدراسة هذه القواعد. كذلك يخيل الى أن كتب اللغة العربية للقواعد

كانت أول لاطالعة هي كتب قديمة معقدة لا تحجب الى أحد قراءتها . إني أفهم أن درس لغة من اللغات هو في الوقت نفسه درس أحوال الأمة التي تشكل هذه اللغة وتاريخها وعاداتها وفنها وأخلاقيها ونشأتها وتطورها وأثر حضارتها في جميع الحضارات الأخرى التي هي متصلة بها ، وكذلك أثر حضارات البلاد الأخرى فيها . إذا كنت محققا في ذلك فإن الطريقة المتبعة في تدريس اللغة العربية في الوقت الحاضر عقيمة غير مجدية ، لأنها لا تعني العناية الكافية بكل هذه الاعتبارات .

قد يقال إن اللغة العربية لغة غنية بكلماتها معقدة قواعدها ، ودراستها لذلك صعبة . وهذا صحيح ، ولكن اللغة الفرنسية مثلا لا تقل صعوبة عنها . وقد درست مع رفاقي في المدرسة الابتدائية والثانوية اللغة العربية وهي لغة آبائنا وأمهاتنا على طريقة ، ودرسنا اللغة الفرنسية وهي غريبة عنا على طريقة أخرى ، وخرجنا بعد نهاية دراستنا نعرف من العربية بعض قواعدها التي حفظناها عن ظهر قلب ولم يرشدنا مدرسوننا الى كتاب واحد نقرأه لنستفيد منه ، وخرجنا من المدرسة نفسها وقد قرأنا من آداب اللغة الفرنسية منتخبات كثيرة من أشهر كتابها ، وكما نعرف أثر هؤلاء الكتاب جميعا في نهضة بلادهم وتطوراتها السياسية والاجتماعية والفكرية . وكان مدرسو هذه اللغة يرغبوننا في قراءة هذه الكتب بجميع وسائل الترغيب ، فكانوا يسهلون علينا اقتناءها بطريقة عملية ، هي أن يدفع كل تلميذ قرشا واحدا كل أسبوع ويشتري المعلم لنا بهذا المبلغ كتابا أو كتابين أو ثلاثة ، يعار التلاميذ هذه الكتب منابرة لقراءتها ، وكانت كل فرقة تقتني في كل سنة بهذه الطريقة السهلة ما لا يقل عن مائة كتاب يتداولها التلاميذ طول السنة وتبقى بعد ذلك ملكا لكل فرقة . وكان المدرس يخصص ساعة كل أسبوع ليسألنا عما فهمناه من كل كتاب قرأناه ، ويناقشنا في آرائنا ، ويلفت نظرنا الى ما غاب عنا من مرامي الكتاب وما استعصى علينا فهمه من كتابه . وكذلك كان يخصص امتحانا تحريريا سنويا يطلب البنا فيه أن ندلي بما نعرف عن كتاب معين أو عن كاتب معين من بين عدة كتب وكتاب يعينهم المدرس في أول السنة لهذا الامتحان . وكانت توزع

الجوائز المرغوبة وهي عادة كتب ثمينة للناجحين فيه . وهكذا ماتت فينا رغبة قراءة الأدب العربي ، وقويت فينا رغبة الاطلاع على كتب الأدب الفرنسي . والمسئول عن كل هذا هم المدرسون الذين اكتفوا من درس اللغة العربية بالفاعل والمفعول والمرفوع والمنصوب ، وفاتهم أن هذا ليس كل شيء . وأخشى أن يكون تعليم اللغة العربية على هذه الطريقة لا يزال القاعدة المتبعة الآن ، فالمدرس هو هو بعينه ، وكتب التعليم لم يحصل فيها تغيير محسوس ، ونتيجة تعليمها لا تزال كما كانت من عهد بعيد .

من الغبن بعد هذا أن نترك ما قام به بعض أساتذة هذه اللغة في ميدان الاصلاح والتأليف ؛ فلقد وضع الأستاذان على بك الحارم ومصطفى أمين كتابي ” النحو الواضح “ و ” البلاغة الواضحة “ وسلكا فيهما طريقة منطقية مشوقة هي ايراد الأمثلة الحديثة التي يحذر بالتلميذ أن يستعملها في أحاديثه ، وشرح هذه الأمثلة واستخلاص القاعدة أو القواعد منها ، وهي طريقة بيداجوجية حديثة ، ولكن الكتّابين محشوان بأبواب في النحو والبلاغة لاجابة للتلميذ بها . وليس ذلك خطأ المؤلفين ، وانما هو عيب منهج وزارة المعارف .

ووضع الأستاذ ابراهيم مصطفى كتاب ” إحياء النحو “ وصددر الجزء الأول منه خاصا ” بالاسم “ وقد ابتدأه المؤلف بتقديم لطريقة التأليف في النحو ولفهم النحاة للغة العربية . وتلخص محاولاته في دراسة الاسم في أن الضمة علامة الاسناد ، والكسرة علامة الاضافة سواء أكانت بالحرف أم بالاسم ، والفتحه ليست علامة إعراب البتة . وأخذ يستعرض جميع أبواب النحو مطبقا عليها نظريته . ورغم ما في الكتاب من تعسف في بعض الأحيان فان الفكرة في حد ذاتها مفيدة في تبسيط قواعد صعبة ، ولو اتبعت لسمات كثيرا من دراسة النحو . غير أن الكتاب لا يصلح بأي حال للتلاميذ ؛ اذ يتطلب فهمه معرفة تامة بقواعد النحو ، وانما هو مفيد للمدرسين . ولو حاول الأستاذ أن يدخل تهديلا على كتابه يقرّبه من أفهام التلاميذ لأتقدهم من دراسة أبواب كاملة في النحو ، وأدّى بذلك الى اللغة العربية خدمة جليلة .

وإني أتساءل بعد هذا ما فائدة تلك السياسة العقيمة التي يتبعها جميع المدرسين من الاهتمام بالإعراب؟ انهم يخصصون أكثر ساعات الدراسة للإعراب ويسألون التلميذ إعراب جمل أحسن قراءتها فيردد التلميذ كلاما لا يفهمه ، وإذا فهمه فلن يفيد عمليا في احسان الكتابة أو القراءة ، فهو يعرب مثلا ” كتبت “ كتب فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الاعراب ، والهاء ضمير مخاطب مبني على الفتح في محل رفع . ما فائدة كل هذا الكلام ! أما يكفى أن يعرف التلميذ أن كتب فعل ماض والتاء ضمير مخاطب فاعل .

وعلى كل حال فلا يمكن أن يعرب التلميذ الجملة حتى يفهمها ، فإذا فهمها فما فائدته من اعرابها ! . أتساءل بعد هذا ما فائدة التلاميذ من دراسة أبواب بأكلها في النحو كأبواب ” لا سيما “ والنسبة والاشتغال والتنازع ؟ ألا يحسن اراحتهم من دراسة أمثال هذه الأبواب . أرجو أن تفكر الوزارة في كل هذه المسائل ، وأن تشجع أساتذة اللغة العربية على بحثها ، والعمل على تبسيط قواعد اللغة ، وترغيب التلاميذ في دراستها . كما أرجو أن يسعى الأساتذة الى بث حب القراءة في تلاميذهم . وعندنا والحمد لله مجموعة من الروايات والكتب الشيقة بعضها مترجم وبعضها موضوع ، ولأساتذة شوق وحافظ ومطران وطه حسين والزيات والعقاد والمازني والمنفلوطي والرافعي والسباعي وتوفيق الحكيم وأحمد أمين مؤلفات قيمة تلذ قراءتها ، وتعود مطالعتها على التلاميذ بالفائدة . وأما الافتصار على أمثال كلية ودمنة وأدب الدنيا والدين ، فأمر ينتهي بالتلميذ الى كره القراءة .

وما دمتنا بصدد مشكلة اللغة العربية فلا بد لتمام هذا البحث من الإشارة الى أمر خطير هو وجوب السعي في تسهيل قراءتها قراءة صحيحة دون احتياج القارئ إلى إعراب كلماتها أثناء القراءة . تكتب جميع اللغات الحية بحروف تمكن من قراءتها حتى بغير فهم معناها . أما اللغة العربية فتكتب للآن بطريقة لا يمكن النطق بها نطقا صحيحا إذا لم يفهم القارئ معناها ، بل إذا لم يعرب أثناء القراءة

كلماتها . حقا أن شكل الحروف بالطريقة المعروفة كاف لتذليل هذه الصعوبة ، ولكن طريقة الشكل معقدة غير عملية ، وهي معطلة للنشر لأنها كثيرة النفقات . فتمطل نفقاتها رغبة المؤلفين في اتباعها ، فلا بد من اكتشاف طريقة أخرى . وليس من العسير الوصول إليها إذا تعاون جميع الملمين بهذه المسألة والمتخصصين فيها على حلها .

وقد كان المأمول أن يشتغل المجمع اللغوى بهذه المسألة الخطيرة منذ انشائه ، ولكن شغل هؤلاء السادة منذ تكوين مجملهم للآن بالسعى في إيجاد كلمات عربية لما استكشفه العلم الحديث واخترعه الصناعة الجديدة . إن مجهودهم هذا قد يكون مفيدا إذا حصروا نشاطهم فيما يعلمون ويعرفون ، واختاروا له كلمات مقبولة سهلة النطق غير ثقيلة على السمع . ولكنهم أرادوا أن يوجدوا كلمات تقابل ما درجنا عليه من الكلمات الافرنجية المعربة لبعض المسميات العلمية الطبية أو الكيميائية أو الفسيولوجية أو البيولوجية أو غيرها من العلوم الأخرى ، وأن يلزموا الناس بعد ذلك بقبول كلماتهم من طريق ضغط الحكومة بالزام المدرسين في المدارس باستعمالها أو بغير ذلك من الطرق الأخرى . وهم يخطئون في هذا خطأ بينا ، وقد يترتب على خطتهم هذه إذا نجحت ضرر بالغ لشباننا ، فأننا نعتمد الآن وسنعتد الى عهد طويل في تجسيد معلوماتنا العلمية والاستزادة منها على المؤلفات الأجنبية وحدها . ومن المصلحة أن نقرب من أذهان شباننا فهم هذه المؤلفات بكل الوسائل ، وقد يعكس علينا هذا القصد وضع كلمات بطريقة استبدادية لم تتوافر فيها جميع شروط البحث العلمى لبعض المسميات العلمية ، فيصعب عليهم بذلك فهم هذه المؤلفات الأجنبية . كذلك يجب أن يتركوا جمهور الكتاب أحرارا في قبول ما يقترحون أو رفضه ، وبهذا تحيا الكلمات المعقولة وتموت الكلمات التي أبى استعمالها الكتاب ولا تصادف قبولا من القراء .

ورغما من هذه الصعوبات الجمة التي نعانيتها في رسم الحروف العربية قد زادت وزارة المعارف أخيرا من هذه الصعوبة ، بأن قررت قرارا استبداديا يقضى بإنشاء حرف جديد أكثر تعقدا وأصعب رسما من الحروف المتداولة من قرون عدة وهو حرف التاج . وإنى أجهل للآن ويجهل الكثيرون معنى الحكمة التي قضت على وزارة المعارف بأن تزيد من هذا التعقيد بإنشاء هذا الحرف الذي لم يحل إشكالا ولم يلا فراغا ولم يقربنا من الغاية التي نشدها من تسهيل قراءة لغتنا ، بل أبعدنا عن ذلك كثيرا . إنى لا أستطيع رغما عن محاولات متواصلة أن أكتب الكاف مثلا بحرف التاج ، وأخشى ألا يختلف أمرى في هذا عن أمر وزراء المعارف . ومن الغريب أن يطلب الآن من تلاميذ المدارس الأولية ورياض الأطفال أن يتعلموا رسم هذه الحروف في كتابة ما يكتبون .

قالوا إن حرف التاج يدل على بداية جملة ، ولكننا أخذنا من زمان طويل بطريقة وضع نقطة في نهاية الجملة ، وأخذت جميع المطابع بهذا وبترك فراغ بين الجملة والأخرى مما يحقق هذا الغرض . ثم قالوا إن حرف التاج يميز أسماء الأعلام ، ولكن الأجانب الذين تقلدهم في ذلك بدعوا يكتبون أسماء الأعلام بحروف عادية . ولم يكن من الضروري إذا صممنا على تمييز أسماء الأعلام أن نحلق حرفا جديدا مختلفا في رسمه كل الاختلاف عما نعهده ، بل قد يحتاج في رسمه الى المسطرة والبرجل والزاوية ، وكان يمكن أن نكتفى بما يعمله الأجانب في هذا الصدد بتكبير أول حرف من أسم العلم عن الحروف الأخرى ^(١) .

ولا شك عندي بعد هذا أنه من السهل على وزارة المعارف أن تلغي هذا الحرف الذي لم يأخذه أحد ولم يقتنع به أحد ولم تأبه به المطابع ، فلا يستعمله الآن الا مطبعة الحكومة وحدها ، ولا يتعلمه الآن الا أطفال المدارس المساكين .

(١) من غريب المصادقات أنه وكل الى في سنة ١٩٣٣ أن أكون مندوبا عن الحكومة المصرية في مؤتمر المستشرقين بهولاندا وأقدم له هذا الاختراع الجديد ، ولكني لم أفل في هذا المؤتمر أكثر من تلاوة رسالة كتبت في وزارة المعارف لبيان الأغراض التي رمت اليها من إيجاد هذا الحرف .

أجور التعليم

أما ونحن في صدد المسائل العامة التي تشغل بها وزارة المعارف، فلا بد لنا من الكلام على أجور التعليم في مصر، وعلى سياسة القائمين بالأمر في هذه المسألة الخطيرة. لقد سار الكثيرون من وزراء المعارف على سنة خفض أجور التعليم لسبب أول غير سبب، إما بخفض الأجور فعلاً أو بزيادة نسبة الذين يتعلمون في مدارس الحكومة مجانياً. ساروا على هذه السياسة التي ترضى الآباء والتي يعجب ظاهرها الجمهور، مدعين أن رائدهم هو تسهيل التعليم للمستحقين من أولاد متوسطي الحال والفقراء، وما رائدهم في الحقيقة إلا كسب الشهرة من أقرب طريق! . ذلك لأن استطاعة الحكومة محدودة فيما تخصصه من مزايتها للتعليم، فكل نقص من متحصل النفقات التي يدفعها الآباء في تعليم أولادهم نتيجته الحتمية نقص فيما تستطيع الحكومة إنفاقه على التعليم بأنواعه، وكل زيادة يساهم بها الآباء في نفقات التعليم يترتب عليها حتماً زيادة في عدد المدارس أو تحسين مستوى التعليم. فنحن لاندعو إلى زيادة المصروفات التي يدفعها الآباء لتستطيع الحكومة نقص ما تخصصه للتعليم، بل ندعو إلى زيادة في المصدرين اللذين يتكون منهما المال المخصص للتعليم بأنواعه في أنحاء القطر. لقد ترتب الآن على قلة إيرادات المصروفات المدرسية بالنسبة لما هو مخصص فعلاً للتعليم أن تضائل المجهود الذي تبذله الحكومة في نشر التعليم الإلزامي بالسرعة الواجبة. وقد قالوا عند ما بدئ في تنفيذ التعليم الإلزامي في عام ١٩٢٥ إن عشرة من السنوات كافية لتنفيذه في جميع أنحاء القطر، ولا تنقضي هذه المدة حتى يكون جميع الأطفال بين سن ٧، ١٢ سنة في المدارس الإلزامية. قالوا بعد ذلك إن عشر سنين غير كافية، وأنه يلزم لإتمام هذا النظام خمس عشرة سنة. فظننا إذ ذاك أنها مدة طويلة، واتهمنا الحكومة بالبطء الزائد، وطلبنا منها السرعة لينفذ القانون قبل مضي هذه المدة! . والآن وقد انقضى على هذا القرار ما يقرب من الخمس عشرة سنة ماذا فعلنا! ؟

لم يفتح من المدارس الالزامية طوال هذه المدة ما يكفي ثلث الأطفال الذين يشملهم هذا النظام . وإذا سار الحال على هذا المنوال فلا بد على أحسن الفروض من انتظار نحو ثلاثين سنة من الآن أو ما يزيد عنها لتنفيذ هذا القانون .

بل لقد قُتِرَت الآن همّة وزارة المعارف في نشر هذا التعليم . ودليل ذلك أنها حينما شرعت في تنفيذه أنشأت ٢٥ مدرسة لتخريج المعلمين اللازمين له . ولكنها نقصت هذه المدارس تدريجاً حتى صارت الآن ثمانية ، ومن المقرر تقص عددها قريباً الى أربع ؛ وذلك بسبب قلة عدد مدارس التعليم الالزامي التي تنشئها كل عام عما كان مقدراً في بادئ الأمر .

وأيّان في الدلالة على فتور هذه المهمة الآن أنه يوجد ١٦٠٠٠ معلم ومعلمة من خريجي مدارس المعلمين والمعلمات الالزامية لا عمل لهم الآن ، ولا حاجة بوزارة المعارف لهم .

وسبب كل ذلك أن الخزانة العامة لا تسمح بأكثر مما هو مخصص الآن للتعليم ، وأن المبالغ المخصصة منها للتعليم الالزامي ضئيلة لا تكفي لأكثر مما تعمله الحكومة الآن . حقا أن الحكومة تنفق على التعليم الآن أكثر من عشر إيراداتها . وليس من السهل على الحكومة مع ما ينظر منها من ضرورة الاتفاق في وجوه أخرى لا تقل خطراً عن التعليم كالصحة العامة والدفاع الوطني والاصلاح الاجتماعي والاقتصادي أن تستطيع زيادة مخصصات التعليم زيادة كبيرة في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب . هذا هو ما يدفعنا الى ضرورة بحث هذا الموضوع ، وإلى ضرورة اقناع الآباء بأن يساهم كل منهم بأكبر قسط مستطاع في تعليم أولاده . وإذا كانت الحكومة لا تستطيع الآن ، كما قدمنا ، زيادة مخصصات التعليم فهي تستطيع إعادة النظر في أمر المصروفات المدرسية في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية وفي إمكان زيادتها ، لتساعد بذلك على نشر التعليم الالزامي بالسرعة الواجبة . ولست أدعو الآن لالغاء المجانية ، ولكني أدعو لتضييق دائرتها وقصرها على المستحقين

عدلا، وهؤلاء هم أولاد الفقراء الذين ظهرت عليهم دلائل النجاسة والذكاء. ويجب لهذا أن تعين حدود الفقر، وأن يقرر ميزان معقول للذكاء والنجاسة . أما هؤلاء الذين يقبلون الآن بغير حساب وبغير امتحان، ولا يثبت فقر آبائهم الا شهادة مزورة من صديق مفرض أو شفيع غير عادل، ولا دليل على نجابتهم أو ذكائهم الا سقوطهم المتوالى فى الامتحانات، فيجب عدلا ألا يتمتعوا بهذه المجانية التى يقضى العدل والانصاف أن يتمتع بها غيرهم من الأطفال الذين هم أكثر استعدادا للتعلم، والذين لا يستطيع آباؤهم الاتفاق على تعليمهم لفقرهم الحقيقى غير المزيف .

إن المصروفات المدرسية تكاد لا تفى فى الوقت الحاضر^(١) فى بعض المدارس بنفقات الغذاء الذى يتناوله الطلاب، وتكاد لا تفى فى مدارس أخرى بأثمان الكتب والدفاتر والأدوات التى توزع عليهم . فهل الحكومة مستعدة للسير فى هذا الطريق مدة طويلة مع ازدياد الرغبة فى التعلم والاكتثار من فتح المدارس ؟ وهل تستطيع الخزانة العامة الوفاء بحاجات التعليم على هذه الصورة اذا أرادت كثرة الشعب أن يتمتع بحقوقها فى التعلم، وألزمت الحكومة بانشاء المدارس الكافية لجميع من يتقدم اليها من أفراد الشعب ؟ وهل هى مستعدة لمعاملة الآباء القادرين فعلا على دفع مصروفات اولادهم هذه المعاملة، وهى تعلم أن ما تنفقه على أولاد الموصرين فى هذا السبيل قد جمع أكثره بل جمع أكثر من تسعة أعشاره من فقراء يعيشون عيشة بؤس ؟

اتنا اذا وازنا مصروفات مدارسنا بمصروفات المدارس الأجنبية التى من نوعها فى مصر، وجدنا أنها فى الأخيرة تكاد تصل الى ثلاثة أو أربعة أمثالها فى الأولى، ومع ذلك فكثرة تلاميذها من المصريين، ولا يتأفف آباؤهم من دفع نفقات التعليم فيها ، بل يفضلها الكثيرون على المدارس المصرية .

ولماذا تسير الحكومة على نظام توحيد مصروفات المدارس فى جميع أنحاء القطر وجعلها متساوية لا فرق بين واحدة وأخرى ؟ ولماذا لا تأخذ بنظام جديد ولو على سبيل التجربة ، وهو أن ترفع الأجور فى بعض المدارس الابتدائية ، كأن

(١) تبلغ نفقات الطالب فى كلية الطب ١٣٢ جنيه سنويا، وفى كلية العلوم ١٢٢ جنيه سنويا .

ترفعها مثلاً في المدارس التي توجد في أحياء غنية، ويقصدها الكثرة من أولاد الأغنياء! إذ ليس من العدل أن يعامل معاملة واحدة أطفال الأغنياء وغيرهم! ليس من الانصاف أن تزداد المصروفات المدرسية كلما تحسنت حالة المدارس الصحية والفنية فزادت بذلك النفقات التي تنفق عليها! .

ونحن نسأل بعد هذا: لماذا تسير وزارة المعارف على سياسة لا مسوغ لها وهي توزيع الكتب والكراريس والأدوات الكتابية مجاناً على التلاميذ في جميع مدارسها؟ إنها تتفق في هذا السبيل أكثر من مائة ألف جنيه سنوياً . أفلا تستطيع الوزارة على الأقل أن تمتنع عن توزيع هذه الأدوات وتكلف الآباء شراءها لأولادهم، كما هو الجارى في جميع المدارس الأجنبية في مصر وفي غيرها من البلدان، فيشتد حرص الأولاد والآباء على المحافظة على أدوات يدفعون أثمانها، وتوفر الوزارة مبلغاً لا يستهان به لتفقه في شؤون التعليم الأخرى! أولاً تستطيع أيضاً أن تفصل عند تعيين مصروفات التعليم بين مصروفات التعليم الحقيقية وبين نفقات الغذاء الذي يصرف للتلاميذ، فتساهل ما أمكنها التساهل في الشق الأول وتحصل النفقات الحقيقية للغذاء من الآباء؛ فانه لا يدخل في واجبات وزارة المعارف أن تقدم الغذاء مجاناً خصوصاً لمن يستطيع آباؤهم دفع ثمنه! .

وبالاختصار نحن نريد في هذا الباب أن تخصص الحكومة أكبر ما تستطيع تخصيصه للتعليم الإلزامي الذي يستفيد منه أكبر عدد من الشعب وهو الذي يدفع أكبر قسط من الضرائب . وبعد أن تتم الحكومة مهمتها في هذا الصدد يمكنها أن تزيد ما تنشاء على المبالغ المخصصة لأنواع التعليم الأخرى . فليس من العدل أن تفرض الضرائب الباهظة على طائفة كبيرة من أهل البلاد هم الفلاحون، وأن يصرف المتحصل من ضرائبهم على عدد قليل من الذين ساعدهم الحظ على دخول المدارس الثانوية أو العالية، وآلاً يسهل في الوقت نفسه للكثرة العظمى من هؤلاء الفلاحين تعليم أولادهم القراءة والكتابة . أكرر بعد ذلك أني لا أدعو الحكومة في الوقت الحاضر لأن تقلل مخصصات أى نوع من أنواع التعليم، ولكنني أريد أن كل زيادة على الإيراد تنشأ

من زيادة مصروفات التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية، تخصص للتعليم الإلزامي، وكل زيادة في ميزانية وزارة المعارف خاصة بالتعليم في المستقبل يجب أن يخصص أكثرها لهذا التعليم نفسه، حتى يتم نشره في أطراف البلاد بأقصى سرعة ممكنة. يجب أن تعمل الحكومة على تحسين نسبة الذين يقرءون ويكتبون في أقصر وقت ما دامت تعتبر هذه النسبة الآن في نظر العالم أجمع هي الميزان الحق لتقدم الشعب، والمقياس المعتمد لدرجة تمدنه واحترامه .

العناية بصحة التلاميذ

نريد أن نعرض بعد ذلك لمسألة خطيرة أخرى ، هي مسألة العناية بصحة التلاميذ . لوزارة المعارف في هذا الباب سياسة لم تتغير منذ زمان طويل ، وهي أن يقوم أطباؤها بفحص حالة التلاميذ عند دخولهم المدرسة والتفتيش على المدارس بعد ذلك في فترات متباعدة لفحص حالة التلاميذ الذين يصابون بأى مرض . ولا تزيد مهمتهم في هذه الحالة عن اخراج التلميذ المريض لعلاج عند ذويه ثم يعود الى المدرسة عند شفائه ومعه شهادة من طبيب تثبت ذلك . وقد يفحصون حالة التلاميذ كلهم في المدارس في فترات متباعدة ، طالبين الى من تُضجع اصابته بأى مرض أن يعالج نفسه قبل أن يعود الى المدرسة . هذا بالاختصار ما يحصل الآن، وهو في نظري غير كاف بأى حال للتأكد من حالة التلاميذ الصحية، ولا هو يؤدي فعلاً لأية نتيجة مرضية في هذا الشأن .

ورأيت أن التعليم وما يستدعيه من مجهود عقلي وما يستلزمه من ازدحام عدد كبير من التلاميذ في مكان ضيق بالنسبة لعدددهم، مضعف للصحة ناهك للقوى، إن لم نتخذ له الاحتياطات الصحية الواقية وإن لم تراقب حالة جميع التلاميذ بواسطة أطباء إخصائيين مراقبة دقيقة في فترات متقاربة طول مدة دراستهم . فلا يكفي أن تبحث حالة هؤلاء التلاميذ بحثاً سطحياً عند دخولهم المدرسة ، ولا يكفي أن تبحث حالتهم كل سنة أو سنتين بهذه الطريقة ، كما لا يكفي أن يسمح لكل تلميذ

محموم أن يذهب الى بيته ليعالج عند ذويه لنطمئن الاطمئنان الكافي على صحة أولادنا أثناء المدة الطويلة التي يتعاملون فيها . ولا فائدة من تعليم ينتهى بسقم ، وخير للطفل أن يبق سليما معافى بغير تعلم من أن يذهب الى المدرسة ليخرج منها بعد نهاية دراسته عليلًا لا يستطيع القيام بأى عمل مهما بلغ من الكفاية في العلم . لهذا عنت جميع البلاد التي تهتم بشؤون أبنائها بمسألة مراقبة صحة التلاميذ مراقبة مستمرة دقيقة أثناء الدراسة ، مستعينة بطائفة من الاختصاصيين على مراقبتهم في فترات متعددة في هذا الدور من حياتهم . وهى لا تكتفى بهذا البحث لمجرد إنذار من تستدعى حالتهم عناية خاصة ، بل هى تتولى بنفسها علاجهم . وتعمل بعض البلدان أكثر من ذلك ، اذ تنشئ للتلاميذ الضعفاء الذين يتعرضون للاصابة بمرض معين مدارس خاصة في مناطق يأتلف جوها مع حالتهم الصحية للاحاقهم بها . كذلك تنشئ المستشفيات الخاصة لهم ، أو تخصص لهم بعض أجزاء في المستشفيات العامة ليعالجوا فيها حتى يشفوا مما ألم بهم .

قامت أكثر الحكومات في العشر السنوات الأخيرة للعناية بصحة تلاميذها بمجهودات كبيرة منظمة آتت خير الثمار ، وأفادت في تحسين صحة الجيل القادم . فهم لا يكتفون بالعناية بالأمراض المعدية التي ينتشر ضررها بسرعة في المدارس ، بل يفحصون أجسام التلاميذ وجميع أعضائهم فحصا دقيقا ، يبدأ من شعر الرأس وينتهى بأظافر القدم : يفحصون أعينهم وآذانهم وقلوبهم وورثاتهم ومعداتهم وأسنانهم وحالة أعصابهم وغددهم وقوة تفكيرهم ، ويخصصون لكل تلميذ عند دخوله أول مدرسة دفترًا طبيًا خاصا به ، تقيّد فيه نتيجة فحصه الأول وتقيّد فيه نتيجة الاختبارات الطبية القادمة ، ويرصد فيه العلاج الذى يرسم له ، ويستمر هذا السجل المرجع الطبي لحالة التلميذ حتى يخرج من المدرسة ، وبعد ذلك مدى حياته .

أما تلاميذنا فقلّ منهم من لا يشكو فقر الدم ، وقلّ منهم من لا يشكو آفة قديمة أو مرضا مزمنًا ، وقلّ منهم من لا يشكو نتائج البلهارسيا أو الديدان المعوية ،

وقل منهم من لا يشكو رمدا حيبيا . ونظرا لأن هذه الحالات ليست بالحادة ، ولا هي مانعة من أن يستمر التلميذ وهو سقيم في متابعة دروسه ، يُتَركون يأكل المرض أجسامهم تدريجيا دون أن يلتفت اليهم أحد .

إذا أريد إصلاح هذا الحال فلنقتل في هذا السبيل ما يفعله غيرنا ، فنبداً بإصلاح قسم وزارة المعارف الطبي ، ونوسعه بأن نضم إليه الاختصاصيين في أمراض العيون والأذنان والأمراض الباطنية والجلدية وأمراض الحلق وأطباء الأسنان ، ثم نطلب الى هؤلاء أن يفحص كل منهم جميع تلاميذ المدارس ، وتقيد حالة كل تلميذ في سجل خاص به . ومن يثبت احتياجه لعلاج يجب أن يعالج في أقسام خاصة تخصص لهم في جميع مستشفيات الحكومة أو المستشفيات الأهلية في القاهرة والاسكندرية والأقاليم . يجب أن يتكرر هذا الفحص كل شهر أو شهرين أو ثلاثة بحسب نتيجة الفحص الأول ، وأن يتكرر بعد ذلك في فترات معينة ، حسب ما يقرره الأطباء . كذلك يجب الاسراع بإنشاء المعاهد على شاطئ البحر في الاسكندرية وبورسعيد لمن تستدعي حالتهم الصحية هواء البحر ، ومعاهد أخرى في الأقصر وأسوان لمن تستدعي حالتهم الصحية ذلك في فصل الشتاء . واني واثق أن بين أطفال المدارس عددا لا يستهان به مصابين بضعف أعضاء التنفس ، ولا يعتبرون في حالتهم الراحة مصابين بالسل ، ولكنهم مستعدون له أكبر استعداد . ولا شك في أن أكثرهم يصابون بهذا المرض قبل نهاية دراستهم لاهمال العناية بهم . كذلك يجب ألا يفوت وزارة المعارف أن هناك عددا كبيرا من الأطفال يصابون بحمى الروماتزم ، وعلاجها سهل في أول الأمر ، ولكنها تنتهي اذا ما أهملت بأفات قلبية خطيرة غير قابلة للشفاء في المستقبل . وكمن حالات في الأطفال خفيفة في بدائها لاتلفت اليها النظر ، وهي سهلة العلاج في هذا الدور بما لا يترك أى أثر ، فإذا ما أهملت وتركت انتهت بأفات وأمراض لا شفاء منها طول الحياة . مهمة أطباء وزارة المعارف أن يكشف كل في دائرة اختصاصه هذه الحالات في جميع التلاميذ ، وأن يتولى هو بنفسه أو يتولى غيره تحت إشرافه ومراقبته علاجها حسب الأصول العلمية الحديثة . كذلك يجب أن

تهم وزارة المعارف أشد الاهتمام بأستان الطلبة، وهذا ما لا تفعله الآن . وقد صار من الثابت أن أمراض الأسنان حتى في هذا الدور من حياة تلاميذ المدارس تسبب أمراضا مختلفة لا تشفى إلا بعلاج الأسنان نفسها . ولذلك صار من الواجب إذا أردنا أن نغني بصحة أطفالنا العناية الواجبة أن نتنبه إلى هذا الأمر الخطير، وأن نضم إلى أطباء وزارة المعارف بعض الاختصاصيين في أمراض الأسنان ، وأن ننشئ من المعاهد ما يلزم لعلاج المصابين بها . كذلك يجب أن يدخل في مهمة أطباء وزارة المعارف حقن التلاميذ جميعا بالأمصال التي أثبتت التجربة فائدتها في حماية الأطفال من التعرض لبعض الأمراض المعدية ، فيجب أن نعلم الحقن بالمصل الواقى من الجدري والدفتريا وحمى التيفوئيد مثلا . كذلك يجب أن نفحص بين وقت وآخر حالة المدرسين الصحية ؛ فالمعلم المصاب بمرض معد هو شديد الخطر على صحة التلاميذ ، لأنه بحكم عمله كثير التنقل في فصول الدراسة كثير الاتصال بالتلاميذ ، فإذا كان مصابا بمرض معد أصاب أكثر تلاميذه .

هذا واجبنا إذا أردنا أن نؤدى مهمتنا في تحسين صحة أطفال اليوم ورجال الغد .

الرياضة البدنية

وما دما نتعرض لصحة التلاميذ فلا بد من الإشارة هنا إلى الألعاب الرياضية وأثرها البارز في تحسين صحتهم . لقد اهتمت وزارة المعارف حقا في السنين الأخيرة بنشر الرياضة البدنية في مدارسها . ولكننا نعتقد أنه لا يزال أمامها في هذا الميدان متسع كبير للإصلاح ، بل هناك ضرورة ملحة في وجوب الإسراع بهذا الإصلاح ؛ فإن هذه الرياضة لم تعمم الآن في جميع المدارس وبين جميع التلاميذ . ولا بد في النهاية من أن تعدد أماكن الألعاب ومعدات وأدواتها لجميع المدارس بحيث نتاح الفرصة لجميع التلاميذ أن يستفيدوا من نوع أو أكثر من أنواع هذه الألعاب المختلفة . فأنما الألعاب الجبازية التي ترمي إلى تقوية جميع عضلات الجسم ، فيجب أن يقوم بها

التلاميذ جماعة في كل مدرسة مدة من الزمن لا تقل عن ربع ساعة يوميا في بدء الدراسة ونهايتها، وأن يؤخذ بالحركات الجديدة التي استنبطت لقوية عضلات الهضم وعضلات التنفس وعضلات الحركة. ويجب أن يشترك في هذه التمرينات التلاميذ قاطبة الا من أشار الطبيب بمنعهم عنها. أما الألعاب الأخرى، فيجب أن تشمل كرة القدم والتنس والأسكواتش راكت والملاكمة والسباحة والمبارزة بالسيف وركوب الخيل. يجب أن نهم فيها كلها بتعيين المدرسين الاختصاصيين، وزعم جميع التلاميذ على اختيار واحدة منها حسب استعداد كل تلميذ ورغبته. ويجب أن نشجع تأليف الجمعيات الرياضية بين التلاميذ لتنمية الروح الرياضية فيهم، ولحلهم على الاستفادة منها يوم العطلة المدرسية الأسبوعية، وأيام الاجازات السنوية لاستنشاق الهواء الطلق خارج المدينة بتنظيم رحلات مدرسية لهذا الغرض، والاستمرار على مزاولة هذه الألعاب خارج المدرسة. ويجب أن تقام المباريات بين تلاميذ المدرسة الواحدة، وبين تلاميذ المدارس الأخرى في جميع هذه الألعاب، وتخصيص الجوائز للبرزين فيها. وبالاختصار نريد أن يستفيد شباننا في جميع المدارس من ثمرات الرياضة البدنية. وهي في نظري ليست من مقومات الصحة البدنية فحسب، بل هي أيضا من مقومات أخلاق الشباب؛ اذ هي وحدها التي تعصمهم من غشيان الأماكِن التي في غشيانها خطر عليهم، وهي وحدها بما تستلزمها من جمعيات ومنشآت وأنظمة وقواعد، تخلق فيهم روح التضامن والاقدام وحب الانصاف والنظام واحترام القوانين. وفي اعتقادي أنه لا سبيل الى تنمية الروح الرياضية في التلاميذ اذا كان نظار المدارس وأساتذتها ليسوا من أنصار الرياضة البدنية، ولا يمتن يقدرُون فوائدها وآثارها. ولهذا أعتقد أن تشجيع الألعاب الرياضية في مدارس المعلمين هي الخطوة الأولى. يجب أن تنمي الروح الرياضية في المعلمين أولا بأن يلزم هؤلاء باتقان أحد ألعابها ومجاولة التمرن على عدة منها. فانه اذا لم يختلط ناظر المدرسة وأساتذتها بالطلبة عند قيامهم بالألعاب الرياضية، واذا هم لم يلعبوا معهم، أضعفوا رغبة التلاميذ في هذه الألعاب، والأمر على عكس ذلك اذا هم شاركوهم فيها.

ومن رأيي أن تقدم كل مدرسة أو تأخرها في الألعاب الرياضية يجب أن يحسب آخر الأمر عند الحكم لناظر المدرسة أو عليه؛ كما يجب أن يلاحظ هذا عند اختيار الوزارة لنظار مدارسها .

ضرورة بناء المدارس

أريد بعد ذلك أن أنكم على الأمكنة التي تستعمل الآن للدراسة . نحن نعرف أن للحكومة عدة مدارس بنيت لهذا الغرض ، وأكثرها مستوف لجميع الشرائط الصحية والفنية لصلاحيتها للدراسة . ولكننا نعرف أيضا أن هذه المدارس قليلة جدا ، وكثرة مدارس الحكومة الآن تشغل بيوتا قديمة بنيت لتكون مساكن ، فاستأجرتها الحكومة وحولتها الى مدارس . كما أشرت الى ذلك آنفا . وفي رأيي أن هذه سياسة خاطئة ؛ لأنني أعتقد اعتقادا جازما أنه لا يمكن بأى حال تحويل منزل الى مدرسة مهما بذلت الحكومة في عملية التحويل من مال وبجهود ، ومهما أبدع مهندسوها في الاختراع وحسن التصرف ؛ فإن حجرة المنزل وهي مخصصة دائما لعدد قليل من الزائرين أو الساكنين . لا يمكن أن تصلح لإقامة ثلاثين أو خمسين تلميذا طول وقت الدراسة ؛ دون إضعاف صحة هؤلاء التلاميذ . ومن جهة أخرى قد صار لبناء المدارس الآن هندسة معمارية خاصة . غرضها إيصال النور والهواء والشمس في كل غرفة . وإيجاد الأماكن الخاصة بألعابهم وراحتهم ومذاكرتهم وأكلهم ، كما يلاحظ في بنائها مكان المدرس من تلاميذه . وقدرته على إسماعهم صوته ، ومكان السبورة التي يكتب عليها من الضوء الذي يصل الى قاعة الدرس ، واستطاعتهم أن يقرءوا ما يكتب مدرسهم . كيف يمكن أن يتوافر كل هذا في مكان لم يبن لهذا الغرض المعين ! وماذا يستطيع المدرس فعله اذا كان التلاميذ لا يسمعونه بسبب ضوضاء الشارع ، أو لا يرون ما يكتب لهم من ظلام حجرة الدرس ! وكيف يستطيع التلاميذ المتداومة على استماع مدرسهم اذا كانت حجرتهم معرضة للشمس طول الصيف ليس لها نافذة شمالية تدخل عليهم الهواء البارد ، أو كانوا في حجرة نوافذها

بحرية لا تدخلها الشمس طول فصل الشتاء، أو في حجرة لا تدفئة فيها ولا تبديل في هوائها ! . وماذا يستطيع أكفى المعارين وأقدرهم اذا كانت هذه المنازل التي تستأجر ليس لها واجهة شمالية أو واجهة قلبية ! .

الواقع أن الحكومة تخطئ كل الخطأ في اتباع سياسة استئجار المنازل ، وهي تحسن كل الاحسان اذا اتبعت الخطة الحكيمة التي تقضى بالآ تفتح مدرسة جديدة الا بعد أن تتم المعدات لبنائها، والآ ضاعت أموال الحكومة هباء، وضاعت صحة التلاميذ، وضاع عليهم وقتهم سدى ، ونرجوا من التعلم بعد كل هذا بأقل النتائج . يحتاج القائلون بالأمر في وزارة المعارف بأن السياسة التي تجرى عليها الحكومة المصرية عامة هي الآ يقوم بأبنيتها الا مصلحة المباني وحدها . ولا تستطيع مصلحة المباني مهما زيد في عدد موظفيها أن تقوم بكل ما تطلبه جميع ادارات الحكومة منها . واعتذار وزارة المعارف وجيه اذا كانت الحكومة مصممة على اتباع هذه السياسة التي لا مسوغ لها . فاذا يمنع الحكومة أن تتوط بوزارة المعارف مهمة بناء مدارسها ، وبوزارة الصحة مهمة بناء مستشفياتها ! .

إنى من يعتقدون أن الهندسة المعمارية، وما أدخل عليها أخيرا من التحسينات الكثيرة ، قد تحولت الآن الى عدّة فنون لا يستطيع شخص واحد أن يلمّ بدقائقها جميعا . فقد تخصص الآن بعض المعماريين في بناء المدارس، وتخصص بعضهم في بناء المستشفيات، وبعضهم في بناء السجون أو بناء الفنادق أو محطات السكك الحديدية الخ . فلماذا لا نساير هذا التقدم ! ولماذا لا يخصص مهندسون في هذه الفروع المختلفة من الهندسة المعمارية ! . أنظر الى مدارسنا التي بنيت أخيرا تجددها كلها على مثال واحد لا تجديد في بنائها ولا تغيير في شكلها ، وانظر بعد ذلك الى المدارس الأجنبية الحديثة التي بنيت في مصر والاسكندرية ، وقارن بعد ذلك بين ما تنفقه في بناء هذه المدارس وبين ما ينفقه الأجانب في مصر في بناء مدارس أحسن منها، فأنت ترى الفرق بين نظريتنا الجاهلة التي تقضى بأن

تحال جميع مباني الحكومة من مدارس الى مستشفيات الى مخافر للبوليس الى سجون الى وزارات الى منازل ، الى إدارة واحدة ، وبين غيرنا الذين اذا ما قرروا بناء شىء بلثوا الى المعمارى الذى تخصص فيه أو قرروا اجراء مسابقة لهذا الغرض .

استخدام السينما والراديو فى التعليم

والى أريد أن أشير الى موضوع آخر قبل أن أختم الكلام فى المبادئ الأساسية لسياسة التعليم . أريد أن أشير الى آلة السينما والراديو والفونوغراف واستعمالها فى التعليم الآن . إن السينما والراديو بنوع خاص يستعملان الآن بنجاح عظيم كوسيلة فعالة لنشر التعليم فى المدارس وغيرها . لقد ذكرنا فى موضع آخر أن الصعوبات الخطيرة التى نصادفها فى مصر هى إيجاد العدد الكافى من المدرسين الصالحين لتدريس مادة أو أكثر فى جميع المدارس . وقد قضى الراديو على هذه الصعوبة قضاء نهائيا . فان مدرسا واحدا ذا كفاية لتدريس مادة أو أكثر يستطيع بوساطة هذه الآلة أن يدرس مادته لتلاميذ المدارس فاطبة وفى وقت واحد . وهو يستطيع أن يفعل ذلك بوساطة السينما الناطقة أيضا فى كل ما يحتاج الى صور حية لإنهام التلاميذ . فلماذا لا نستفيد من هذا الاختراع ونستعمله فى كل الأحوال التى تثبت فائدته فيها ! ولماذا لا نمد جميع المدارس بهذه الآلات التى صارت رخيصة الثمن ! . إنى أعتقد أن هناك بعض المواد كدروس الجغرافيا ودروس الأشياء ومبادئ العلوم وبعض المبادئ الصحية يسهل فهمها بالسينما والفونوغراف والراديو أكثر من أى طريقة أخرى . والآن وقد وجدت فعلا صناعة الأفلام فى مصر ، لماذا لا نبدأ بدراسة هذه المسألة ! .

التعليم الحر

بقى أن أتكلم على المدارس الحرة ، وهى المدارس الأهلية المصرية ، والمدارس الأجنبية التى تشغل بالتعليم فى مصر .

أما المدارس الأهلية فقد ساعدت على نشر التعليم في وقت كانت فيه أبواب المدارس الحكومية مغلقة أمام الآلاف من شباب مصر، أى في وقت مضى قصرت فيه الحكومة المصرية في فتح العدد اللازم من مدارسها المختلفة لجميع الراغبين في التعلم . ومع الزيادة الكبيرة في منحصات وزارة المعارف في العهد الأخير ، وزيادة عدد مدارسها المختلفة هذه الزيادة الكبيرة التي نشاهدها اليوم ، لم يقل إقبال الناس على المدارس الأهلية ؛ لأن الإقبال على التعليم يزيد بنسبة أكبر من عدد ما ينشأ من المدارس من جهة ، ولأن مصروفات التعليم في كثرة المدارس الأهلية أقل منها في مدارس الحكومة من جهة أخرى . ولكن مع هذا لم تصبح الحاجة الى هذه المدارس ملحة كما كانت منذ عشرين سنة ، أو على الأقل لم تصبح في احتياج الا الى المدارس الراقية منها . أما المدارس المتأخرة في نوع تعليمها ، أو في عدم كفاية مدرّسيها ، أو في رداءة أمكنتها وتقص معدّاتها ، فلم يعد لها مكان الآن . يجب أن نسلم بمبدأ أنه لا يصح أن يكون التعليم تجارة ، أو على الأقل أن يكون تجارة مباحة للجميع بلا قيد ولا شرط ولا مراقبة . كما يجب أن نسلم بأن واجب الحكومة يقضى عليها أن تحمي شباب البلاد من المعلم غير الصالح ، ومن المدرسة غير الصالحة . ومن تعليم يضر . فإذا سلمنا بهذه البديهيات وجب أن نقفل كل مدرسة لا تتوفر فيها شروط الصلاحية ، وأن تفتح مدرسة بغير رخصة . ولا تعطى هذه الرخصة الا بعد التأكد من صلاحية المكان ، وكفاية المهيّنين على شؤون المدرسة لتولى هذه المهمة الخطيرة . أما صلاحية المكان فيجب أن تتوفر فيه شروط الصحة ، مع استكمال جميع الأدوات والمعدّات الدراسية . وأما صلاحية المدرّسين فيشترط فيهم جميعا أن يكونوا حاصلين على شهادات تؤهلهم لهذه المهنة ، وأن يكونوا متمتعين بالسمعة الطيبة . كما يجب أن تثبت قدرة مؤسس المدرسة من الجهة المالية ليستطيع القيام بالنفقات الأولية في بدء حياة مدرسته حتى لا يضطر لكي يحصل على هذا المال الى اللجوء لغير المباح من الوسائل التجارية .

وقد اعتادت وزارة المعارف من عهد بعيد أن تخصص مبلغاً ضخماً لاعانة المدارس الأهلية^(١)، وهى توزع هذه الاعانات بناء على تقارير من مفتشيها عن حالة المدرسة وحالة المدرسين وعدد التلاميذ ... الخ . واعتقادى أنه قلباً تراعى الدقة الواجبة فى جمع هذه المعلومات . وقد نتجبه رغبة الوزير أو رغبة كبار الموظفين الى مساعدة مدرسة قبل أن يكتب التقرير الذى يقترح منح هذه الاعانة .

والواقع أن الوزارة تسرف الآن فى هذه الاعانة بعد أن أنشأت ما أنشأت من المدارس الابتدائية والثانوية والفنية، فزالت بذلك أكثر البواعث التى كانت تدفع اليها . وكان المعقول أن تقل هذه الاعانات تدريجاً مع ازدياد المدارس الحكومية، لا أن تزيد كما هو حاصل الآن .

وعندى أنه يجب أن يعاد النظر فى شروط هذه الاعانات ومقدارها، وأن ترفع الوزارة من مستوى شروطها الحالية لامكان منح هذه الاعانة . مع ايثار المدارس التى تديرها جمعيات خيرية محترمة منظمة، وأن تحرم من هذه الاعانة جميع المدارس التى أسسها أفراد لغرض تجارى ولا صلة لهم بالتعليم .



أما المدارس الأجنبية فقد ساعدت هى أيضاً على نشر التعليم والثقافة فى البلاد كما ساعدت على نشر اللغات الأجنبية المختلفة؛ ولكن كثرتها عاشت للآن بآثارها الامتيازات وبتأثير العادة مدارس أجنبية قاومت كل حركة ترمى الى تمصيرها، كما أهملت اهمالاً شديداً أمر تعليم تلاميذها لغة البلاد وتاريخها وثقافتها، واهتمت بتعليم لغة البلاد التى تنتمى هى اليها وحدها . وهذا تقصير كبير فى حق مصر وأهلها، بل هو تقصير كبير فى حقوق التلاميذ الذين يتعلمون فيها، مصريين كانوا أو أجانب . أما تقصيرها فى حق تلاميذها من المصريين فأمره واضح . وأما تقصيرها فى حق الأجانب فأنى لا أشك أنهم يستفيدون كثيراً وهم يعدون أنفسهم للاقامة فى هذه

(١) يقدّر هذا المبلغ فى ميزانية سنة ١٩٣٨ بـ ١٨٤٠٠٠٠ جنيه بزيادة ٩٢٠٠٠ عن سنة ١٩٣٧ .

البلاد والعمل لكسب عيشهم فيها من تعلم اللغة العربية والوقوف على تاريخ البلاد التي اختاروها وطنا ثانيا لهم . بل قد تدعوهم المصلحة المادية وحدها الى تعلم هذه اللغة ؛ لأنها لا شك تقوى أملهم في النجاح في أى عمل يتولونه في هذه البلاد . هذا فضلا عن أن معرفتهم اللغة العربية تساعدهم كثيرا على فهم الحياة المصرية والروح المصرية، وتقربهم من المصريين كما تقرب هؤلاء منهم؛ وفي هذا مصلحة الطرفين معا، ومصلحة البلاد التي يعيشون فيها . كذلك يجب أن تهتم هذه المدارس بتدريس تاريخ مصر وجغرافية هذه البلاد، لتؤلف في النهاية من الشبان المصريين ومن الشبان الأجانب الذين يتعلمون جيلا جديدا يسود فيه حسن التفاهم وعوامل الصداقة والإخاء .

والآن وقد انتبهنا من مناقشة رءوس المسائل العامة التي تتعلق بنظام التعليم في جميع أدواره، يحسن بنا بعد ذلك أن نبين باختصار وجوه نظرنا في بعض المسائل التي تتعلق بكل نوع من أنواعه . ويحسن لهذا الغرض أن نقسم التعليم الى ثلاثة أنواع أساسية تتفرع منها أنواع أخرى متصلة بها :

النوع الأول هو التعليم الإلزامي .

والنوع الثاني هو التعليم النظامي وأسميه الجامعي لأنه يجب أن يتمى بالجامعة .

والنوع الثالث هو التعليم الفني .

الفصل الثانى التعليم الإلزامى

حساب الماضى - ضرورة الاسراع فى نشره - خطر الفترة الانتقالية
والوصيلة لتخفيفه - مناهج هذا التعليم - لباس التلاميذ - كيف بنى
مدارس التعليم الإلزامى - مدارس الهواء الطلق - فتح أبواب مدارس
أخرى للتجاء - من تلاميذ هذا التعليم - تعليم الأيتام الذين تريد منهم
عن السن المقررة لهذا التعليم

بدأت الحكومة المصرية منذ سنة ١٩١٧ بالاهتمام بأمر التعليم الإلزامى ونشره
فى البلاد . فوضع عدلى باشا يكن وزير المعارف فى ٢١ مايو سنة ١٩١٧ تقريبا
وفايا عن « توسيع نطاق التعليم الأولى » جاء فى مقدمته ما يأتى :

” أصبحت الحاجة شديدة الى أن يتعلم السواد الأعظم من الأمة تعليما أوليا
يلائم حالهم ؛ لأنهم يحتاجون اليه فى أمورهم الاجتماعية والاقتصادية ، فضلا عن
حاجتهم اليه بصفته تعليما ينفعهم فى شؤونهم العقلية . وجاء الوقت الذى ينبغى
أن يشرع فيه بالأخذ فى أسباب ذلك التعليم باعتبار أنه أمر تقرر أن تقوم الحكومة
بتنفيذه . ولم يكن ضرر الأتية بالنسبة لأفراد الأهالى المصريين مقصورا على ما له
علاقة بأحوالهم الشخصية . بل إنا نشاهد أن الضرر قد يتعدى ذلك بدرجة أخذته
فى الزيادة على التسوالى والاستمرار فى كل مشروع يكون الغرض منه تحسين حال
البلاد من الجهة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية . فرى أن هذه الأتية
المنتشرة فيهم تعوق تقدم البلاد من هذه الوجوه . وتحول دون نجاح هذه المشروعات
والاستفادة منها على الوجه الأكمل “ .

وجاء فيه تخلصا لهذا المشروع ما يأتى :

”وإذا سلمنا أن التعليم الأولي من الأمور التي يجب أن تعنى الحكومة المصرية في الظروف الحاضرة بالانفاق عليها عن سعة ، فلا شك أنه بهذا المشروع توسع دائرة هذا التعليم على أقصى ما يستطيع ، وهكذا تطارد الأمية والجهالة في الأمة . ويخطو القطر خطوات محسوسة نحو تعميم التعليم في أبنائه وبناته ؛ فإن هذا المشروع يكفل إيجاد المدارس الكافية لتعليم ٨٠ في المائة من الذكور و ٥٠ في المائة من الإناث تعليماً أولياً على الأقل . وزيادة نسبة التعليم في الشعب المصرى لهذه الدرجة تنهض بالقطر نهضة تجعله يستفيد الفائدة التامة من مميزاته النادرة وموارده التي لا نظير لها “ .

أما الخطوة الثانية فكانت في سنة ١٩٢٥ حينما أصدر على ماهر باشا وزير المعارف اذ ذاك قراراً في ٢٧ يونيو بتأليف لجنة لاعداد مشروع قانون للتعليم الإلزامي يشمل اختصاص كل من وزارة المعارف ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية ، وما يتطلبه هذا المشروع من النفقات وتحديد درجة مشاركة هذه المجالس . فوضعت هذه اللجنة تقريراً قيمياً تناول جميع هذه المسائل بالبحث المستفيض ، ورسمت مشروعا كاملاً لتعميم التعليم الإلزامي في أنحاء القطر في مدة عشر سنوات ، وقدرت نفقات السنة الأولى بمبلغ ٢٥٧,٦٤٨ جنيه تصل في السنة العاشرة الى ١٠٠,٣٧٠,٣٧٠ جنيه . وقدرت اللجنة عدد المدارس اللازم انشاؤها لتعميم هذا التعليم بـ ٨٢٠ مدرسة قررت أن ينشأ منها ٨٢١ مدرسة كل سنة على مدى العشر السنوات . وقدرت أن نفقات المدرسة الواحدة لا تزيد عن ٣٦٦ جنيه في السنة . كما قررت نصاب مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية من نفقات هذا التعليم ونفقات انشاء المدارس ، ووضعت اللجنة مشروع قانون كامل لهذا الغرض . هذا ما قرره هذه اللجنة في سنة ١٩٢٥ لنشر التعليم الإلزامي على مدى عشر سنوات . ولو اتبعت قراراتها لعمت بركات هذا التعليم جميع أطفال القطر من أقصاه الى أقصاه من ثلاث سنوات مضت . فلننظر بعد ذلك ماذا عملنا للآن ؟ أثبت الاحصاء الأخير أن عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم

الالزامى (٧-١٢ سنة) يبلغ ٢,٦٨٥,٠٠٠ يتعلم منهم الان بالمدارس الأولية والمكاتب العامة بحسب الاحصاء ٨٨٧,٧٧٣ ومعنى هذا أننا نعلم ٣٣ فى المائة ممن يجب أن نعلمهم . وقد وقفنا عند هذه النتيجة المحزنة لأننا بدلا من أن ننشئ ٨٢٠ مدرسة سنويا كما قررت لجنة سنة ١٩٢٥ أنشأنا ٨٠ مدرسة سنويا . ولو سارت الحكومة على هذه السياسة فلم تنشئ سنويا الا هذا العدد لاحتجنا الى ٣٧ سنة كاملة من الآن لتعميم التعليم الالزامى فى القطر . هذه هى النتيجة المحزنة التى وصلنا اليها بعد إحدى وعشرين سنة من مشروع عدلى باشا وبعد ثلاث عشرة سنة من مشروع ماهر باشا . كل هذا لأن الحكومة قليلة الاهتمام بالتعليم الالزامى ، وهو فى الواقع أول خطوات التعليم والزمها وأحقها بعناية كل حكومة رشيدة . ونحن اذا سلمنا بمبدأ واضح لا يحتاج الى صحتة الى دليل ، وهو أن تعليم الشعب القراءة والكتابة هو أول خطوة من خطوات تربيته ، اذا أننا نمكنه بهذه الوسيلة الفعالة من ادراك كل ما نريد تلقينه من الحقائق والنصائح والارشادات ، اذا سلمنا بهذا المبدأ الأساسى أدركنا فى الحال أهمية التعليم الالزامى ووجوب العناية به . نحن نعلم بعض أفراد الشعب الآن ، ونطلب منهم بعد ذلك أن يكونوا رسل دعوة وارشاد الى جميع سكان بلادهم . ولكن كيف تم هذه الدعوة ، وكيف نفقح أفراد الشعب بفائدتها اذا كانوا يجهلون حتى رسم الحروف ! . ما فائدة الدعوة الى النظافة ، الى اتباع الارشادات التى تكفل صحة الأفراد والجماعات ، اذا كان هؤلاء الأفراد وهذه الجماعات التى تتألف منهم يجهلون حتى أبسط مبادئ قوانين الصحة ! . وكيف ندعو الناس الى الاقتصاد وتدير أمور معاشهم وحماية مستقبل أولادهم اذا كانوا لا يعرفون أبسط عمليات الحساب ! . وكيف نريد نشر مبادئ الثقافة اذا كانت أهم وسيلة لهذا النشر ، وهى القراءة والكتابة ، لا يعرفها الآن كثرة مواطنينا ! . ولما اذا حاول الآن أن أقيم الدليل على أهمية التعليم الالزامى وقد صارت ضرورته من البديهيات ! . إني أمل أن تكون قد انتهت هذه المناقشات التى كانت تثار منذ نحو عشرين سنة حول ضرورة التعليم الالزامى أو عدم ضرورته ، كما كانت تثار منذ

نحو ثلاثين عاما حول تعليم البنات أمفيد هو أم مضر، وأن يكون قد اقتنع أولئك الذين كانوا يرون بكل اخلاص وحسن نية أن تعميم التعليم في مصر مضرّ بأهم مصالحها، ومدعاة لتحويل الزراع والفلاحين من النبط الى المدينة، ومن المحراث الى القلم. إن هذا الخطر موجود فعلا وقد عانت كل البلاد عند بدء ادخال نظام التعليم الالزامى فيها، وهو يزيد أو يقل بطول المدة التي ينفذ فيها هذا النظام او قصرها في كل بلد؛ لأن خطره ليس ناشئا عن التعليم بالذات، ولكنه ناشئ عن تمييز طائفة بالتعليم على طائفة أخرى، فتستكف الطائفة المتأزاة أن تستغل بما يشغل به غيرها من الأعمال. ولذلك كان خطر التعليم الالزامى في أن ينفذ بالتدرج البطيء في كل قرية أو بلد أو منطقة. ذلك لأنه يترتب على هذا التدرج البطيء أن يتعلم في كل سنة قلة صغيرة من أطفال القرية الواحدة، فيمتازون في الحال في مظهرهم وفي عقليتهم عن الأطفال الآخرين الذين لم تنح لهم فرصة التعلم، وبذلك يأنف هؤلاء الأطفال الذين تعلموا من أن يعملوا ما يعمله أقرانهم. ولكننا اذا أردنا أن نتق هذا الخطر وجب أن نقصر أمد هذه الفترة الانتقالية؛ لنستطيع أن نعلم في فترة قصيرة جميع أطفال القرية أو الحى بحيث يتساوون جميعا في التعلم دفعة واحدة، وبذلك تقضى على هذا الخطر الناشئ من تمييز فريق على فريق من أولاد القرية الواحدة وهم من طبقة واحدة ومن مستوى اجتماعى واحد ويشغل أبائهم بصناعة واحدة. واني أعتقد أن الاسراع في تعميم التعليم الالزامى في أنحاء القطر مسألة هامة ترتبط بها مشكلة اجتماعية كبيرة. ولهذا أرى أن سياسة البطء التي تسير عليها وزارة المعارف في هذا الشأن سياسة خطيرة؛ لأنه يترتب عليها أننا نبعد جميع هؤلاء الأطفال الذين نعلمهم تدريجيا في القرى من الحقول التي كانوا يشتغلون فيها قبل تعليمهم الى المدن حيث لا عمل لهم. وهذا الجيش من الشبان الذين نحكم عليهم بالتعطيل الدائم باتباع هذه السياسة يزيد عدده سنة بعد سنة بانتشار التعليم الالزامى بالطريقة البطيئة التي تسير عليها الآن. وهذه مشكلة معقدة صعبة الحل. فان اراد الحكومة لا يتسع لتعميم التعليم الالزامى في أنحاء القطر في سنة

أوستين أو خمس ، والسير على الطريقة البطيئة المتبعة الآن يؤدي الى النتائج التي شرحناها . فما هو حل هذه المشكلة ؟ .

في رأيي أن هذا الحل موقوف على تغيير سياسة التعليم المتبعة الآن ؛ فيجب أولاً أن تزيد مخصصات التعليم الإلزامي زيادة كبيرة كما ذكرت آنفاً . وأظن أن الحكومة لا تعاني مشقة بعد ذلك في إيجاد المعلمين ، فإن عدد الصالحين منهم للتعليم الإلزامي وافر ، بل يوجد منهم في الوقت الحاضر ١٦٠٠٠ معلم ومعلمة لا عمل لهم . وهذا وحده غير كاف لنشر هذا التعليم بالسرعة المطلوبة . إنى أعتقد أنه إذا أرادت الحكومة أن تخفف من الأخطار التي شرحتها فليها أن تتبع الخطوات الآتية :

(أولاً) أن تحدد الحكومة ما يمكنها تخصيصه من المال سنوياً للتعليم الإلزامي لمدة عشر سنوات مثلاً .

(ثانياً) أن تقدر عدد ما تستطيع إنشاء بهذا القدر من المال سنوياً من المدارس مع بيان سعة كل مدرسة ، بعد أن تعمل حساب المدارس الموجودة فعلاً وما تحتاج إليه من النفقات لإدارتها سنوياً .

(ثالثاً) يمكن وزارة المعارف أن تعرف بالضبط في مدى عشر سنوات ما يمكن أن تنشئه من المدارس الجديدة للتعليم الإلزامي في كل سنة منها وعدد التلاميذ الذين تسعهم هذه المدارس .

(رابعاً) يبق على وزارة المعارف بعد ذلك أن تعين أمكنة المدارس التي تنشئها كل سنة في مدة العشر سنوات ، وما هي السياسة التي تتبعها في تقرير أمكنة هذه المدارس طول هذه الفترة . وهذه هي المهمة الشاقة في سبيل رسم خطة التعليم الإلزامي وطريقة نشره في أنحاء القطر على أحسن الوجوه .

إن الوزارة تجرى في الوقت الحاضر على غير قاعدة في اختيار أمكنة المدارس التي تنشئها ؛ فهي تنشئ في هذه السنة مدرسة في دمياط وأخرى في قنا ، وفي السنة التالية مدرسة في أسيوط وأخرى في دمنهور ، ولا نستطيع ولا نستطيع أحد أن

يعرف حتى المسؤولون أنفسهم عن تقرير هذه السياسة ما هي القاعدة التي جعلتهم يختارون مدينة أو قرية بالذات دون أخرى ! .

ورأى أن أمثل الطرق لنشر التعليم الإلزامى هي أن يقسم القطر بأكمله إلى عدة مناطق بحسب عدد السنين التي يثبت أن الحكومة تستطيع في مداها إتمام تنفيذه بأكمله . ويجب أن يراعى في تحديد هذه المناطق إمكان تنفيذ نظام هذا التعليم في المنطقة بأكملها في سنة واحدة . ويمكن أن يراعى في هذا التقسيم أن تشمل المنطقة الواحدة جزءاً أو جزأين أو ثلاثة من أقاليم جغرافية مختلفة ، ولكنها يجب أن تشمل مدناً أو قرى بأكملها . ويسوغ الأخذ بهذه الطريقة ما ذكرناه آنفاً من أن الغرض منها هو ألا يميز بين أطفال القرية الواحدة أو المدينة الواحدة ، لما ينتج عن ذلك من الأضرار التي ذكرناها . ويخيل إلى أنه يجب أن نبدأ بتنفيذ التعليم الإلزامي في المدن أولاً . وهذا ليس بالأمر الصعب لكثرة المدارس فيها ، وكثرة توافر الأمكنة الصالحة بها ، ثم نبدأ بعد ذلك في تنفيذه في الأقاليم بحيث يراعى في ذلك العدل المستطاع في تعيين هذه المناطق وفي التواريخ الذي ينفذ التعليم الإلزامي فيها .

قد يعترض على هذا بأنه سيحكم بهذه الطريقة على بعض المناطق ألا ينفذ فيها التعليم الإلزامي إلا بعد عشر سنوات ، في حين أنه ينفذ في مناطق أخرى في السنة الأولى . هذا صحيح ، ولكن الطريقة المتبعة الآن لا تمنع هذا الظلم ، فانه يترتب عليها أن يحرم أطفال كثيرون من أهل هذا القطر من التعلم قبل عشرين أو ثلاثين سنة . وهي تقضي بظلم أكبر ، إذ تعلم بعض أطفال القرية الواحدة وتحرم آخرون في الوقت نفسه من التعليم وهم جميعاً سواء . وليس في الامكان احتراع طريقة أخرى تستطيع الحكومة بها أن تنفذ التعليم الإلزامي مرة واحدة ، فتنسوى بين جميع الأطفال بين عشية وضحاها . وعلى هذا الطريقة التي أقترحها الآن هي في نظري أقرب الطرق إلى العدل ، وأقربها إلى نشر التعليم في أقصر مدة ممكنة ، وهي وحدها التي تكفل منع التمييز بين أطفال القرية الواحدة أو المدينة الواحدة . وقد

أشرت الى خطر هذا التمييز بما فيه الكفاية . على أن في استطاعة مجالس المديرية والمحاسن المحلية والبلدية أن يقوم كل منها بواجبه في ضرورة نشر التعليم الازامى في دائرته، وبذلك لا يحرم في أى وقت أى إقليم من مزايا التعليم الازامى اذا اتبعت الطريقة التى أقترحها والتي ترمى الى حصر مجهودات الحكومة نفسها في منطقة معينة كل سنة، حتى ينفذ التعليم الازامى في جميع أنحاء القطر . وعلى الحكومة أن تسعى جهدها لحل هذه المجالس المختلفة على أن تقوم بأقصى مجهود في سبيل نشر التعليم الازامى في دوائر اختصاصها .

واعتقادی أنه لو أخذت الحكومة بنظرية وجوب تخصيص أكبر قسط ممكن من المال مما تخصصه الآن للتعليم، أو مما تستطيع إضافته الى هذه المخصصات، فإنه لا تنقضى عشر سنوات حتى ينفذ التعليم الاجبارى في أنحاء القطر، وأكثر من ذلك أنه ينفذ بطريقة تاتى بكل الفائدة، وتمنع أكثر الضرر .



أشعر بعد ذلك أنه لا ضرورة لاطالة الكلام في اختيار المدرسين الصالحين، أو في تحديد برنامج التعليم الازامى بعد أن أفضت في الكلام على هذا الموضوع في مقدمة هذا البحث . ولكنى أكتفى هنا بأن أشير الى ضرورة العناية بتلقين مبادئ الصحة العامة، وتعويد أطفال هذه المدارس النظافة . والافلاع عن العادات السيئة المنافية للدين أو للأداب أو للذوق العام أو المصرة بالصحة . كذلك يجب تلقينهم بعض المبادئ الزراعية ان كانوا من سكان القرى . أو بعض المبادئ الصناعية ان كانوا من سكان المناطق الصناعية . ويجب أن نشر بينهم مبدأ قويا هو أنه لا عيب في أن يشتغلوا بما يشتغل به آباؤهم ، بل لا عيب في اتخاذ أية صناعة أو مهنة . وإنما العيب كله في عدم العمل والركون الى الكسل . يجب أن نبث فيهم أنه ليس من الكرامة أن يعيش الانسان عالة على أهله وذويه . بل عليه أن يكسب ما يقوم بشؤونهم من أى مهنة أو صناعة أو عمل مشروع . وأن الزراعة والصناعة مهن

شريفة، وليس مقام الحزات أو النجار أو الحداد بأقل من مقام الكاتب أو الساعى أو موظف الحكومة .



ولا أرى مع هذا مسوغاً لأن نشتط عليهم أن يلبسوا فى هذه المدارس إلا اللباس النظيف ، وآلا نحمل أهلهم أعباء لا يستطيعونها بأن نلزمهم بالباسهم ما لا يستطيعون شراءه ، أو ما يستطيعونه بتضحية فى مرافق حياتهم الأخرى . يجب أن يلبسوا ما شاءوا بشرط أن يكون لباسهم نظيفاً . والنظافة سهلة ما دام الماء متوافراً والصابون رخيصاً . وإنى أفضل أن يبقى أطفال التعليم الإلزامى على زيهم الأصيل ، وأن يكسبوا من المدرسة عادة النظافة المستحبة . كذلك يجب أن يراعى فى ساعات العمل بالمدرسة الإلزامية ألا تطول مدة الدراسة فيها عن أربع ساعات ، فيستطيع الطفل أن يشغل مع أهله فى المدة الباقية من النهار ، فلا تمنع الأب من أن يستفيد من عمل ابنه ، ولا تقطع الولد مدة طويلة من حياته عن الاشتغال بما يشغل به أبوه وإخوته ، فيستكف فى المستقبل أن يشغل معهم ، ونستفيد بهذه الطريقة من استعمال المدرسة لتعليم طائفتين من الأطفال ، طائفة تدرس فى الصباح ، وأخرى بعد الظهر ، ويمكن أن يخصص الصباح للصبيان ، وما بعد الظهر للبنات مثلاً . كذلك يجب أن يراعى فى الإجازة السنوية أن تكون فى الفترة التى تريد فيها حاجة الآباء الى مساعدة أولادهم . فالفلاح مثلاً يحتاج الى مساعدة أولاده فى زمن الحصاد وفى زمن جنى القطن ، فيجب أن يراعى ذلك عند تحديد إجازة المدارس القروية وهلم جرا .



وإذا كانت نفقات بناء مدارس التعليم الإلزامى تستنفد أكبر جزء من المبالغ المخصصة لهذا التعليم ، يحسن أن نشير هنا الى ما نعتقد الخطأ المثل فى هذا الشأن . لا داعى لأن تنفق الحكومة المبالغ الضخمة فى بناء هذه المدارس ، بل يجب أن يكون البناء بسيطاً متواضعاً مستكلاً للضرورة من أسباب الراحة والصحة ، فإن

الخفيض من نفقات البناء يترتب عليه اكثار عدد هذه المدارس . ويجب ألا يغيب عنا أيضا أننا نحسن الى تلاميذ هذه المدارس اذا قلنا بقدر الامكان الفوارق بين حياتهم المنزلية وحياتهم المدرسية ؛ فيلزم أن يتشابه البيت والمدرسة . ويمكن أن تتماز في هذا الدور المدرسة عن البيت بنظافتها وتوافر أسباب الراحة والصحة فيها . فاذا يمنع وزارة المعارف أن تبني مدارسها الريفية بالطين كما يبنى الفلاحون بيوتهم الآن . والبناء بهذه الطريقة يقاوم فصل الزمن مدة طويلة . وما بعض المباني المصرية القديمة والرومانية التي بقيت قائمة للآن الا دليل مقنع على ذلك . والبناء بهذه الطريقة يكفل للأطفال أكثر من البناء بأية مادة أخرى أن يتفكروا هواء رطبا في أشد الأيام حرارة ؛ فان حرارة الشمس لا تنفذ في مادة الطين كما تنفذ في غيرها من مواد البناء . ويمكن لحياء المدرسة التي تبني بهذه الطريقة مدة طويلة من الزمن أن تبنى أساسها وحده بالآجر (الطوب الأحمر) .

على أنى لا أرى ما يمنع الحكومة من القيام بتجربة جديدة هي عدم بناء مدارس في بعض الجهات . وأن تسج على منوال مدارس الخلاء والهواء الطلق التي أخذت تنتشر في أوروبا حتى في البلاد الباردة منها . وهم يكتفون في أوروبا بإنشاء المظلات حول قطعة الأرض التي تخصص للمدرسة . لتبقى الأطفال المطر أو شدة الريح . ويمكن أن نقيم المظلات عندنا لتبقى الأطفال حرارة الشمس ووجهها ، بل يمكن عندنا أن نزرع الأشجار المظلة في قطعة الأرض التي نخصصها لذلك . ونقيم مظلات مؤقتة من الحصر أو القماش حتى ينمو هذا الشجر فيظل . ويمكن أن نبنى قاعة واحدة في هذه الأرض تحفظ في ركن منها سجلات المدرسة وأدواتها . ويستعملها ناظر المدرسة ومدرسوها . وتبنى في ركن صغير منها محل الراحة ودورة المياه . أعتقد أننا بهذه الطريقة نوفر مبالغ جسيمة تنفقها الآن في بناء مدارس تزيد كثيرا عن مطالبنا . ونساعد بذلك على زيادة نشر هذا التعليم . كما تساعد على تمتع أطفالنا طول مدة الدراسة بالهواء الطلق المتجدد . ولا نعوقهم الترف النفسي في هذه الفترة . فلا تقوى أجسامهم بعد ذلك على تحمل مشقات أعمال الحقل .



بعد نهاية المدة المقررة للتعليم الإلزامى يجب أن ترضى كثرة المتعلمين بهذا القدر مما تعلموه؛ إذ هو سيساعدهم حتماً على أن يعيشوا أكثر رغداً من عيشة آبائهم، فقد صاروا أكثر استعداداً منهم للكفاح في معترك الحياة، وحصلوا من مبادئ القراءة والكتابة على ما يساعدهم على تنمية مداركهم ومواردهم على مر الزمان بالاطلاع والمشاهدة. أما القليلون منهم الذين يثبت حسن استعدادهم وتبرز فيهم ميزات خاصة وتبدو فيهم علامات النشاط الفكرى والعقل. فيجب أن يفتح لهم باب الازدياد من التعلم بإيجاد الاتصال بين هذا التعليم الإلزامى والمدارس الابتدائية من جهة. وبتفتح مدارس زراعية وصناعية خاصة يدخلها من امتازوا بالنجاح الباهر في التعليم الإلزامى من جهة أخرى. ويجب لهذا الغرض أن تفتح عدة مدارس صناعية وزراعية يعلم فيها لمدة سنتين أو ثلاث سنين أكثر مما يمكن تعليمه من مبادئ الزراعة والصناعة التى يمكن لهؤلاء الأطفال فهمها وإدراكها. وبهذا لا نسد باب العلم أمام جميع أطفال التعليم الإلزامى بعد نهاية مدته. ولكن يجب أن نتأكد بجميع الوسائل الممكنة من حسن اعتماد من نمنحه هذه الفرصة كي يستفيد منها. حتى لا ينتهى الأمر في المستقبل بزيادة عدد هذه المدارس الزراعية أو الصناعية عن حاجة البلاد. وبزيادة أكثر الأطفال عن العمل مدة طويلة، فتملكهم رغبة التوظيف وكراهة العمل بأيديهم في الزراعة أو الصناعة. ولذلك أرى أن يكون التعليم في هذه المدارس الزراعية أو الصناعية التى ننشئها لتلاميذ التعليم الإلزامى عملياً يستغل التلاميذ فيه بأيديهم، ويجب أن يطلع كل منهم أثناء الدراسة بمزرعة من مزارع الأفراد أو مزارع الحكومة أو بمصنع من المصانع. ولهذا أرى أنه يحسن أن تلحق هذه المدارس ببعض المزارع أو المصانع التى يجب أن يستغل فيها التلاميذ بصفة صبية فترة من النهار وفي شطر من إجازاتهم السنوية.

كلمة أخرى قبل الانتهاء من موضوع التعليم الإلزامى. يقضى قانون هذا التعليم أن يتعلم الأولاد والبنات الذين تتراوح أعمارهم بين تمام السنة السابعة وتتمام

الثانية عشرة اجباريا وعلى حساب الحكومة . ولانى أعتقد أنه يحسن بنا أن نعطي فرصة التعلم بطريقة اختيارية من يريدونه من أفراد الشعب الذين لا يشملهم هذا القانون . نحسن كثيرا اذا نحن خصصنا ساعتين من الليل لتعليم من يريدون التعلم من الشبان بعد نهاية سن التعليم الإلزامى الى سن معينة ؛ فنقرر مشلا أننا نسمح لجميع الأفراد الذين تزيد سنهم عن ١٢ سنة وتقل عن ٢٠ سنة بحضور هذه الدروس . وأعتقد أن تنفيذ مثل هذا النظام في المدن مستطاع لكثرة المدارس التي يمكن استعمالها في الليل فيها . ولو عممنا هذا النظام في جميع المدن لأمكننا، في مدة قصيرة وبأقل النفقات والمجهودات، تحسين نسبة من يقرءون ويكتبون من أفراد الشعب في زمن قصير .

الفصل الثالث

التعليم الجامعى

التعليم الابتدائى والثانوى والعالى — وجوب إيجاد التناسق بين هذه المراحل —
الامتحانات والشهادات الدراسية — عدد تلاميذ الفرق — الأقسام الداخلية —
النظام فى المدارس — التلاميذ والسياسة — الاشراف فى نقل نظائر المدارس
ومعظمها — الجامعة ووجوب المحافظة على استقلالها — البعثات العلمية

اخترت هذا الاسم لهذا النوع من التعليم لأنى أرى ضرورة انتهائه بالجامعة .
وهو يشمل التعليم الابتدائى والتعليم الثانوى والتعليم العالى . وقد أبديت بشأن جميع
أقسام هذا التعليم ما أريد من الآراء عند بحث الأسس العامة الخاصة بالتعليم بكل
أجزائه . وأكتفى هنا بالملاحظات الاتية :

(أولا) أن يحدد جميع من أتم سلسلة من حلقة هذه الدراسة المكان الذى
يطلبونه فى السلسلة التالية ، بمعنى أنه يجب أن توجد عمال كافية فى المدارس
الثانوية لمن ينتهى بنجاح من الدراسة الابتدائية ، وأن يحدد من يتقنون بنجاح من
الدراسة الثانوية الأمكنة اللازمة لهم فى المدارس العالية . مندمجة فى الجامعة أو منفصلة
عنها . والسبب فى ذلك هو أن جميع مراحل هذا التعليم بمثابة حلقات من
سلسلة واحدة ، وهو يتنوع وطبيعته لا يهيئ الاستعداد لمن أتم مرحلة أو مرحلتين
من مراحل الأولى أن يكسب عيشه فى المستقبل بما تعلم . وآخر حلقاته وهو
التعليم العالى هو وحده الذى يعد من أتمه للحياة ويسلمه بالأسلحة التى تمكنه من
النجاح فى معتركها . ماذا يستطيع أن يعمل شاب أتم دراسته الابتدائية وهو لم يتعلم
الامبادئ من بعض علوم لا تؤهله لتولى أى عمل ولا تعدّه لأية مهنة ! بل ماذا
يستطيع أن يعمل متخرجو المدارس الثانوية وهم بطبيعة الحال أكثر استعدادا

للجهاد وأكثر تعلما وتجربة ! . لقد كانت تسير الحكومة منذ زمن غير بعيد على قبول بعض هؤلاء في وظائفها الكتابية ، ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك الآن بعد أن أنشأت الكثير من المدارس التجارية المختلفة . واضطرت الى أن تعين من متخرجي هذه المدارس في الوظائف الكتابية . وحسنا تفعل ! فقد أصبحت هذه الوظائف الكتابية تحتاج الى من تتوفر فيهم كفاية خاصة ؛ ومتخرجو التجارة هم بلا شك أحق من يتولاهم . وقد يخرج الكثيرون من الذين أتموا التعليم الثانوي في تولى كثير من الوظائف حكومية كانت أو أهلية لو وجدت فيهم رغبة الاطلاع والاستفادة من تجارب الحياة ومتابعة التعلم بعد المدرسة . ويوجد من أمتالم كثيرون في البلاد الأجنبية المختلفة وصلوا بكدهم ومثابرتهم في أن يعلموا أنفسهم وأن يستفيدوا من علم رؤسائهم وتجاربهم الى أرقى الوظائف بل الى قمة المجد . وصلوا الى هذه الدرجة لأنهم تواضعوا أول الأمر وقبلوا أصغر الوظائف وكدوا واجتهدوا في كل عمل تولوه مهما كان حقيرا . وبذلك نجحوا في النهاية . وكثيرا ما نسمع أن فلانا المالى الكبير الذى وصل فى النهاية الى جمع الملايين بدأ حياته عاملا بسيطا فى مصنع من المصانع أو خادما فى بنك من البنوك . ولكنى أخشى ألا يكون هذا مستقبل كثيرة شبابنا الذين يقومون دراستهم الثانوية ؛ فان طريقة تعليمهم لم تهيئهم لهذا المستقبل ؛ فهم لم ترب فيهم صفات الاستقلال والتواضع وحب الاطلاع والاستمرار على الاستفادة من تجربة الحياة والطموح والمغامرة . ولذلك يجب أن يسمح النظام المتبع فى هذا النوع من التعليم هؤلاء بأن يدخلوا المدرسة العالية من أرادوا ذلك . ولهذا أيضا يجب إيجاد التناسق بين عدد الأمكنة فى المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية والمدارس العالية . وهذا التناسق معدوم عندنا الآن . فنحن نسمع الضجة الهائلة التى يثيرها التلاميذ وآباؤهم فى بدء كل عام دراسى بسبب عدم وجود الأماكن الكافية فى المدارس الثانوية لمن أتموا الدراسة الابتدائية . وعدم وجود الأماكن فى المدارس العالية لمن أتموا الدراسة الثانوية . وستستمر هذه الضجة مادام هذا النظام قائما . وسنوجد فى هذه الحالة جيشا آخر من المتعطلين الذين

لم يستطيعوا اتمام دراستهم لعدم وجود المكان اللازم لهم . وهذا الجيش يزداد عاما بعد عام ، لأننا أنشأنا في العشرين سنة الأخيرة عددا كبيرا من المدارس الابتدائية ، وعددا أقل منه من المدارس الثانوية . وعددا لا يذكر من المدارس العالية في طول هذه الفترة . هذا هو سر الفوضى التي نشاهد آثارها الآن في نظام تعليمنا .

(ثانيًا) يجب لايجاد هذا التناقص المرغوب فيه بين أجزاء التعليم ألا ننشئ مدرسة ابتدائية أو ثانوية من الآن الا بعد أن ننشئ عددا من المدارس العالية ، لتسع هذه المدارس من يرغبون في اتمام التعليم العالي بعد أن أتموا التعليم الثانوي .

فإذا أردنا بعد ذلك زيادة المعلمين أنشأنا مرة واحدة في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية الأمتنة التي تسع هذه الزيادة . فيجب عندنا ما نفكر في انشاء مدرسة ابتدائية أن نفكر بعد قليل من الزمن في أن ننشئ مدرسة ثانوية وأن نستعد لانشاء مدرسة عالية ، أو نزيد من أماكن التلاميذ في المدارس العالية الموجودة بقدر من ستخرج المدرسة الجديدة . بل يحسن أن نجري على تلك السياسة المعمول بها في بعض البلاد الأخرى والتي كانت معمولا بها في مصر في بعض الأحيان ، وهي أن ننشئ بجانب كل مدرسة ثانوية جديدة مدرسة ابتدائية لتكون المدرستان وحدة واحدة ، كما كانت قديما المدرسة التوفيقية بقسميها الانجليزي والفرنسي تتألف من مدرستين ابتدائيتين ومن مدرستين ثانويتين . فالتأهلا نقصى على حرمان تلاميذ المدارس الابتدائية من التعليم الثانوي . ويكفى بعد ذلك أن نوجد التناقص بين هذه الوحدات وبين التعليم العالي . وإذا أردنا أن نقصى على عدم التناقص هذا بسرعة كبيرة فما علينا الا أن نحول في الحال بعض المدارس الابتدائية الحالية الى مدارس ابتدائية صناعية أو زراعية من النوع الذى أشرت إليه عند الكلام على التعليم الازمى .

وانى أشعر أن هذا الحل أقرب الى الفائدة والى مصلحة الأطفال والآباء ومصحة البلاد من كل حل آخر .

(ثالثًا) يجب أن يراعى في هذا التعليم جميع أجزائه ألا يزيد عدد الفرقة عن الحدة المعقول الذى يسمح للدرس بمراقبة سير تلاميذه ، والذي يمكنه من متابعة

الإشراف عليهم وتعهدهم وإدراكه مواطن الضعف والقوة في كل منهم . فان هذا الاتصال المباشر المستمر بين الأستاذ وتلاميذه هو سر النجاح اذا ما توافرت معه الكفاية العلمية والخلفية في المدرس . وقد سارت وزارة المعارف في العهد الأخير على سياسة سيئة في جميع مدارسها ابتدائية كانت أو ثانوية أو عالية ، وهى الانكار من تلاميذ الفرق زيادة عن الحد المعقول أمام أى الحاح من الآباء . وهى سياسة سيئة كما قلت ؛ لأن الانكار من عدد التلاميذ في كل فرقة يفقد الاتصال الواجب بين التلاميذ والمدرس ، فلا يتمكن المدرس من مراقبة تلاميذه وتعهدهم بالعناية اللازمة . وقد أضر ذلك بالتعليم ضررا بليغا وخفض مستواه الى الحد الأدنى . فقد أجمع المشتغلون بمسائل التربية والتعليم على وجوب تحديد عدد كل فرقة بالقدر الذى يسمح للمدرس بتأدية عمله على أتم وجه ، وانفقوا جميعا على حد معين لاستطاعة المدرس . ورجال الفن في وزارة المعارف يعلمون ذلك ، ولكنهم ساروا على هذه السياسة بحشر التلاميذ حشرا لا يحسب استطاعة تعهد المدرس لهم ولكن بحسب سعة مكان المدرسة . ساروا على هذه السياسة تحت ضغط بعض الوزراء الذين أرادوا ، كما أشرت سابقا ، أن يكسبوا تصفيق الجماهير حتى لو كان ثمن هذا التصفيق افساد التعليم نفسه . نسمع أن هناك فرقا ببعض المدارس حشر فيها مائة تلميذ . فهل يستطيع مدرس مهما كان جبار الجسم والعقل . ومهما ضخم بصحته في سبيل تلاميذه أن يراقب هذا العدد وأن يقرأ ما يطلب اليهم من الموضوعات المنزلية ! بل أكثر من ذلك هل يستطيع أن يعرف أسماءهم أو يتذكر وجوههم ؟ !



واذا كانت هذه الآراء التى ذكرتها من وجوب إيجاد التناسق بين أجزاء هذا التعليم مفهومة ومقبولة ، فما فائدة هذه الاجراءات التى نتخذ الآن لامتحان تلاميذ الفرق النهائية من التعليم الابتدائى ، ولامتحان الفرق النهائية من التعليم الثانوى ! الى أى غرض نرمى بهذه الشهادات التى نسميها الابتدائية وشهادة الكفاءة وشهادة البكلوريا ، والتى تعطى بعد امتحانات عامة تحاط بكثير من المظاهر الرسمية . فتوهم

التلاميذ والآباء أن أبناءهم وصلوا من التعليم الى درجة يمكنهم أن يغتبطوا بها ويقفوا عندها !! قد نرضى أن تقام بعض هذه المظاهر لشهادة البكلوريا ، ولكن ما فائدتها في نهاية التعليم الابتدائي وفي وسط التعليم الثانوي ! واعتقادي أنه يجب أن يتحضر الذين أتموا دراستهم الابتدائية في مدارسهم كما يتحضر في الفرق التي قبلها ، وأن يعطيهم ناظر المدرسة الشهادة التي تدل على نجاحهم . وإذا أرادت وزارة المعارف أن توحد هذا الامتحان بتوحيد الأسئلة لجميع المدارس ، وأن تعمل نظاما لمراقبة هذه الامتحانات ، فلتفضل . ولكن ما يحصل الآن من ازعاج التلاميذ والمدرسين بنقلهم من بلاد الى أخرى لتمضية هذا الامتحان في حرارة الصيف المحرقة وحشرهم في أماكن تقام للضرورة تحت الخيام أو غيرها عمل لا فائدة منه ، بل هو عبث ضار لا مسوغ له . وهذه الشهادة التي يمضيها وزير المعارف والتي ينشر عنها في الجريدة الرسمية شهادة خادعة ولا قيمة لها الا اعطاء حاملها الفرصة أن يلتحق بمدرسة ثانوية . وقد يأتي الوقت — بل أظنه قد أتى — الذي تختار فيه كل مدرسة ثانوية من ترى لياقته من يتقدمون لها من الذين أتموا الدراسة الابتدائية دون نظر الى نتيجة الامتحانات السابقة . وقد تكون هذه خطوة مباركة ؛ لأنه لا شك في أنه أمام كثرة المتقدمين لكل مدرسة ثانوية يحق لهذه المدارس أن تختار من هم أصلح من غيرهم ، كما يحق للدارس العالية أيضا أن تفعل مثل ذلك بشأن من يتقدمون لها دون نظر لنتيجة امتحان الشهادة الثانوية . وقد ترتب على الاكثار من خلق هذه الشهادات الرسمية أن خدعنا التلاميذ فيما حصلوا عليه من العلم ، وأن زدنا فيهم روح الزهو والغرور ، ونمينا بهذا فيهم رغبة التوظيف في الحكومة ما داموا قد حصلوا على شهادة من شهاداتها الرسمية . ولا شك أن الاكثار من هذه الشهادات سبب من أسباب المرض الذي نشكو منه الآن ، وهو رغبة جميع المتعلمين في التوظيف في الحكومة .



أريد أن أتكم الآن على سياسة الحكومة فيما يختص بأقسامها الداخلية . إنني أذكر الوقت الذي كانت الحكومة تعني فيه أكثر مما تعني الآن بإيجاد الأقسام الداخلية

في مدارسها الابتدائية والثانوية؛ فقد كان لجميع المدارس الثانوية أقسام داخلية، بل كان من يلتحق بالأقسام الداخلية في بعض المدارس أكثر عددا من الطلبة الخارجيين . أما الآن فمع انتشار التعليم وازدياد عدد المدارس التي تنشأ في بيوت مستأجرة وكثرة نفقات الأقسام الداخلية قد أخذت الحكومة تهمل شيئا فشيئا هذه الأقسام التي ماتت فعلا في المدارس الابتدائية، وأخذت تقل تدريجيا في المدارس الثانوية، وهي متعمدة في المدارس العالية . والغرض من إنشاء هذه الأقسام هو في الواقع غرض خلقي يقصد به منع التلاميذ الذين يقصدون مدرسة في مدينة لا يقيم أهلهم فيها من أن يرى بهم في أوساط لا يؤتمن فيها على أخلاقهم ويتعرضون فيها لأخطار متعددة . وهذه المسألة بالذات هي التي دفعت جميع البلاد الغربية للاهتمام بأمر اسكان الطلبة في المدارس التي يتعلمون فيها . ولقد بالغت إنجلترا في ذلك . فصارت جميع المدارس المحترمة فيها في جميع أدوار التعليم مدارس داخلية لا خارجية . وهي تقام دائما في الريف هروبا من أوساط المدينة وما يتبعها من المغريات . وإذا كانت المدارس الداخلية لازمة في البلاد الغربية فهي أژم في مصر نظرا لعاداتنا القومية التي تأبى على أمرنا المحترمة قبول اسكان الأجانب فيها كما يفعل الغربيون . فلا مناص لهؤلاء الأطفال الذين لا أهل لهم في القاهرة مثلا والذين يضطرون للاقامة بها أثناء الدراسة من أن يسكنوا في حجرات من منازل في أحياء لا تليق بهم ويضطرون بذلك للاحتكاك ببحران وسكان ليسوا من سنهم ولا مستواهم . وهم بعد ذلك معرضون لجميع الأخطار في استعمال وقت فراغهم ؛ فهم لنسهم ولعدم تجربتهم ولرغبتهم في الخروج من تلك المنازل غير المرغبة التي يقيمون فيها يضطرون الى تمضية وقت فراغهم في أمكنة اللهو المباح وغير المباح . فاذا أضفنا الى ذلك أنه قلما يتوافر لهؤلاء الشباب المكان المريح الذي تتوافر فيه شروط الصحة وقلما يحصلون في هذا المنزل على الغذاء المناسب لهم . ظهرت لنا ضرورة التفكير في إعادة العمل بإنشاء الأقسام الداخلية في جميع المدارس التي تنشئها الحكومة في المستقبل . على أنى لا أشير هنا بالسير على النظام القديم الذي كان يقضى بإنشاء

الأقسام الداخلية في المدارس على نظام الشكات والمستشفيات، أى باسكانهم في عتابر كبيرة يسع كل منها من خمسين تلميذا الى مائة تلميذ أو أكثر . بل يحسن أن نفكر فيما يفعله غيرنا في هذا السبل لتخذ من الطرق ما هو أمثل .

نظام الأقسام الداخلية في إنجلترا، سواء في ذلك ما يسمونه بالمدارس التحضيرية (Preparatory Schools) وهي التي تقابل مدارسنا الابتدائية، والمدارس التي تقابل مدارسنا الثانوية (Public Schools) يقضى بأن تخصص لتلاميذ الداخلية بيوت مختلفة يسكن كل بيت منها مدرس من مدرسي المدرسة، ويتسع هذا البيت لعدد من التلاميذ يتراوح بين العشرة والعشرين ويعطى كل منهم غرفة خاصة ويأكلون ويتسامرون مع مدرستهم وزوجته وأفراد أسرته، وهو يتولى أمرهم في مراقبة دراستهم وفي أوقات الفسح والإجازات الأسبوعية وغيرها . ويعاملهم كأبنائه . فيذهب معهم الى استماع الموسيقى الى المسرح والى دار السينما والى ملعب الكرة وغير ذلك . وعلى الحملة يعيش التلاميذ مع مدرستهم كأنهم جميعا أفراد أسرة واحدة . يتمتعون بكل رعاية . ولا يحرمون التمتع بالمباح من المسرات . ولا يأبى عليهم المدرس في أكثر الأحيان أن يخصص لهم أوقاتا يتمتعون فيها بكامل حريتهم متى ثبت له أنهم يحسنون استعمال هذه الحرية . بل هو يسعى دائما أن يشعرهم أنهم رجال مسئولون . ويدبّ دائما فيهم شعور الكرامة والاستقلال . ولا شك عندى بعد ذلك أن هذه الطريقة في نظام الداخلية أمثل من طريقتنا التي تقضى بأن يحشر جميع التلاميذ في مكان واحد . ويعاملوا معاملة الجنود في المعسكر ! يمشون جميع أوقاتهم داخل المدرسة فيملون الإقامة فيها تحت حراسة ضابط من الضباط وبواب المدرسة . واعتقادي أنه لن توجد صعوبة في مصر في إيجاد عدد من المدرسين الشبان الذين يقولون أن يسكنوا البيوت التي تبنى بجانب المدارس لهذا الغرض ، وأن يقللوا رعاية عدد من التلاميذ يسكنون معهم اذا ما أرادت الحكومة أن تأخذ بهذا الاقتراح . أما نفقات هذا النظام . وهي أكثر من نفقات النظام المتبع عندنا الآن . فيجب الحصول عليها كلها أو أكثرها من التلاميذ أنفسهم . كما أشرت الى

ذلك عند الكلام على نفقات التعليم . وقد قررت وزارة على ماهر باشا الأخيرة أن تنشئ مدرسة للذكور وأخرى للبنات على هذا النظام . وخصص لها الاعتمادات اللازمة . كما عينت لها اللجنة التي تديرها ، ولكن وزارة النحاس باشا التي تلت وزارته خالفتها بكل أسف في هذا الرأي . فعطلت تنفيذ هذا المشروع المفيد .



أريد قبل الانتهاء من هذا الموضوع أن أتكلم على النظام في المدارس . ولست في حاجة أن أشير هنا الى اختلال النظام في جميع مدارس الحكومة منذ عهد غير قريب ، ولا أن أقرر أن عدم استتباب هذا النظام من شأنه أن يصعد جميع أغراض التعليم وأن يضيق فوائده . أما أسباب هذه الفوضى فهي ترجع الى عدم تنفيذ القوانين المتعلقة بنظام المدارس تنفيذا لا استثناء فيه . والى تركيز كل السلطة في وزير المعارف نفسه ، والى أخذ التلاميذ بسياسة مضطربة ؛ فهي الشدة المتناهية أحيانا . واللين المتناهي أحيانا أخرى ، والذبذبة بين الشدة واللين في أكثر الأحيان . يخيل لي أن مسألة المحافظة على النظام في المدارس مسألة جوهرية ، وهي تحتاج الى إعادة النظر في جميع القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن . وتعديلها تعديلا يضمن للطالب قسطا من الحرية في حدودها المعقولة بحسب سنه والدور الذي يحتاجه في دراسته . ويضمن لناظر المدرسة وللمعلم التمتع بالاحترام الواجب لمركزهما والذي بدونيه لا يستطيعان أن يؤديا عملهما على أتم وجه . ويجب أن يسمح هذا النظام بأعطاء الفرصة أو الفرص لجميع التلاميذ الذين يخرجون عليه أن يعودوا الى الطريق السوي إذا ثابوا الى الرشد . ولكن يجب أن يضمن هذا النظام أيضا أنه لا مفر للتلاميذ المعتادوا الخروج عيه والذين استنفدت معهم جميع وسائل الارشاد فصار لا يرجي منهم اتباعه وسلوك الطريق المستقيم من إعادهم نهائيا عن المدرسة حفظا لمستقبل غيرهم ومنعا لعدوهم . ويجب إذا أريد أن يحترم التلاميذ هذا النظام أن يعاملوا جميعا معاملة واحدة . وأن يكونوا أمام

القانون سواء . ويخيل الى أن ناظر المدرسة والمدرسين هم وحدهم القادرون على الفصل في موضوع صلاحية التلميذ في النهاية أو عدم صلاحيته ، فهم وحدهم الذين يعرفونه ، وهم وحدهم الذين سعوا الى اصلاحه . وهم وحدهم الذين يستطيعون في النهاية أن يحكموا له أو عليه . أما أن يشير ناظر المدرسة على وزارة المعارف بأن نتخذ نحو تلميذ بالذات قرارا معينا فترفضه الوزارة أو تعدله ، فهذا هو الوسيلة لاضاعة نفوذ ناظر المدرسة . وبالتالي هو السبب لافساد النظام نهائيا فيها . فانه اذا أحس التلاميذ أن ناظر مدرستهم لا يستطيع بشأنهم شيئا احتقروه واحتقروا النظام الذي يمثلهم . والواقع أن ما نتخذه وزارة المعارف من اجراءات لم ينصح بها ناظر المدرسة هي في أكثر الأحيان اجراءات نتخذ لأغراض شخصية أو سياسية . ومتى دخلت الشخصيات والسياسة في التعليم أفسدته . لقد سمعت مرة أن ناظر مدرسة عالية قرر بشأن تلميذ معين أن يطلب من الوزارة فصله ؛ لأنه غير صالح للتعليم ، وقد استنفد معه جميع الوسائل الممكنة من نصح الى تعزيز ومن ملاينة الى شدة ، وقد أقره جميع أساتذة المدرسة على ذلك وكتب بذلك فعلا للوزارة . بغاء التلميذ في اليوم التالي مقتحما باب المدرسة ومتقدما الى الضابط طالبا أن يدخل الى فرقته . فتنه الضابط قائلا له إنه مفصول . فرد عليه التلميذ : ” أنا أعرف ذلك ولكن وزير المعارف سيرسل الى المدرسة خطابا يصلها اليوم أو غدا بعدم موافقته على فصلى “ . وقد صحح ذلك وجاء الجواب الى المدرسة وكان يعلم به الطالب قبل أن يعلم به الناظر . ويمكن تقدير نتائج هذا التصرف بعد ذلك ! . فقد حصل فعلا أن تلاميذ هذه المدرسة بالذات أهانوا الناظر بعد هذه الحادثة بمدة قصيرة أهانة صارخة تحت نظر وزارة المعارف وسمعا ! . وهل كان يستطيع هذا الناظر بعد ذلك أن يحفظ النظام بمدرسته !!

تسرف وزارة المعارف أحيانا في توقيع العقوبات على من يخلون بالنظام فتفصلهم من المدرسة ، وقد يحصل ذلك دون استشارة الناظر أو موافقته ، ولا يمر الأسبوع أو الشهر حتى تسرف في الطرف الآخر فتعيد المفصولين جميعا الى مدرستهم .

فاذا لم يرجعهم الوزير الذى فصلهم أعادهم الوزير الجديد الذى حل محله دون بحث أو استقصاء . فهل بهذه السياسة المضطربة الضعيفة أحيانا والقاسية أحيانا أخرى تستطيع وزارة المعارف أن تحفظ النظام فى المدارس !

سبب آخر من أسباب اضطراب هذا النظام هو استعانة بعض رجال السياسة بالتلاميذ فى ترويج سياساتهم ، وهذا شر مستطير ، فان استعانة السياسيين بالتلاميذ وما يتبعها من المرغبات والمغريات مفسد للتلاميذ أيما افساد ، فهو يدخلهم فى منازعات لا شأن لهم بها . ويعودهم عادات سياسية مستهجنة واجبا أن تسعى فى اصلاحها . أو على الأقل أن تسعى لاجراج شباننا من بورتها . وكل وقت يضعه رجال السياسة على التلاميذ فى هذا السبيل وقت كان يجب أن يقضيه التلاميذ فى التعلم . ثم يكون من نتيجة إلحاح التلاميذ فى السياسة الحزبية أن تعودهم عادة توقع الفائدة من سعيهم . فذا نصح الحزب الذى عاينوه توقعوا منه أن يدفع لهم ثمن مساعدتهم . كل هذا افساد لأخلاق شبان واجبا أن نصالح من شأنهم ، وأن نزيهم على الأخلاق الفاضلة ، ليكونوا فى المستقبل عماد هذه الأمة ومطمح أمالها .

لأمانع يمنع التلاميذ ، وخاصة من وصلوا منهم الى الدراسات العالية ، من الاشتغال بمسائل بلادهم ، بل يجب تشجيعهم على هذا . ولكن يجب ألا يستغلوا بالسياسة الا فى المسائل الوطنية القومية التى تهتم المصريين جميعا . أما دخولهم فى المناقشات الحزبية والمجادلات القائمة بين رجال السياسة التى تتحول دائما فى النهاية الى مشاحنات شخصية لا دخل للوطن أو للصالح العامة فيها ، فاضاعة لوقتهم وتعطيل لدراساتهم . هذا عدا ما قدمنا من الأخطار الأخلاقية التى يتعرضون لها .



مسألة أخرى يجب أن أشير اليها هنا بكلمات قليلة . هى مسألة اسراف وزارة المعارف فى نقل نظار المدارس ومدرسيها من جهة الى أخرى بدون أسباب معقولة . فلا يميز العام دون أن تقرأ كشفا يتناول عدة أعمدة من الصحف بتقولات

موظفى وزارة المعارف، وقد يحصل أن نقرأ هذا الكشف مرتين أو ثلاث مرات فى السنة . ونتيجة ذلك أن ضاعت شخصيات المدارس وضعت رغبة المدرسين والنظار فى أن يطمعوا فى اصلاح مدرسة بالذات . فانه اذا عهد أمر مستقبل كل مدرسة الى ناظر معين ومدرسين معينين يفهمون أنهم يمشون فى هذه المدرسة مدة طويلة تسمح لهم باصلاحها . سعوا إلى هذا الاصلاح ما استطاعوا . أما اذا كانوا كالمسافرين يترجون من مدرسة الى مدرسة ولا يقيمون فى جهة الا ريثما يزمون أناتهم استعدادا للنقل الى جهة أخرى ، فقل على مستقبل هذه المدارس السلام . ويكاد يكون الباعث على حركات التقلات المساعى المستمرة التى يبذلها بعض الموظفين لدى وزير المعارف مستعينين لذلك بجميع معارفه وأصدقائه لينقلهم الى مصر ، وأحيانا من مصر الى مصر . أى من السيدة زينب الى العباسية مثلا . إن هذا القطر بلد واحد يقيم فى أجزائه الآلاف والملايين من الناس ، وهو فى جميع أجزائه من أسوان الى الاسكندرية يتمتع بجموع محتمل بل هو أكثر احتمالا من أجواء بلاد عدة . فلماذا يجب أن ينقل مدرّس من قنا الى المنيا لأنه أقام بها سنة فى حين أن أهل هذه البلاد يقيمون فيها طول حياتهم ! . والآن وقد انتشر التعليم فى جميع أنحاء القطر صار من المستطاع أن يعين مدرسو قنا من أهل قنا فبقيموا فى بلدهم وفى وسطهم وبين أهليهم ، ولا تضطر بعد ذلك الى نقلهم من مكان الى مكان ففسد التعليم لارضايتهم . ويمكن وزارة المعارف أن تعين نظار المدارس ومدرسيها من أهل البلد الذى توجد فيه مدارسها ، وبذلك نضمن بقاء المدرسين والنظار فى المدرسة ، فتكون لهذه المدرسة شخصية ثابتة ، ونرى أثر مجهودات هذا الناظر وهؤلاء المدرسين وتربط مستقبلهم جميعا بمستقبل هذه المدرسة التى هم أساتذتها . أو لا يكفى هؤلاء المدرسين والنظار أن يتمتعوا بإجازة سنوية صيفية لا تقل عن أربعة شهور يستطيعون أن يمضوها فى أى مكان من القطر أو خارج القطر فيجددوا نشاطهم ويعودوا بعد ذلك فى أوّل السنة الدراسية الى مدارسهم !!

ويجب ألا يفوتنا أن قلة تغيير المدرسين والنظار من شأنها أن تقوى الصلة بينهم وبين التلاميذ ، وأن توجد صلة مستمرة بينهم وبين أولياء أمورهم . وقد بينا فيما مضى فائدة هذه الصلة في رفع مستوى التعليم . فإذا رأيت وزارة المعارف أنى متطرف في هذا الرأي ، أو أنها تفعل ذلك لتظهر سلطة الوزير ومساعديه فلتفعل ، ولكن لتخفف من نشاطها في ذلك ولتقصر النقل على الحالات الضرورية التي لا مفر منها . أما هذا النقل بالجملة وبغير سبب معقول أو مسوغ واضح ، فهذا مفسد للتعليم أيما افساد . على أن إبقاء المدرسين وخاصة نظار المدارس مدة طويلة في كل مدرسة نه فوق ما ذكرت من المزايا مزية أخرى جديرة بالنظر . فهو يساعد على تكوين مجلس لكل مدرسة تحت رئاسة الناظر ويكون أعضاؤه من مدرسيها . ويمكن أن يعطى هذا المجلس الحق في الفصل في كثير من المسائل التي تحال الآن على وزير المعارف ، وكان الأولى والأجدر أن تفصل فيها هيئة كالتي أقرحها الآن . مما ضرورة الرجوع الى وزير المعارف في نقل فراش أو تعيين آخر . أو في القيام ببعض الإصلاحات العاجلة التي تقضى بها الضرورة ولا تزيد نفقاتها عن حد معين ! . كما يحق لهذه الهيئة أن تقدم اقتراحاتها للوزارة فيما تراه عن برامج التعليم بالمدرسة . وتغييرها طبقا لمقتضيات الأحوال الخاصة . أو لاحتياجات الاقليم الذي توجد فيه المدرسة . كما يصح أن تفحص هذه اللجنة كل ما يقدم لها من الاقتراحات المختلفة من أولياء أمور التلاميذ ومن جميع من يهتمون بشؤون التعليم من أهالي المنطقة . ويجب أن نسمى لايحاد شخصية لكل مدرسة . وأن نشجع روح التنافس بين هذه المدارس لنشجعهم القائمين بإدارة كل منها في وجوب الإصلاح المستمر والتجديد الدائم . وأشعر أنه من مقومات هذه الشخصية أن تعطى هذه المدارس سلطة استقلالية معقولة تتمتع بها وتساعدها على إيجاد هذه الشخصية وعلى التقدم بالمدرسة في طريق الرقي والنجاح . أما أن تستمر الحال كما هي عليه الآن من حصر كل السلطة في يد وزير المعارف وحرمان ناظر المدرسة ومدرسيها من التصرف حتى في أصغر المسائل وأحقها فلا تقدم لمدارسنا ولا تجديد فيها .

وإني أرى بهذه المناسبة أن نتمتع الهيئات الجامعية بالسلطة الكاملة في إدارة الجامعة وفي إدارة الكليات التابعة لها، وألا يستعمل وزير المعارف حق "تعطيل القرارات" الذي أعطيه بموجب قانون الجامعة إلا في حدود ضيقة لا أن يستعمله كما هو الحاصل الآن في أكثر ما يعرض عليه من المسائل الجامعية؛ والا فإن وزراء المعارف يهدمون بهذا التصرف الفكرة الأساسية التي تأسست الجامعة من أجلها .

لقد قامت الجامعة لحياء الفكرة الاستقلالية في التفكير والبحث ، أو في طرائق التعليم وفي المدرسين وفي المتعلمين . فإذا فقدت الجامعة استقلالها قضى نهائيا على الفرض الذي أسست من أجله . وخير لوزارة المعارف أن تحوّل هذه الكليات الى مدارس عالية لا رابطة بينها ، كما كانت في الأصل يديرها وزير المعارف وموظفوه ، من أن تبقى هذه المعاهد تحت اسم لا معنى له . كما هو الحاصل الآن . وهل من المعقول أن ينقض وزير المعارف وهو في مكتبه بناء على نصيحة قدّمت له من شخص معلوم أو مجهول لم يشؤن الجامعة أو جاهل بها قرارا صادرا من هيئة تمثل أساندة هذه الجامعة ! !



وإذا كان من المستحسن ألا يتدخل وزير المعارف في شؤون الجامعة إلا في أحوال شاذة ومحدودة، وأن يترك هذه الشؤون لرجال الجامعة أنفسهم . فمن غير المعقول أن تتدخل هيئة مجلس الوزراء لتفصل في أخص شؤون الجامعة دون استشارة العمداء والأساتذة والمجالس الجامعية . لقد حصل أن فصل بعض الأساتذة بقرار من مجلس الوزراء ، كما حدث أن عدلت البرامج والنهايات الصغرى للنجاح في الامتحانات بهذه الطريقة . وهذه تصرفات تتنافى تماما مع الفكرة الأساسية التي قام عليها نظام الجامعات في العالم . فالواقع أن رجال السياسة أي وزير المعارف ومجلس الوزراء لا يتدخلون في شؤون الجامعات إلا إذا حدث ما يخشى منه على تهديد الأمن والنظام تهديدا جديا ، والا فلا حق للتصرف في شؤونها إلا للمجالس الجامعية وحدها .

ومن التقاليد السيئة التي سرنا عليها الآن تدخل المجالس النيابية في شؤون الجامعة تدخلا لا يتناول اعتماد الميزانية وحدها، بل يتناول أيضا تفاصيل المناهج ومواد التدريس وكتب الدراسة والمدرسين والموظفين، وكلها مسائل جرت العادة ألا تناقش فيها مجالس البلاد الأخرى .

البعثات العلمية

لا أريد أن أختم موضوع التعليم العالى دون أن أذكر ملاحظاتي على البعثات العلمية التي أحيها المرحوم سعد زغلول باشا عند ما تولى وزارة المعارف سنة ١٩٠٨ . فقد أخذت الحكومات المتوالية منذ ذلك العهد توفد عددا من شبابنا الى أوروبا وأمريكا لاتمام دراستهم . والاستفادة بعد ذلك منهم في ملء الوظائف الفنية المختلفة التي كنا نضطر لتعيين الأجانب فيها نظرا لعدم وجود من يصلح لتوليها من المصريين . وقد أخذت الحكومة تزيد تدريجيا في المبالغ المقررة لهذه البعثات العلمية وفي عدد من تبعته من الشباب ، حتى بلغت النفقات ١٧٢,٧٥٥ جنيه في سنة ٢٨/٢٩ و ١١٥,٠٠٠ جنيه في سنة ٣٦/٣٧ وبلغ عدد المبعوثين ٥٠٥ في سنة ٢٨ و ٣٣٤ في سنة ٣٧ .

وايفاد البعثات العلمية الى أوروبا أمر مسلم بفائدته ومتفق على نفعه . ولا يشك أحد أن البلاد قد انتفعت بجهودات بعض متخرجي هذه البعثات ، اذ يتولى عدد منهم الآن بعض الادارات والمصالح الخطيرة . ولا يشك أحد أيضا أن مقدار النجاح الذي نصادفه في هذا السبيل ومقدار الفائدة التي تعود على البلاد من هذه البعثات يتوقف أولا على حسن اختيار الشبان الذين نبعثهم الى الخارج بعد التأكد من حسن استعدادهم للمهمة التي تناط بهم، وثانيا على أن تمكن هؤلاء الذين أتموا دراستهم في الخارج على نفقة الحكومة من تولى العمل الذي تخصصوا فيه بعد عودتهم الى بلادهم .

أما حسن الاختيار فقد كان مقروكا في أول الأمر لنظر المدارس التي يتعلم فيها المرشحون للبعثات أول رؤساء المصالح التي تحتاج الى عملهم ، فهم الذين كانوا يختارونهم

(١) زيد هذا المبلغ في ميزانية سنة ١٩٣٨ فوصل الى ١٢٣,٠٠٠ جنيه .

ويحددون لهم مهمتهم. ثم أبطل العمل بهذه الطريقة في سنة ١٩٢٤ وأنشئت لجنة خاصة سميت « لجنة البعثات » شكلت من ممثلين لجميع مصالح الحكومة ووضعت تحت رئاسة وزير المعارف، وفوض إليها أن تختار بالأغلبية من تمنحهم الحكومة حق الدرس على حسابها. ويخيل الى أن تأليف لجنة كبيرة ليس فيها إلا شخص واحد مختص في كل فرع أو مهنة وأن يطلب إليها أن تقر بأكثرية الآراء اختيار الطالب اللائق للتخصص في أى فن أو مهنة. أمر غير مفهوم. إذ يهدى المنطق أنه لا يستطيع إلا شخص واحد من هذه اللجنة أن يكون الحكم العادل في أمر الشاب الذى يختار لدراسة معينة، وهو لا يستطيع مع هذا أن يفصل في هذا الأمر لأنه قلة ضئيلة في لجنة كبيرة.

مثال ذلك أنه عند ما تقر مدرسة الطب إيفاد طبيب بالذات لدراسة علم خاص أو فرع خاص من علم من العلوم الطبية. تتقدم بهذا الطلب للجنة البعثات المؤلفة من ١٥ عضواً ليس بينهم إلا طبيب واحد. وهو لا يستطيع إلا أن يدافع عن اقتراح مدرسة الطب. وللجنة أن تقر ما تراه. وقد حصل مراراً أن رفضت هذه اللجنة لمدرسة الطب إيفاد شخص معين لدراسة علم معين بأن بدلت أحياناً في اسم الشخص. كما بدلت أحياناً في العلم الذى فزت المدرسة دراسته. فهل يمكن أن نطمئن الى مثل هذا النظام. وأن نعتقد دائماً أنه خير نظام يمكننا من حسن اختيار المرشحين للبعثات، ومن حسن اختيار المواد التى نكلفهم دراستها؟ الواقع أننا نرى في كل يوم آثار الفوضى في عمل تلك اللجنة. فكلم من شاب أرسل لدراسة علم في بلد لا يعرف لغته أو يعرفها لدرجة لا تسمح له بمتابعة الدرس فيها. وكلم من مرة سمعنا بأن شخصاً يميل باستعداده الفطرى ورغبته الى مادة معينة. فاقترحت مصلحته أن تعطيه الفرصة ليتم دراسة هذه المادة. فرفضت لجنة البعثات أن يدرس مادة أخرى. وكلم من مرة رأينا وسمعنا أن شاباً اختيروا عبثاً وهم لا يصلحون لأية دراسة من الدراسات. وقد عادوا نسيئاً بلا تعلم بعد الإخفاق المتكرر وبعد أن أنفقت عليهم الحكومة المبالغ الطائلة. وكلم من مرة أرسل شابان

للتخصص في فن ولكنهم وصلوا الى المعهد المخصص لهم بعد أشهر من بدء دراسة مقرر لها أحيانا ستة شهور أو سنة مثلا . فابتدعوا التعلم بالهاء أو الياء بدلا من أن يبدعوا بالألف والباء ، أو قضوا سنتين في دراسة كانت سنة واحدة كافية لانتمائها . وليست الفوضى في اختيار الأشخاص لحسب . وإنما هي أكثر من ذلك في عدم الاستفادة من شبان البعثات بعد عودتهم . فقد حصل مرارا أن أوفد شاب لدراسة معينة ، ثم كلف بعد أن عاد الى مصر بعمل آخر لا علاقة له مطلقا بما أوفد من أجله . حصل ذلك مرارا وتكرارا . ولا أبالغ اذا قلت إن ذلك حصل في كثرة الحالات لا في قلتها . فاني أعرف أن وزارة الخارجية مثلا أوفدت الى الخارج نحو عشرة شبان ليتعلموا العلوم السياسية . وليس في خدمة الوزارة منهم الآن شخص واحد . والسبب في ذلك أن رؤساء المصالح واللجنة يقررون هذه البعثات ويوفدونها فضلا ولا يقررون في الوقت نفسه في ميزانية مصالحهم في الوقت المناسب الوظائف التي تخصص لهؤلاء الموفدين عند عودتهم . فليس في الواقع حسن الادارة أو اتقان العمل أو رغبة التقدم هي التي تدفع رؤساء المصالح الى اقتراح ايفاد البعثات . وإنما الدافع في الغالب رغبة الخير لشخص معين قريب أو محسوب لرئيس المصلحة أو قريب لصديق أو محسوب . يجب أن ينتهي العمل بهذا النظام المعيب ، ويجب أن يكون رائدنا في ايفاد البعثات المصلحة العامة وحدها وهي التي تقضي بارسال الصالح والمستحق لدراسة معينة عندما توجد الضرورة الملحة التي يقضي بها حسن العمل ورغبة التقدم بالتخصص فيها . ولهذا يجب عند ما نتقدم المصالح بطلب ايفاد بعثة معينة أن نقيم الدليل على فائدة هذه البعثة وضرورتها ، وأن توجد في ميزانيتها الوظيفة التي يراد أن يشغلها المرشح لهذه البعثة . ويجب بعد ذلك أن يعلن عن هذه البعثات ، وأن تقام امتحانات مسابقة أمام لجان مختصة تعين لهذا الغرض تمتحن المتقدمين في كل فرع لهذه البعثات ، أو يختار المستحقون بحسب درجة تقدمهم في الامتحانات العامة ولياقهم الطبية . بهذا تقضى على هذه الفوضى ونضع الأمور في نصابها ونعمل لخير العام لا لفائدة شخص معين .

قد يقال إن إرسال شبان أيا كانوا الى أوربا لاتمام دراستهم أمر مشكور . ولكن أليس من الظلم أن نرسل على نفقة دافى الضرائب غير المستحق وأن نحرم المستحق ! ثم أليس من التبذير المعيب أن نرسل شبانا يقضون شطرا كبيرا من وقتهم في دراسة معينة ثم تأتي بهم الى مصر ونكلفهم بعمل آخر لا علاقة له بما درسوا ! . أية فائدة هؤلاء أو لبلادهم تنجم عن ذلك ! .

إن الفوضى لم تنف عند هذا الحد، بل كثيرا ما ثبت للجنة عدم صلاحية من اختارتهم فسقطوا في الامتحانات سقوطا متكررا، ثم أبقتهم مع ذلك وأطالت لهم مدة دراستهم ليتمكنوا من النجاح، ثم عادوا أخيرا بعد كل هذا بالسقوط الشنيع، كما حصل مرارا أن أرسل شاب لدراسة معينة، وبذل أن يعود لخدمة بلاده بما درس أطيلت له مدة الدراسة ليتخصص في فرع آخر أو في مادة أخرى لا علاقة لها أحيانا بما درس، لتطول اقامته في أوربا، وليكثر من الشهادات حتى يتضخم مرتبه . تعمل اللجنة هذا بدلا من أن تعطى فرصة أخرى لشاب آخر فنكسب بمبلغ واحد تعليم شابين بدل أن تنفقه على شاب واحد .

ومن العيوب الظاهرة في عمل اللجنة أنه تنقصها البيانات اللازمة عن المدارس والمعاهد العالية الأجنبية وبرامجها ومواعيد الدراسة فيها وشروط الالتحاق بها ومدة الدراسة فيها . وينشأ عن هذا أنها توفد شبانا للحقوا بمعهد معين تنقصهم المؤهلات اللازمة لقبولهم فيه، فيضطرون لتمضية مدة طويلة لدراسة ما ينقصهم . وكانت هذه الدراسة ممكنة في مصر، وكان من السهل عليهم اتمام استعدادهم قبل سفرهم . كما حصل أن أوفد شبانا الى بعض المعاهد بعد ابتداء الدراسة بمدة، أو اختارت لهم معاهد لدراسة معينة فثبت أن هذه المعاهد لا تصلح لهذه الدراسة . وهذا نقص يمكن أسكرتارية اللجنة اصلاحه بجمع البيانات الخاصة بجميع معاهد التعليم الأوروبية والأمريكية العالية وشروط الالتحاق بها ومناهجها ومدة الدراسة فيها . ويجب ألا تكتفى أسكرتارية اللجنة في هذا بالبيانات المكتوبة التي

تنشرها هذه المعاهد اعلانا عن نفسها ، بل لا بد أن تستعين برجال البعثات التعليمية في جمع المعلومات الصحيحة عن جميع هذه المعاهد .
هذاء ومن واجب اللجنة أن تكون على اتصال تام برؤساء هذه البعثات ، ووجوب استشارتهم في جميع الأمور المتعلقة بشؤون الطلبة ، ونظام البعثات وعددها ومددها ، وأن تأخذ برأيهم في سلوك الطلبة ودرجة تقدمهم ولياقتهم للمواد التي يمتثلوا لدراستها ، فيجب أن يكونوا وحدهم عيون وزارة المعارف في الخارج . وينبغي أن نفرق بين البعثات العلمية البحتة والبعثات العملية ، فيحسن أن يقل عدد البعثات العلمية البحتة بعد أن اكتملت تجهيز جامعتنا بجميع المعدات العلمية فصارت معهدا لجميع الدراسات العلمية .
وأما البعثات العملية التي يقصد بها تمرين بعض الموظفين الإداريين أو الفنيين على عمل خاص ليستفيدوا من تجربة زملائهم وخبرتهم في أوروبا وليقفوا على جميع ما أدخل على عملهم من التحسينات فلا مانع يمنع من اكثار هذه البعثات المفيدة .
لا أريد أن أطيل الكلام في هذا الموضوع ، فأكتفي بما ذكرت من أمثلة قليلة لعيوب كثيرة .

وقد اخترعوا أخيرا ما سموه بالبعثات الصيفية ، وهي تكلف جماعة بالتناوب من موظفي كل وزارة بأن يطوفوا في مختلف البلاد الأوروبية صيفا لفرض يدعونه هو الوقوف على ما يجري في هذه البلاد في الإدارات أو المصالح التي يتولونها . وهو اختراع عجيب تمكن به كثير من الموظفين في الإدارات المركزية في مصر من الاستمتاع بهواء أوروبا البارد ومناظرها الجميلة في فصل الصيف والهروب من مصر وحرها . كل ذلك على نفقة الحكومة ، أي على حساب دافعي الضرائب البائسين . وماذا يمكن أن يعمل هؤلاء الذين يوفدون الى باريس وبرلين ولندرة وروما لتمضية بضعة أيام في كل منها يطوفون فيها يوما أو يومين بإدارة مصالحة أو مصلحة ، ويحصلون من بعض رؤساء هذه المصالح على بعض مذكريات يكتبون بكتابة تقرير عنها ، وقد لا يكتبون شيئا ، وقد يقرأ تقريرهم وقد لا يقرأ . وهولن يعمل به في جميع الأحوال .

الفصل الرابع التعليم الفني والخاص

ضعف هذا التعليم بوجه عام — عدم اشتغال متخرجى المدارس الفنية بالصناعات التى تعلموها — أسباب ذلك — وجوب تعليم الأعمى والأبكم والأصم

أنشئت مدرسة الفنون والصنائع منذ سنة ١٨٣٠ ، وأخذت هذه المدرسة فى التقدم من هذا العهد الى الآن وأدت للبلاد فوائد كبيرة ؛ فقد خرجت عددا كبيرا من الاختصاصيين فى مختلف الصناعات والفنون . وأسندت الوزارات والادارات المصرية المختلفة اليهم كثيرا من وظائفها الفنية . وقد دلت التجارب على نجاحهم فى أغلب الأحيان . فكانت هذه المدرسة هى المصدر الوحيد للحصول على هؤلاء الاختصاصيين منذ مدة طويلة . ثم أنشأت الحكومة بعد ذلك مدرسة ابتدائية صناعية وهى ورش بولاق . ثم أنشأ صاحب السمو الأمير يوسف كمال مدرسة الفنون الجميلة فى سنة ١٩٠٨ وأحالها على وزارة المعارف فى سنة ١٩١١ ؛ وأنشأت الحكومة بعد ذلك مدرسة الفنون التطبيقية فى سنة ١٩٢٠ كما أنشأت الكثير من المدارس الصناعية والزراعية المختلفة فى القاهرة وغيرها . وأخذت مجالس المديرات بعد ذلك تنشئ المدارس الصناعية المختلفة فى دوائر اختصاصها . وتدير الآن وزارة المعارف ٢٢ مدرسة ، منها ٣ مدارس بالقاهرة ، و ١٠ بالوجه البحرى ، و ٩ بالوجه القبلى ولجميعيات الخيرية ثلاث مدارس . فنحن لا نشكو الآن من قلة هذه المدارس ؛ اذ صارت منتشرة كما قدّمنا فى أنحاء القطر . ولا توجد الآن صعوبات أمام من يريدون الالتحاق بها . ولذلك يكون من المصلحة السعى فى اصلاح الموجود من هذه المدارس قبل السعى فى انشاء عددها . وأول ما يتجه النظر اليه فى هذا الشأن هو قلة

عدد التلاميذ الذين اشتغلوا بالصناعات التي درسوها بعد تخرجهم من المدرسة . فلو عمل احصاء دقيق عن عدد من تعلموا التجارة أو الحدادة وغيرها في إحدى هذه المدارس ثم زاولوا بعد ذلك الصناعات التي تعلموها لوجد أن القلة الضئيلة منهم هي التي زاولت هذه المهن ، وأن الكثرة الكبيرة اتجهت اتجاها آخر لا علاقة له بما درسوا ، واكتفوا في أكثر الأحيان بالوظائف الكتابية الصغيرة التي حصلوا عليها في الحكومة أو خارجها . ولو طلب وزير المعارف اجراء احصاء دقيق في هذا الشأن لثبت له صحة ما أقول . وهذا دليل واضح على أن هذه المدارس لم تؤد للبلاد الأغراض التي أنشئت من أجلها . إذ ما فائدة الانفاق على هذه المدارس وإضاعة وقت التلاميذ في الدرس إذا كانت الحكومة التي أنشأت هذه المدارس تكل الى متخرجيها أعمالا كتابية يستطيع غيرهم تأديتها على وجه أكمل ! وكيف ترق صناعتنا إذا استمرت هذه السياسة قائمة ! . وفي اعتقادي أنه يمكن تلخيص الأسباب التي أدت الى هذه النتيجة غير المرضية فيما يأتي :

(أولا) ضعف التعليم في هذه المدارس .

(ثانيا) الرغبة العامة في وظائف الحكومة ، وتشجيع الحكومة نفسها الناس على تنمية هذه الرغبة ، وشيوع تلك الفكرة الخاطئة وهي عدم احترام المهن اليدوية بصفة عامة .

أما ضعف التعليم في هذه المدارس فنشأ في أكثر الأحيان من عيب أساسي ، وهو كما قدمت في مناسبات عدة اهتمامنا بالكم لا بالكيف . فنحن نستطيع تخصيص مبلغ محدود للمدارس الصناعية والفنية . وكان المعقول أن ننفقه على انشاء العدد الذي يناسبه من هذه المدارس ، وتعيين العدد الكافي من المدرسين القادرين الصالحين للتدريس فيها ، واعطائهم المرتبات اللائقة بكفاياتهم . وإعداد هذه المدارس بكامل المعدات والأدوات التي لا يستقيم بدونها التعليم فيها ، ولكننا أثرنا أن نجري على سياسة أخرى هي أن نقتصد في كل مدرسة ننشئها في عدد المدرسين . ولا نراعى

فيهم الكفاية التامة لقتصد من مرتباتهم، ونبدأ الدراسة في المدرسة دون إعدادها بالمعدات والأدوات اللازمة، لأن الميزانية لا تسمح بذلك . فبدلاً من أن ننشئ مدرسة أو مدرستين على الطريقة الأولى ننشئ أربعاً أو خمساً على الطريقة الثانية . والنتيجة أننا نسير في مسائل التعليم في اتجاه غير منتج هو أننا نكثر ما استطعنا من عدد المدارس ومن عدد المتعلمين دون أن نهيئ لهم أسباب النجاح، ودون أن نهم بنتائج التعليم فيها حتى نتق بأنه يؤدي إلى الأغراض التي قصدناها من إنشائها .

سرنا بالتعليم الفتي في هذه السياسة إلى أبعد مدى . فزيادة على ما ذكرت من رغبة الأتقار في فتح هذه المدارس دون القيام بكل ما تستدعيه نفقاتها قد أكثرنا في كل مدرسة من الصناعات التي تدرس فيها، فبدلاً من أن تخصص كل مدرسة بتدريس صناعة أو صناعتين من الصناعات التي يحتاج إليها البلد الذي أنشئت فيه والذي تحمل ميزانيته القيام بالنفقات اللازمة لاتقان هذه الدراسة أكثرنا من الصناعات التي تدرس في كل مدرسة . ولم نستطع أن ننفق على كل منها ما يحتاج إليه اتقان الدرس فيها . وقد طغت هنا أيضاً رغبة التماثل، فصار برنامج كل مدرسة صناعية في أنحاء القطري مماثل في أكثر الأحيان برامج المدارس الأخرى دون تعديل أو تبديل فيها . فصارت صناعة المويلبات والسجاجيد والميكانيكا والجلود والنحاس وتطعيم الخشب تدرس في كل هذه المدارس من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب . فإذا زرت مدرسة ونظرت إلى ما يصنع تلاميذها وأحياناً مدرّسوها، أخذك العجب من أن ترى صناعتها أقل جودة دائماً مما يصنع في المصانع الخاصة، مع أنه كان يجب أن نرى عكس ذلك .

أذكر أني زرت مدرسة وعرض على - ضمن ما عرض من المصنوعات الأخذية التي يصنعها التلاميذ وثمانادج مما يصنعه المدرسون أنفسهم لتعليم التلاميذ . فلم أجد شبيهاً في رداءة الصناعة لما رأيت في هذه المدرسة سواء في ذلك ما صنعه التلاميذ وما صنعه المدرّس . ولم أدهش بعد ذلك حينما سألت عن مرتب هذا المدرّس

فوجدته يتقاضى أربعة جنيهات في الشهر، فاعتقدت أنه بهذا المرتب لا تستطيع المدرسة أن تحصل على أحسن من هذا المدرس . وسألت لماذا لا تفرزون لمثل هذا المدرس ١٢ أو ١٥ جنيها لتحصلوا على مدرس أحسن منه فتخرجوا أطفالا يستطيعون أن يبيعوا ما يصنعون ؟ فاعتذروا بالميزانية ! . ولما سألتهم : ولماذا لا تعالجون هذا الضعف في الميزانية بتقليل عدد الصناعات ؟ قالوا إن الوزارة تريد أن تدرس جميع الصناعات في هذه المدرسة وهي التي رسمت برنامجها . ثم قال لي ناظر المدرسة : وكيف تقرر لرئيس ورشة الأحذية ١٢ أو ١٥ جنيها وأنا لا أتناول الاثمانية جنيهات ! . فهل يدesh أحد بعد ذلك اذا كانت الصناعة التي يتعلمها تلاميذ هذه المدارس هي في أكثر الأحيان في درجة منخفضة عما يتعلمه صبية الورش التجارية الراقية ! أرجو أن يعنى القائمون بالأمر في وزارة المعارف بهذه المسألة، موجها نظرها الى :

(أولا) السعى في تحسين ميزانية هذه المعاهد ليتمكنوا من تعيين ذوى الكفاية لها من المعلمين وإعدادها بكل ما يلزم لها من المعدات .

(ثانيا) تخصيص كل مدرسة صناعية بصناعة واحدة أو صاعدتين طبقا لحاجات أهل اقليم المدرسة . وهذا يساعد على امكان تحسين حال المدرسة وتحسين نوع أساتذتها . حتى لو لم تستطع الوزارة زيادة النفقات المخصصة لها . ويساعد أيضا على أن تمتاز كل مدرسة بصناعة متقنة فتروج بذلك مصنوعات . وسيتبع ذلك أن تساح الفرص للمعلمين فيها على زيادة التمرن العمل فيساعدهم ذلك على تجويد هذه الصناعة .

أما السبب الثانى لعدم نجاح هذه المدارس النجاح الذى كان يرجى لها فهو كما قدمت ناشئ عن تلك الرغبة العامة التي تدفع كل شاب مصرى الى الالتحاق بالحكومة طالبا الالتحاق بوظيفة من وظائفها أيا كانت . واعتقادی أن الحكومة هي أول من تقع عليه تبعه هذا الشرء فى استطاعتها أن ترفض الحاق متخرجى

المدارس الصناعية أو الزراعية بوظائفها الكتابية أو الادارية التي لم يتعلموا لها، فتستد بذلك أمامهم هذا الباب حتى يضطروا الى الاشتغال بالمهنة التي تعلموها، بشرط أن يعلموا التعليم الذى يمكنهم من ذلك . وإنى أعتقد أنه من واجب ناظر كل مدرسة أن يذل أقصى مجهوده ، وأن تعاونه جميع السلطات الحكومية فى ذلك ، للاحاق من يتخرجون من مدرسته بالورش والمصانع الحكومية والأهلية التى توجد فى اقليمه . كما أنه يجب عليه وعلى جميع المعلمين أن يجلبوا الى تلاميذهم طول زمن الدراسة اشتغالهم بمهنتهم وأن يرغبهم عن غيرها . كما أنه يجب أن يكون أساس الدراسة فى هذه المدارس عمل التلاميذ أكثر الوقت بأيديهم والسعى الى إلحاقهم بالمصانع والورش الأهلية ليتعرفوا فيها شطرا من إجازاتهم الطويلة . كذلك يحسن أن تنظر الحكومة فى مساعدة متخرجى هذه المدارس الذين يرغبون أن يشتغلوا فى مهنتهم مستقلين . فانه يبدو لى أن مساعدة هؤلاء بقرض صناعى يشترط به الآلات اللازمة لهم . أو باعطائهم هذه الآلات واعتبار ثمنها قرضا عليهم يؤدونه مقسطا فى فترة معينة ، قد يزيد فى عدد الراغبين فى الاشتغال بالصناعة . ولكنه يحسن ألا تمنح الحكومة هذا القرض الا من يتخرجون فى إحدى الورش التجارية مدة لا تقل عن سنتين أو ثلاث سنين تثبت فيها كفايتهم ويظهر فيها استعدادهم ، ثم تتاح لهم مع هذا فرصة التمرن على الركن التجارى من مهنتهم .



ولا أريد أن أختم موضوع التعليم العام قبل أن أشير الى نقص كبير فى مهمة وزارة المعارف ناشئ عن عدم اهتمامها بشأن عدد كبير من أطفال بائسين لا يستطيعون الدرس فى مدارسها الحالية ، وبذلك محرومون الآن من كل تعلم ، وأقصد بذلك هؤلاء الأطفال العمى والصم والبكم والضعيف الإدراك . يدل الاحصاء الأخير الذى عمل عن عدد السكان فى مصر أن عدد هؤلاء الأطفال يقرب من ١٥ ألف طفل وهم جميعا محرومون الآن من كل تعلم ، ومقضى عليهم بأن يعيشوا طول حياتهم عالة على

غيرهم ، ولا يستطيعون تأدية أى عمل ، وبذلك حكم عليهم أيضا بالسامة والضجر والملل طول الحياة .

نتولى بعض الجمعيات الخيرية رعاية عدد قليل من هؤلاء الأطفال ، ولكن الكثرة العامة فى المدن والأقاليم لا يتمتعون بأية رعاية ولا يعلمون شيئا . وقد عنت البلاد الأوربية على قلة عدد هؤلاء البائسين فيها بأمر تعليمهم أشد عناية . فأخرج علماء التربية فيها القواعد والأساليب المختلفة لامكان تعليم كل طائفة منهم . وأنشئت المدارس المختلفة التى تطبق هذه الأساليب الحديثة على نظام الدراسة فيها . وأنت جميعها بأحسن النتائج ، فهى تعلم الأعمى والأصم التعليم الذى يستطيع أن يشغل به حياته ، أو تعلمه الصناعة التى يستطيع أن يعيش منها ، فخرجت الكثيرين من العلماء ورجال الفن والصناع ، ومنهم من برزوا فى مختلف المهن فصاروا من أعلامها . أما نحن فى مصر فلم نعمل شيئا فى هذا السبيل على كثرة المصايين من أهل بلادنا بهذه العاهات . إني أذكر عند ما كنت تلميذا بمدرسة الحسينية الابتدائية فى سنة ١٨٩٩ أنه كان بهذه المدرسة قسم لتعليم العميان القراءة والكتابة البارزة . وأذكر أنه قد طبعت فى ذلك الوقت كتب عربية بهذه الطريقة . ولكن هذه المدرسة ألغيت فيما بعد . ولا أعلم سبب الغائها ، كما لا أعلم سببا لعدم تفكير وزارة المعارف طول هذه المدة فى هذه المسألة الخطيرة التى تحتاج الى البحث السريع والتنفيذ العاجل ، وقد مهدت لنا أوروبا السبيل بعد أن وصل علماء التربية فيها الى ما وصلوا إليه من النتائج المدهشة فى تربية الأعمى والأصم والأبكم والضعيف الادراك .

إن فقدان الطفل لحاسة من حواسه يقابله فى أكثر الأحيان تعويض فى نمو حاسة أخرى . والدليل على ذلك ما يتمتع به الكثيرون من فاقدى البصر من نمو الذكرة وحدة الذكاء . فهل لنا أن نطمع أن تفكر وزارة المعارف فى أن تستفيد البلاد من هذه المواهب بتعليم هؤلاء الذين أصيبوا بهذه الآفات ، وهى لا تنقصها المثل الحى على صحة هذه النظرية ! .

هذه مسألة تحتاج الى عناية وزارة المعارف، فانها تتعلق بمستقبل طائفة كبيرة
باتسة من أهل البلاد، ويبين هذا الجدول عدد هذه الطائفة الجديدة بكل
عطف :

بيان تقديرى عن ذوى العاهات لسنة ١٩٣٧^(١) حسب السن

المجموع	عجبات		ممن وبهكنه		ضمايف القوى العقلية		السن
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	
أقل من ١٦ سنة	٤٩٦٠	٣٩٤٠	٨٩٠٠	٢٧٤٠	١٥٩٠	٤٣٣٠	٧٧٠٠
١٦ سنة فأكثر	٤١٣٤٠	٤٨٣٦٠	٨٩٧٠٠	١٠٢٦٠	٦١١٠	١٦٩٧٠	٥٥٣٠
جملة	٤٦٣٠٠	٥٢٣٠٠	٩٨٦٠٠	١٣٠٠٠	٨٣٠٠	٢١٣٠٠	٦٣٠٠
							٢٨٠٠
							٩١٠٠
							١٢٩٠٠٠

(١) من مصلحة الاحصاء.

مسائلنا المالية

سياستنا المالية

إن تحسين حالتنا المالية لا إذا حرص الوزراء وجميع الموظفين على الأموال العامة حرصه على أموالهم الخاصة . لا انصاف . لا فيما تعودته على كثرة السكن . ولا صرائب . لا بالقدر الذى يستحقه الحكومة لقيام بمشاريع الإصلاح الضرورية . ويجب أن توزع الصرائب بالتعدل فلا يقع عبؤها . لا على القادرين

- مهمة وزير المالية — الاعتبارات التى يجب ملاحظتها فى فرض الصرائب —
- مصروفات الحكومة — مرتبات الموظفين — أوجه الإصلاح — المطاشات —
- بعض أوجه الاسراف — تقفات مشروعات الإصلاح — إيرادات الحكومة —
- الصرائب المباشرة وغير المباشرة — الصرائب فى مصر — الاحتياطى

ليست مهمة وزير المالية أن يسمى جهده للحصول على كل ما يستطيع جمعه من المال لشكده فى خزانة الدولة ؛ بل مهمته الأولى والأساسية هى توفير أسباب الرزق للناس ، وزيادة الثروة الأهلية بالقيام بالمشروعات العامة التى تؤدى الى هذه النتيجة ، وتمكين أهل البلاد من استغلال منابع الثروة فيها أكبر استغلال ممكن . وهذا العمل نفسه يزيد فى موارد الدولة المالية بزيادة كفاية الأفراد على دفع الصرائب كلما نمت ثروتهم . لذلك يراعى وزير المالية عند تقرير الصرائب التى يفرضها على الناس الشروط الأساسية التى تتفق مع هذه الاعتبارات :

(وأولها) ألا يعرّب على الضريبة التى يفرضها نقص لهذه الثروة العامة ، كالزام صناعة معينة أن تدفع ضريبة فوق طاقتها ، فتضطرها الى رفع أثمان منتجاتها ، وذلك تضعفها فلا تقوى على المزاحمة أو لا يستطيع الناس شراء منتجاتها .

(وثانيها) أنه اذا اقتنعت الحكومة بحاجة البلاد الى تنفيذ مشروع اصلاح ثابت فقمه ، بعد أن تمت دراسته من جميع الوجوه ، وتأكدت صلاحته للتنفيذ ، وفقدت

المصلحة المختصة المال اللازم له بدقة ، ووجد وزير المالية أنه لا يستطيع تدبير هذا المال من موارد الدولة العادية ، فلا بد له حينئذ من زيادة فئات ضريبة قديمة أو إنشاء ضريبة جديدة للحصول على المال اللازم لتنفيذ هذا المشروع وتنفيذ غيره من الأعمال الإصلاحية التي تم بحثها وثبتت فائدتها على هذه الصورة .

(وثئنها) أن تكون هذه الضريبة عادلة ، فلا يقع عبؤها على طائفة من أهل البلاد دون أخرى ، بل يجب أن يشترك الجميع كل بقدر استطاعته في دفعها ما دام الكل يستفيدون من الإصلاحات التي ستجلب هذه الضريبة من أجلها .

فإذا لوحظت هذه الاعتبارات فلن تضر الضرائب أحدا كما يتبادر لبعض الذين ينظرون الى المسائل نظرة سطحية دون تمحيص وتدقيق . فالضرائب لا تضر الأفراد إلا إذا صرف إيرادها فيما لا يعود على أهل البلد بخير ولا فائدة ، أو إذا صرف المتحصل منها لفائدة عدد محدود من الناس ، أو في مشروعات لم تثبت بالدليل القاطع فائدتها لأكثر عدد ممكن من السكان . فالشرط الأساسي لانتظام الإدارة المالية هو حسن اختيار وجوه الاتفاق في مشاريع الإصلاح . وبحث هذه المشاريع بالدقة التامة لتقدير نفقاتها وعدد السنين التي تلزم لإتمامها ، لا بالسرعة التي لا يوفق معها بحسن الاتفاق ، ولا بالبسط الذي يعطل على البلاد مدة طويلة الاستفادة من إصلاح ثبتت فائدته . فالاتفاق في غير المفيد أو غير الضروري أو غير ما يفيد طبقة كبيرة من الناس سيخف واستهزء بالأمة وعدم رعاية لمصالحها وإضاعة لأموال كانت من المصنعة أن يستثمرها أصحابها . والبدء في تنفيذ مشروعات لم تدرس لدرس الكافي قد ينتهي بمفاجآت غير سارة . ويضيع على البلاد وقتا ومالا هي في حاجة اليهما . على أن عدم الاتفاق لتنفيذ مشروعات الإصلاح التي ثبتت فائدتها وتمت دراستها تقصير شنيع من الحكومة في حق البلاد وتعطيل لتقدمها وإضرار بمصالحها الحيوية . ويجب في كل حال ألا تكون كثرة نفقات مشروع من المشروعات عقبة في سبيل الموافقة عليه والأخذ به ، إنما يجب أن يدور البحث دائما حول فائدة المشروع وأضروره وحول عدد المصريين

الذين يستفيدون من تنفيذه . فإذا ثبتت فائدته لطبقة كبيرة من أهل البلاد وثبتت ضرورته والحاجة إليه فلا بد من تنفيذه ، ولا بد لوزير المالية من أن يستعمل جميع وسائله للحصول على المال اللازم لذلك مؤيدا باقتناع الرأي العام وتشجيع محبي الإصلاح .

ولما كانت مشاريع الإصلاح الكبرى تحتاج إلى كثير من المال وكثير من الوقت لاتمامها . كان من الواجب أن تسير في تحصيلها أعباءا مالية على سيامة جديدة . هي أن نرسم خططنا لاسنة واحدة كما يحصل الآن في أكثر المشاريع . بل لعدة من السنين كافية لتنفيذ مشاريع الإصلاح التي نخيرها . خصوصا أن هذه المشاريع متعددة متنوعة ، وهي تتناول جميع مرافق الأمة ومصالحها . ومهمة وزير المالية في كل هذا هو أن يفحص مع زملائه قيمة كل مشروع وما يلزم من المال لانفاذه . ويختار ما يجب تقديمه منها وما يصح تأخيرها ولو إلى حين ، وما يجب رفضه لعدم صلاحيته أو تأجيله لاتمام بحثه . وهو يلاحظ دائما في قراراته أن توزع أموال الحكومة على مختلف المشاريع بطريقة تسمح للبلاد أن تحصل من مجموعها على أكبر قسط من الرفاهية والتقدم الاجتماعي . ويجب أن يتجه الإصلاح إلى جميع المرافق ، فإن تقدم البلاد في ناحية وتأخرها في أخرى رجوع إلى الوراء في النهاية . فإذا وجهنا مثلاً كل عنايتنا إلى التعليم وحده وقصرنا في مشروعات تحسين الصحة العامة فكأننا لم نفعل شيئا أو فعلنا قليلا . وإذا سعينا إلى تحسين اقتصادى وتركنا البلاد متأخرة في التعليم أو الصحة العامة فنحن نجني البلاد من وراء هذا التحسين كل ثمراته . وعلى وزير المالية بعد ذلك أن يدبر المال اللازم لهذه المشروعات طوال السنين الكافية لاتمامها . ومهمته في هذه الشؤون شاقة . وقد تسبب له كثيرا من الصعوبات . بل قد تكدر صفو علاقته مع زملائه . ولكنها مع ذلك من أخص واجباته . فهو أكثر الوزراء في هذه الحالة بعدا عن التحيز . وعليه في النهاية تقع تبعة تدبير المال اللازم لهذه المشروعات . وهو فوق ذلك مقيد بالسياسة التي اختطتها الوزارة لنفسها والتي تمهدت بتنفيذها أمام البرلمان وأمام الأمة . وهو على

كل حال يعمل في هذا الشأن بالاتفاق مع رئيس وزارته الذى هو المرجع الأخير في كل هذه الشؤون . ولهذا يجب أن نبدأ تحضير الميزانية لابتدئ الإيرادات ثم توزيعها على وجوه الصرف المختلفة، وهى الخطوة التى نسير عليها الآن ، بل يجب أن نبدأ بتحديد ما يراد انفاقه من الخزنة العامة سنوياً على الإدارات الحكومية المختلفة، وما يراد انفاقه على مشروعات الإصلاحات الضرورية على مدى معين من السنين، ثم نبحث بعد ذلك عن أمثل الطرق وأصلح أنواع الضرائب التى تأتى بهذا القدر من المال من جيوب الناس . هذا هو الطريق القويم الذى سلكته جميع الحكومات فى سياستها المالية .

فاذا كانت ظروفنا السياسية الماضية والامتيازات الأجنبية التى ظلت من حريتنا فى وضع الضرائب الجديدة أو فى تعديل الضرائب القديمة هى السبب فى اتهاج خطتنا القديمة ، فلا مانع الآن من أن نسير فى وضع ميزانيتها على أساس جديد سليم هو تحديد المصروفات، لنعرف بالضبط ما يجب أن نحصل عليه من الإيرادات . ونبدأ بعد هذا البيان فى بحث وجوه الصرف أولاً، ثم نتكلم بعد ذلك عن موارد إيراد الدولة .

مصروفات الحكومة

وهى على نوعين :

النوع الأول — المصروفات اللازمة لتسيير الإدارة الحكومية . وأهمها مرتبات الموظفين .

والنوع الثانى — ما ينفق على شؤون الإصلاح الخاصة بجميع المرافق .

(أولاً) مرتبات الموظفين

بلغت مرتبات الموظفين ١٣,٥١٠,٣٧٩ جنيه فى ميزانية سنة ٣٧—٣٨ أى بنسبة ٣٩٪ من مجموع مصروفات الدولة . فاذا أضفنا الى ذلك مقدار المعاشات والمكافآت التى تدفعها الحكومة لموظفيها وقدرها ١,٧٤٩,٠٠٠ جنيه كانت نسبة ذلك إلى المصروفات ٤١٪ .

ويلاحظ أن الزيادة المستمرة في مرتبات الموظفين وفي معاشاتهم تزيد سنة عن سنة بنسبة أكبر من زيادة الإيرادات العامة .

لقد طال انتقاد سياسة الحكومات المختلفة في هذا الشأن . وعابت المعارضة دائماً على كل حكومة قائمة استمرار هذا الحال ، وألحّت في وجوب تغيير هذه السياسة ، فلم تحرك حكومة ما كلاً . وكلما انقلب الحال وسقطت حكومة وتولت بعدها المعارضة الحكم وانتقلت الحكومة السابقة الى صفوف المعارضين سمعت الأئشودة بعينها . تلحّ المعارضة في حل هذه المعضلة ، وتقف الحكومة الجديدة جامدة تصمّ آذانها لكي لا تسمع هذا الصوت الجديد الذي كانت تتغنى به في الماضي . وتسمع في الوقت نفسه من الموظفين أئشودة ولكن من بحر آخر : تسمع منهم الشكوى المرة من سوء حالتهم وقلة مرتباتهم وكثرة أعمالهم وتزايد نفقاتهم . فلا تسمع من موظف اذا قصده حاجة في مكتبه أو زرته في منزله أو قابله مصادفة في الطريق العام أو التقيت به في جنازة أو فرح إلا شكاً لك سوء حاله وقصّ عليك حكايته وبين لك مقدار ما حاق به من ظلم وما ألمّ به من سوء ، فهو أحياناً لم يعط علاوته . وأخرى لم يأخذ درجته وأن الوزير أثر عليه من هو أقل منه علماً وعملاً وأحدث منه سناً وتجربة . والغريب المدهش أن تسمع هذا من أكثر الموظفين يستوى في ذلك الظالم والمظلوم . وتصلك نفس الشكوى من المحظوظ منهم والمحروم . لن تسمع من كثرة الموظفين كلمة في أحاديثهم عن عملهم أو كيف يزيد انتاجهم ولا عن مشاريع الإصلاح ورأيهم فيها ولا عن عيوب الإدارة الحالية والسبل الى تقويمها . لن تسمع منهم شيئاً من ذلك . بل تسمع كل ما تسمعه عن المرتبات والعلاوات والاستثناءات والتعيينات والتقلات والدرجة الثالثة والرابعة والثامنة ! هذه هي الرواية ذات الفصلين التي نشاهدها منذ أكثر من عشرين سنة على مسرح السياسة المصرية . حتى ضربت بذلك الرقم القياسي في حياة الروايات التمثيلية مضحكة كانت أو محزنة .

دامت هذه الرواية طول هذه المدة . لأن أكثر رجال السياسة أرادوا أن يستغلوا قلق الجمهور وانزعاج طلاب الإصلاح من تضخم مرتبات الموظفين المستمر لغايات سياسية حزبية . ولم يفكروا في أن هذه مسألة خطيرة واجبة الحل . وهي مسألة تتعلق بأهم مرافق البلاد ، ومن الخطأ الاكتفاء بالاستفادة منها لأغراض انتخابية أو حزبية . بل يجب أن يتعاون زعماء الأحزاب جميعا باخلاص على حلها حلا يوفق بين مصلحة البلاد ومصلحة الموظفين .

دامت هذه الرواية أيضا طوال هذه السنين لما حصل مع الأسف من إثارة بعض الموظفين على بعض ، ومن ترقيات استثنائية ظالمة في أكثر الأحيان وعادلة في أقلها . ومن تمييزات جديدة لا مسوغ لها ولا لتوافر شروط الخدمة في أصحابها . تفلقت بذلك جؤا من الامتناع في وزارات الحكومة واداراتها سبب هذه الحالة النفسية التي وصفناها . وقد فات بعض الوزراء أن الخروج عن العدل مرة واحدة يسبب قلقا وانزعاجا بين الموظفين حتى لو عدل معهم في أكثر قراراته وتصرفاته ، وأن محاباة موظف واحد مع إنصاف أكثر الموظفين لإخفاف في النهاية بحقوقهم جميعا يضع مع تقديرهم لانصاف وزيرهم في كل ما أنصف ، وأن استثناء واحدا يعمل لمصلحة شخص لأى سبب من الأسباب يجر الوزير في النهاية الى استثناءات كثيرة من هذا النوع ؛ لأنه بتصرفه هذا يسلّم السلاح الوحيد لطلاب الاستثناءات . فيضعف بذلك مركزه أمام جيوش الراجين والمتمسكين . وهذا هو السبب في سوء حالة الموظفين النفسية التي وصفناها . ويتعين علينا الآن كعلاج لهذه الحالة أن نرفع مسألة الموظفين عن بساط المناقشات الحزبية الجدلية ونجعلها في صف المسائل القومية التي يجب أن تبحث في جو هادئ تسود فيه الثقة المتبادلة بين رجال السياسة والرغبة الأكيدة للوصول في هذه المشكلة الى حل مرضي .

فالمسألة المعروضة الآن هي في الواقع : هل تستطيع الدولة أن تنفق سنويا ما يتأوله الموظفون الآن من مرتبات ومعاشات دون تعطيل لتنفيذ مشروعات الإصلاح ؟ وهل تنسج الميزانية في المستقبل لما ينتظر من زيادة في أرقام هذه

المرتبات مع ما ينتظر من زيادة في عدد الموظفين للقيام بأمر المنشآت التي يستدعيها التقدم المستمر في مرافق البلاد مضافا إلى كل ذلك مرتبات المعاشات المتزايدة ؟ إن نظرة سطحية لأرقام الميزانية تقضى لأقول وهلة بأن نفقات الموظفين عالية، وأن تضخمها في المستقبل سيقف عقبة كبيرة في سبيل الإصلاح المنشود . ولكن هذه النظرة السطحية في مسألة خطيرة كالتى نحن بصدد حلها لا تكفى للحكم فيها . بل يجب أن ندقق في بحثها . فيجب مثلا أن نعرف أهذه الزيادة في النفقات نتيجة لارتفاع المرتبات أم هي نتيجة لكثرة عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل . إنى أعتقد اعتقادا ثابتا أن فئات المرتبات في مصر ليست عالية في أكثر الحالات بالنسبة لما يقابلها في كثير من البلاد . وهذا الحكم صحيح سواء في ذلك الوظائف الكبيرة والصغيرة ، ويحتمل أن تكون بعض المرتبات في الوظائف الصغيرة أقل مما هو مقرر لأمثالها في كثير من البلاد الأخرى . صحيح أننا لو بحثنا أمر هذه المرتبات بالنسبة لمستوى المعيشة في الطبقات المصرية الأخرى التي تتكون منها الأمة لثبت أنها عالية . ولو قارناها بما يمانها في البلاد التي يتساوى فيها مستوى المعيشة مع مصر لوجدنا أنها تزيد عنها . ولكن اعتقادى الثابت أن العمل على رفع مستوى المعيشة في مصر واجب حيوى . وهو في النهاية يعود على جميع الطبقات بالخير . ويساعد على رفع مستوى المعيشة فيها كلها . فإن المرتبات التي يتناولها الموظفون تنسرب منهم إلى جميع هذه الطبقات . فيستفيد الجميع منها ولا تخسر منها البلاد الأجزاء مما ينفقه الموظفون في الخارج في فصل الاجازات السنوية . وإذا فالعمل على خفض المرتبات مضر ولو كان ممكنا .

ولا أستثنى من هذه القاعدة إلا المرتبات التي تعطى لخريجي المدارس العليا عند إلحاقهم بالوظائف الحكومية ، فإن الحكومة تمنحهم عادة ١٢ جنيا شهريا . وكثير من المصالح الحكومية يمنحهم ثمانية جنيات . وبعضها لا يمنحهم أكثر من ستة . كما يحصل كثيرا أن يمنح بعض متخرجى الفرقة الواحدة ١٢ جنيا في حين لا يمنح زملائهم أكثر من ستة . وهذا ظلم صارخ يدعو إلى الاستياء الشديد .

ونرى من جهة أخرى أنه يصعب على أصحاب الصناعات والأعمال الحرة أن يسايروا الحكومة في هذا الطريق . فهم يحدون الشبان الصالحين لتولى أعمالهم من المصريين ومن غير المصريين الذين يقبلون مرتباً أقل من مرتب الحكومة . وإذا أرادت الحكومة أن تشجع الشبان المتعلمين على الاقبال على الأعمال الحرة فعليها أن تساير أصحاب الأعمال في تقدير المرتبات وفي ساعات عمل الموظفين . فان العكس غير ممكن ؛ لأن أصحاب الأعمال يقدرون مرتباتهم على قواعد حسابية مضبوطة . فهم مقيدون قبل أصحاب رؤوس الأموال بضرورة تخصيص أرباح معقولة لهم ، ثم هم مقيدون بعد ذلك بتخصيص جزء من أرباحهم للاحتياطى ، وما يزيد عن ذلك يخصص للنفقات العامة ومنها أجور الموظفين . وهم يرفعون أجر الموظف طبقاً لدرجة انتاجه . وليس للشفاعة أو الالتئاس دخل في ذلك .

وهذه مسألة جديرة بالخطب ؛ فان من واجب الحكومة أن تقلل ما استطاعت مما يدفع الشبان الى الرغبة في وظائفها . وأن تشجعهم بجميع الوسائل على طرق أبواب الأعمال الحرة التجارية كانت أو صناعية . ولهذا فان عشرة جنيهات تعتبر بداءة معقولة خصوصاً اذا لاحظنا قلة تكاليف الموظف في هذه السن من جهة وقلة خبرته وانتاجه من جهة أخرى .

فلنترك بعد هذا مسألة قصص المرتبات فهي غير ممكنة عملاً . وهى في الواقع مع هذا ليست من مصلحة أحد ، ولنبحث هذه المسألة من وجوها الصحيحة فنسأل : هل يؤدى كل موظف ما ينتظر منه من خدمات ؟ وهل ينتجون جميعاً في عملهم أقصى ما يمكنهم من الانتاج المفيد ؟ ثم أوزعهم الحكومة على اداراتها ومصالحها بالقدر الذى يوجبه حسن سير العمل ؟ أم أن هناك مصالح تكدرت بالموظفين الذين لا عمل لهم . وقل عددهم في ادارات أخرى الى حد يضر بمصالح الجمهور ؟ وهل نظمت الحكومة اداراتها التنظيم الاقتصادى الحديث الذى يسهل العمل ويوفر الزمن ويزيد في الانتاج وفي تهيئ الأعمال على أحسن وجه ممكن ؟ وهل هى وزعت اختصاص الموظفين بالطريقة التى تضمن تحديد التبعات وتقسيم الأعمال وعدم قيام مصالح مختلفة تابعة لوزارة واحدة أو لأكثر

من وزارة بالعمل الواحد الذى تستطيع مصلحة واحدة القيام به على أحسن وجه ؟ هذه هى المسائل التى يجب أن نحصها وأن نجد الحل لها . وإنى لا أجد صعوبة فى الاجابة عليها ، ولا أظن أن رأى فى ذلك يختلف عن رأى أكثر المنصفين الذين يبحثون هذه المسألة من جهاتها الاجتماعية والقومية وينظرون إليها نظرة عادلة خالية من الغرض السياسى أو الشخصى . إن حالة أكثر الموظفين النفسية ليست بالحالة المرضية كما قدمت . وإنى أؤكد فى الوقت نفسه ، للحق لا لشيء آخر أنهم ليسوا هم وحدهم المسئولين عن هذه الحالة التى ذكرت شيئا من أسبابها . ولكن عليهم فى الوقت نفسه واجبا هو الاخلاص إلى السكينة والامتناع عن تلك المظاهرات الاجتماعية التى ابتدعت أخيرا واتى يسمونها « المؤتمرات » وأن يحثوا مسائلهم فى جو هادئ . هذا هو الطريق الوحيد الذى يوصلهم إلى حقهم ، وهو الذى يتفق مع كرامتهم . ويجب ألا ينسوا أن الكثرة العظمى من أهل البلاد مقتنعة حقا أو باطلا بأنهم بوجه عام يحذون الآن أكثر من حقهم ، وأن يفهموا فى الوقت نفسه أن مصالحهم ومصلحة البلاد فى اتفاق جميع طبقات الأمة بعضها مع بعض ، وأن الشعور العام بأن هناك طبقات ممتازة تثير غضب الطبقات الأخرى . فعليهم ألا يزيدوا هذا الشعور بأى حال بل يجب أن يزيلوا كل آثاره .

أما نظام الحكومة وتقسيم العمل فيها فهو نظام عتيق لم يطرأ عليه تغيير إلا بالزيادة فى عدد الموظفين . وقد كان من نتائج المحاباة أن زاد عددهم زيادة بالغة فى بعض الادارات المركزية بالقاهرة . ولم يزد عددهم الا زيادة قليلة لا تتفق مع زيادة العمل فى مصالح الأقاليم المثقلة بالأعمال . وكانت زيادتهم فى القاهرة معطلة للعمل لا منجزة له .

إن تسابق بعض الوزراء وكبار الموظفين إلى الرغبة فى تعيين من يريدون تعيينهم اضطرهم لخلق أعمال لهم . فبدؤوا بتقسيم عمل الموظف الواحد على اثنين وعمل الاثنين على ثلاثة . وبعد أن استنفدت هذه الطريقة العدد الممكن من الموظفين لجئوا إلى طريقة أخرى هى إنشاء المصالح التى تؤدى عملها مصلحة

حكومية موجودة . أو انشاء وظيفة لا عمل لها . أو هي تكرار حرفي للعمل الذي يؤديه موظف آخر في الوزارة نفسها أو في وزارة أخرى . ويظهر لي أنه ما دام هناك رأى سائد بين كثيرين من الوزراء وكبار الموظفين بأن قيمة وزارة معينة أو ادارة معينة انما تقاس بعدد موظفيها فلا أمل في تغيير هذا الحال . وما دام الوزير أو الموظف الكبير يمتدح أن هيئته تزيد أو تقل ومقامه يرتفع أو ينخفض بعدد الموظفين الذين يشتغلون تحت سلطانه فلا رجاء في زوال هذا الشر . وما دام الوزير يرى أن من حق ناخيه وزملائه من النواب والشيخ وأصدقائه وأتباعه وأنصاره أن ينتظروا منه عند تولى الحكم " أن يعمل لهم شيئا " وأن واجبه أن يحقق لهم هذه الرغبة فلا تبدل لهذه السياسة ، فان تبدلها يحتاج الى قسط وافر من قوة المقاومة وضبط النفس وانكار المصلحة الشخصية وحب العدل المجرد والتقدير الخالي من الغرض والشعور الثابت بأن من ألزم واجبات الوزير بصفة خاصة والموظفين بصفة عامة أن يحرصوا على أموال الدولة حرصهم على أموالهم . وكل هذه صفات من الصعب أن تنفق الكثرة الآدميين . ولذلك لا نطلب المحال وإنما نطلب تحسين هذه الحال التي نشكو منها بالقدر الممكن والمستطاع . ويمكنني في تحسينها أن يعاد النظر في توزيع الوظائف والموظفين بقدر حاجة كل وزارة ومصلحة ، وما يزيد عن الحاجة في بعضها يحول الى المصالح الأخرى التي يستدعي حال العمل فيها هذه الزيادة . ويجب عند القيام بهذا البحث أن تعتبر الحكومة كلها وحدة مكونة من وزارات متصلة في العمل بعضها ببعض ، ولا داعي لتكرار العمل الواحد في الوزارات المختلفة . وتستجد الحكومة في آخر الأمر بعد هذا البحث مكانا لكل موظف ثابت يؤدي فيه عملا منتجاً ، وسترى إن هي أخذت بهذه الطريقة وأحسنّت التصرف وصممت على وضع حد لهذه الحالة أن السبيل ممدود والتأنيج طيبة ، ولن يصيب أحد من هذا التحسين ضرر بل تستفيد منه الحكومة وتستفيد البلاد ويراتح الموظفون الذين يقدرون واجهم حق قدره . والعدد الذي يزيد في النهاية عن حاجة المصالح المختلفة يمكن الاستفادة

منه في تنفيذ . شروعات الإصلاحات الكثيرة التي نحن قادمون عليها والتي ستحتاج لاتمامها وإدارتها الى تعيين كثير من الموظفين . والخلاصة أنى أرى أن هناك مكانا للتحسين الكبير في شؤون الموظفين وفي مسألة نفقاتهم . ولا أرى فيها ما يزعج أو يثير ولو أنها مسألة جديرة بعناية الحكومة التي يجب عليها أن تعمل كل ما من شأنه الاستفادة من مجهوداتهم وانتاجهم ككل في العمل الذى يصلح له ، وعدم التعجل في انشاء الوظائف في المستقبل الا بقدر الحاجة اليها ، والامتناع عن كل استثناء ومحاباة .

هذا فيما يخص الموظفين الثابتين . أما فيما يتعلق بالوظائف غير الثابتة وهى التى حشر فيها في السنين الأخيرة آلاف من الموظفين حشرا وعين فيها من لا تتوافر فيهم شروط التعيين وهم الكثيرة ومن توافرت فيهم هذه الشروط وهم القلة ، أو عينوا في وظائف لا عمل لها ، أو انتهى عملها وبقى الموظفون بعد ذلك . فهذه مسألة أخرى يجب أن تحل حالا آخر . يجب اعادة النظر في أمر جميع هذه الوظائف وجميع هؤلاء الموظفين وألا يبقى منهم إلا من يستحق البقاء لمؤهلاته وتوافر شروط التعيين فيه متى وجدت الوظيفة التى لها عمل ثابت ولا يستطيع أن يؤديه أحد من الموظفين الثابتين . كذلك يجب النظر في مسألة الخدم وصغار العمال الذين تستخدم منهم الحكومة الآلاف بغير ضرورة ولا حاجة . فهؤلاء السعاة الذين يمثلون ساحات الوزارات والادارات لدرجة تعطل المرور فيها ويقفون جماعات أمام محركات الموظفين يتحدثون ويضحكون وأحيانا يتشاجرون ولا يظهر لهم عمل الا متى خرج الوزير أو الموظفون من دواوينهم فحسوا أمامهم ووراءهم بلباسهم الأحمر والأخضر والأزرق يفسحون لهم الطريق ويفتحون لهم أبواب السيارات ! هؤلاء يجب النظر في أمرهم والتأكد من الحاجة اليهم . وليس من المعقول أن تستخدم الحكومة هذا الجيش من الرجال الأصحاء وتبقيهم السنين والأيام بغير عمل ولغير مصلحة . وكان الأولى بهؤلاء أن يحصلوا على رزقهم من طريق أشرف من هذا الطريق ومن عمل أبقى بهم وأكثر فائدة لهم ولبلادهم . والواقع أنهم عينوا جميعا لا شفقة عليهم ولا رحمة بهم بل إرضاء اشتهة كبار الموظفين الذين كلما علت درجاتهم زاد العدد

المخصص لهم من السعاة والفراشين الذين هم في الحقيقة أدوات للزينة في الوزارة وخدم خصوصيون في منزل الموظف . وأنت لا ترى هذا المنظر الا في مصر ولا ترى له مثيلا في أى ديوان من دواوين حكومة أخرى . وليس من العدل على كل حال أن تدفع مرتبات لأمثال هؤلاء من الخزانة العامة .

يجب أن يستقر في الأذهان أن الحكومة ادارة عامة ينبغي أن تتخذ مثالا لاتقان العمل وسرعة انجازه وحسن التصرف فيه ورعاية مصالح الناس . كل ذلك مع الحرص التام على أموال الجماهير . وهى ليست ملجأ يلجأ اليه من لا عمل له أو من لا يصلح لعمل . واذا حكمتا الشفقة في هذا الموضوع فلنشفق على ملايين الفقراء الذين لا نراهم ولكننا نجمع منهم ما يزيد على ثلث ايرادهم . وهم لا يحصلون بالكثرة المستمر طول العام على ما يحصل عليه أصغر الموظفين في شهر واحد . فاذا جعلنا رائدنا حسن التصرف واتقان العمل وحدهما : وجب أن يكون عدد الموظفين بقدر الوظائف لا يزيد عليها . واذا حكمتا الشفقة وحدها فهى تقضى بذلك أيضا . وأى تصرف آخر غير هذا يكون متافيا للعدل والانصاف متافيا للرحمة والشفقة . وهو أخيرا مفسد للعمل معطل للصالحه .



يجب النظر بعد هذا في مسألة المعاشات فهى لا شك عبء ثقیل على الميزانية يزيد سنة عن سنة . ويخيل الى في هذا الموضوع أن الحكومة أسرفت في زيادة عدد الموظفين الذين يتمتعون بحق المعاش . ويمكن النظر في حصر عددهم في حدود ضيقة . فنقسم الوظائف لا الى طبقتين كما هو الحال الآن بل الى ثلاث طبقات : موظفين مؤقتين ، وموظفين ثابتين ، وموظفين ثابتين لهم حق المعاش . وليس من الضروري أن يمر جميع الموظفين من طبقة الى طبقة . بل يمكن وضع نظام لامكان الانتقال من طبقة الى أخرى بقدر أهمية العمل وكفاية الشخص واستطاعة الميزانية . ويمكن أيضا في هذه الحال أن يجبر جميع الموظفين الذين ليس لهم الحق في المعاش على وجوب التأمين على حياتهم بالقدر الذى يضمن لأهلهم

الراحة بعد موتهم . ويمكن أن تساعد الحكومة في هذا الشأن المساعدة المستطاعة بأن تساهم في جزء من القسط السنوي الذي يدفعه الموظف في هذا التأمين .

ونلاحظ بهذه المناسبة أنه يجب على وزير المالية أن يرد الأمور إلى نصابها فيما يختص بنظام المعاشات ، فلا يدخل المبالغ المستقطعة من مرتبات الموظفين ضمن الإيرادات العامة ، كما سارت خطأ على هذه الطريقة جميع الحكومات السابقة ، بل يفرد لها حسابا خاصا يوظف ما يحصل منه بتنميته بالطريقة التي تجرى عليها بنوك التوفير للاتفاق منه على المعاشات في المستقبل .

وأعتقد أنه لو كانت هذه الطريقة اتبعت في شأن حساب المعاشات منذ بدايته لما كان هناك ذلك الفرق الكبير بين ما تدفعه الحكومة معاشات وما تحصله بالفعل من المستقطعات ^(١) .

ويجب على الحكومة بعد كل هذا أن تمتنع امتناعا باتا عن هذه المنح الاستثنائية التي تقررها أحيانا للموظفين بقرارات من مجلس الوزراء بعد وفاتهم . فهي ظالمة لأنها تمنح للبعض دون الآخرين ولا تسوى بينهم جميعا . وهي مشجعة للكثيرين على أن يففلوا في حياتهم عن مستقبل أهلهم وأولادهم ، مع أنه من واجبهم أن يفكروا بذلك أشد الفكرة . وهي في النهاية ظلم لدافعي الضرائب الذين يعتبرون أن حالة الموظفين من جهة مرتباتهم ومعاشاتهم وافية بحاجتهم إن لم تكن تزيد عنها .

(١) تدل الأرقام الآتية على مبلغ نصم المعاشات سنة فسة ، كما تدل على جسامته الفرق بين ما تحصله الحكومة من الموظفين كاحتياطي للمعاش وبين ما تدفعه بالفعل لوفدين بعد احتالهم على المعاش .

مبلغ المتحصل في سنة	١٩١٠ من احتياطي المعاشات	١٠٢٠٠٠	المصرف كمعاشات	٥٠٤٠٠٠	جنيها
» » »	» » »	١٣٢٠٠٠	» » »	٥٦٠٠٠٠	جنيها
» » »	» » »	١٣٤٠٠٠	» » »	٦٣٠٠٠٠	جنيها
» » »	» » »	٢٣٨٠٠٠	» » »	٨٤٥٠٠٠	جنيها
» » »	» » »	٢٩٠٠٠٠	» » »	٢٠٦٦٧٠٠٠	جنيها
» » »	» » »	٦٠٠٠٠٠	» » »	١٠٨٦٥٠٠٠	جنيها

أرقام مستخرجة من ميزانيات الحكومة .



هذا ، وهناك أبواب كثيرة يمكن الاقتصاد فيها كالأموال التي تبذر يمينا وشمالا في الاعتمادات الخاصة أو في المسائل الطارئة أو في المؤتمرات والمعارض أو في البعثات أو في عدد كبير من الشؤون الأخرى التي تنفق فيها الحكومة الأموال الطائلة بدون مراقبة مالية دقيقة .

أما الاعتمادات الخاصة واعتمادات الطوارئ فيجب أن تكون دائما محل بحث دقيق وألا تقرر لآ بعد أن نشأكد ضرورتها ، ونضع فائدة العمل الذي ستنفق عليه . ويجب بعد ذلك محاسبة المصالح التي تنصرف في هذه الاعتمادات محاسبة دقيقة تكفل حسن التصرف وتمنع التبذير والاهمال . كثيرا ما يحصل أن تنصرف بعض المصالح في هذه الأموال تصرفا غير حكيم ، فننفق منها في وجوه لا تمت الى الأغراض التي قررت من أجلها بأية صلة ، فقد اشترت مثلا سيارات فاخرة ل كبار الموظفين من اعتمادات مقاومة الجراد . وكثيرا ما بنيت بيوت لسكنى بعض الموظفين وفرشت حجرات للبعض الآخر من أمثال هذه الاعتمادات . وكثيرا ما يستعمل الشطر الأكبر منها في تعيين الموظفين بصفة مؤقتة ، حتى إذا فرغ الاعتماد واتهمت أغراضه عينوا في وظائف أخرى على اعتماد آخر ، وهكذا ينتقلون من وظيفة الى وظيفة حتى يأتي الفرج بوظيفة دائمة فينقلوا اليها .



أما المؤتمرات الدولية فقد أسرفنا في الاشتراك فيها ، فقلما رفضنا الاشتراك في واحد منها . وإن رفضنا في أول الأمر فقلما أصررنا على الرفض ، بل نعود فنشارك عند أول رجاء من ممثل الدولة الداعية .

ونحن لا ننبى الدعوة أو نرفضها لاهتمامنا بالمسائل المعروضة على المؤتمر أو عدم اهتمامنا بها ، بل نحن نقبل الدعوة لنسمح لموظف معين أن يسافر الى أوروبا صيفا — وجميع المؤتمرات تعقد في أوروبا صيفا — على حساب الحكومة .

أما النظر في أغراض المؤتمر ومداولاته أهي تتناول مسائل تهتمنا أو مسائل لا تهتمنا فهذا أمر ثانوى . وقد تقبل مرة دعوة لمؤتمر، ويعود المؤتمر الى الانعقاد فى السنة التالية ولم يطرأ على الموضوعات التى عرضت عليه فى الانعقاد الأول أى تغيير، ومع ذلك نشترك مرة أخرى، وربما اشتركنا قبل أن يقرأ الوزير المختص تقرير مندوبنا عن المؤتمر الذى قبله . قابلت مرة فى البانعة صديقا مصريا كان قادما معى من مرسيليا الى الاسكندرية فسألته من أين يأتى ؟ فقال : من كندا . وماذا عملت فيها ؟ قال : كنت مندوبا لمصر فى مؤتمر الدواجن ، وأخذ يشرح لى أغراض المؤتمر . فسألته : وهل من ضرورة ماسة لاشتراك مصر فى مؤتمر الدواجن حين ينعقد فى "أوتاوا" ؟ قال : وهذه ثالث مرة أمثل فيها مصر فى ثلاث سنوات متتابعة فى مؤتمر الدواجن . سألته : هل ترتب على تقريرك الأول أو الثانى تحسين فى تربية الدواجن المصرية ، أو حصل تغيير فى علم تربية الدواجن بين انعقاد المؤتمر الأول والثانى وبين الثانى والثالث أرادت أن تقف عليه الحكومة ؟ وما أشد ما كنت أود أن أورد جوابه على هذه الأسئلة لولا أنى لا أسمع لنفسى بنقل حديث خاص . وكنت أحب أن أرى القارئ من السأم والملل الذى ساوره من قراءة بعض أبواب هذا الكتاب فاذكر له أنواع المؤتمرات التى اشتركت فيها الحكومة المصرية فى السنوات الأخيرة . ولكن القائمة طويلة فهى تتناول مؤتمرات الصيد والقنص ، وحماية النباتات البرية ، والحيوانات المتوحشة ، والرقيق الأبيض والأسود . وكلها ترمى الى أغراض سامية . ولكنى أرى أن نشترك فى مؤتمر الصيد عند ما نريد أن ننظم مسائل الصيد فى بلادنا . وفى مؤتمر حماية الحيوانات المتوحشة عند ما نريد حكومتنا أن تقف على أحسن السبل للوصول الى حمايتها . وفى مؤتمر الطرق متى صممنا على اصلاح الطرق . أما ونحن لم نفكر فى هذه الشؤون فما الفائدة من اشتراكنا فى هذه المؤتمرات وانفاق الأموال فى هذا السبيل ! . ثم ألا يكفى أن نشترك مرة فى مؤتمر من هذه المؤتمرات فنكتفى بما وقفنا عليه من المعلومات — إن كنا وقفنا على شىء — فلا نشترك فيه كل سنة كما نفعل الآن ! . الواقع أننا نشترك لا لرغبنا

في الإصلاح والتماس سبله من هذا الاشتراك ، بل يكون الباعث في أغلب الأمر اعطاء بعض الموظفين فرصا لترويج أنفسهم كما قدمت .

على أننا لم نكتف بالاشتراك في المؤتمرات ، بل نحن نتسابق الآن لدعوتها للاعقاد في مصر . فتي انعقدت في بلادنا أسرفنا في الاكرام الى حد الاغراق بل الى حد أن اتهمنا من نكرمهم بالتبذير بل بالسفه . فنحن لا نكتفى بدعوة المؤتمرين لحفلة أو حفلتين ، بل ندعوم لسلسلة حفلات تضيق وقتهم وتعب معداتهم . ونحن لا ندعوم الى هذه الحفلات في القاهرة مكان انعقاد مؤتمريهم ، ولا ندعوم لمشاهدة آثارها ومتاحفها وحسب ، بل ندعوم أيضا الى أسوان وإلى الأقصر وإلى غيرهما ، وهم ينتقلون إليها ذهابا وإيابا ويقيمون في أنفخ فنادقها على حساب الحكومة المصرية . وهذا اسراف ليس بعده اسراف ، ومبالغة في الاكرام ليس بعدها مبالغة . ونحن ننسى دائما أنهم حيث ينتقلون الى هذه الجهات يشاهدون أثناء زيارتهم من علامات الفقر المدقع ، ومن مظاهر التآخر في الإصلاح ما يتنافى مع هذه المبالغة في الاكرام ، وما يحلهم دائما على التفكير في أمرنا ، ويعلمهم يتساءلون : ألم يكن من حسن التدبير أن تقتصد في الانفاق عليهم لنستطيع الانفاق على الضروري من شؤوننا ! .

وسياستنا في الاشتراك في المعارض هي بعينها سياستنا في المؤتمرات . فنحن لا نختار المعارض التي نستفيد من عرض حاصلاتنا ومنتجاتنا فيها ، بل نشترك فيها جميعا تقريبا . فاذا اشتركتا فنحن لا نعرض أحسن ما ننتج ، بل نعرض كل ما وجدنا تحت أيدينا من المعروضات ؛ وذلك لأننا لا نستعد لهذه المعارض استعداد غيرنا . فنحن تردد أولا في القبول ثم تقدم بعد فوات الوقت . ويلاحظ أننا لا نعرض المصنوعات التي يستطيع الزائرون شراء ما يسحبهم منها من صانعها في مصر ، بل نعرض مصنوعات عملت خصيصا للعرض بناء على نموذج خاص ، فهي بذلك ليست مصنوعات تجارية يستفيد صانعها من الاعلان عنها في المعارض . ولذلك أؤكد

أنت لا نستفيد تجاريا من هذا العرض ؛ وتسقط بالنسبة لنا فائدة المعرض كوسيلة للدعاية التجارية أو الصناعية .

وبعد ، فلست أدعو الى عدم اشتراكنا في المؤتمرات أو المعارض أو عدم دعوة أى مؤتمر للاتعداد في مصر ، ولست أدعو للتقير في الاتفاق ، ولكنى أدعو للاعتدال في تصرفاتنا ، أدعو للتقليل من هذه المؤتمرات ، كما أدعو لعدم الاغراق عند القيام بواجبات الضيافة ، فنعمل في بلادنا ما يعمل الأجانب في بلادهم في أمثال هذه الحالة . وقد اشتركتنا في مثل هذه المؤتمرات التي عقدت في بلاد أجنبية ، وعرفنا أن ما نعمله هنا يفوق كثيرا ما يعملونه في بلادهم .



أما الاراساليات فقد تكلمت عنها بإسهاب في باب التعليم ؛ وأكتفى هنا بأن أكرر ما قلته سابقا ، وهو أن الخير كل الخير في تشجيع الاراساليات العملية التي يستفيد المبعوثون منها أكبر فائدة في أقل زمن . أما البعثات العلمية التي يقصد الطالب أو الموظف منها الحصول على شهادة تؤهله لوظيفة أرق أو تنبله زيادة في مرتبه فيجب التقليل منها بقدر المستطاع . ويحسن هنا أن أشير الى سياسة الحكومة في تحديد المراتب طبقا للشهادات . إن هذه السياسة مفهومة لتقدير مراتب الخاصلين على شهادة ثانوية أو شهادة عالية . أما التفريق بين الشهادات العالية طبقا لأنواع المدارس أو المعاهد المختلفة فهو نظام غير معقول ؛ لأنه يستند الى الموازنة بين قيمة المعاهد والمدارس المختلفة . وهذه الموازنة غير ممكنة في أكثر الأحيان ، فهي صعبة بين معاهد البلد الواحد ، وهي مستحيلة بين معاهد البلاد المختلفة ، وهي في النهاية ظالمة لأنها تستند الى الشهادات وهي ليست دائما علامات النبوغ أو التفوق . والأولى أن تعامل الحكومة متخرجى المدارس العالية ، مصرية كانت أو أجنبية ، معاملة واحدة ، ثم رقى بعد ذلك من تثبت لها بالعمل والتجربة كفايته واجتهاده ودرجة انتاجه . أما هذه "التعريف" التي وضعتها وزارة المعارف لقيم الشهادات المختلفة فيجب ألا يعول عليها .

ومن الأمثلة على الاسراف فى تفتقات الدولة ما ينفق فى شراء سيارات للوزراء وكبار الموظفين وصياتها، وفى شراء الأدوات والأثاث من الأصناف الغالية الثمن، وتجديدها كلما تغير الموظف، ولو كانت صالحة للاستعمال. ومنها سوء تقدير الكميات اللازمة من أدوات الكتابة وغيرها بحيث تشتري مقادير تزيد عن حاجة العمل مما يفرى الموظفين والعمال بالاسراف فى استعمالها. وقد ينشأ التبذير كذلك عن الإبطاء فى إعداد إجراءات المناقصات فى الوقت المناسب، فيتربط على ذلك الاضطرار الى شراء الحاجيات فى آخر لحظة بأثمان تزيد كثيرا عما يدفع فى غير حالة الاضطرار. واهل من بين الأمور التى تدعو الى زيادة الاتفاق بدون ضرورة وضع شروط فى بعض المناقصات والمقاولات فيها شيء من الارهاق والتعسف مما يحل المتعاملين مع الحكومة على زيادة أثمان عطاءاتهم دون أن تنجى الحكومة من وراء هذه الشروط شيئا قليلا أو كثيرا يعوضها عن زيادة الثمن.



وأريد قبل أن أنهى من موضوع الموظفين أن أدعو الحكومة الى النظر فى وضع نظام ثابت عادل لتعيينات الموظفين وترقياتهم وتأديبهم، فنضع بذلك حداً للشكاوى المتكررة، وتطمئن الأمة فى المستقبل على أن يعهد بشؤونها للمستحقين من أبنائها، وأن الجدارة والكفاية هما وحدهما الميزان الذى توزن به قيم الموظفين، وأن الرجاء والالتباس وسعى الأصدقاء وأصحاب النفوذ لا أثر لها فى التعيين أو فى الترقية. وأعتقد أن تقرير الامتحان للتعين وأحيانا للترقية هو الطريق الوحيد الذى يوصلنا الى هذه الغاية. وإنى لم آت بجديد فى هذا الاقتراح؛ فان الامتحان لنيل الوظائف وللترقية معمول به فى أكثر البلاد الأخرى، وهو فى إنجلترا مثلاً معمول به منذ سنة ١٨٥٣ وقد كانت إنجلترا تشكو قبل هذا التاريخ تفتتى المحسوبة والمحابة، فخلصت بهذا النظام الجديد على أحسن إدارة حكومية فى العالم. فلا يعين موظف الآن فى إنجلترا الا اذا أدى امتحانا معينا يتفق مع نوع العمل الذى سيؤديه: فتعمل

امتحانات خاصة للوظائف الكتابية، وامتحانات خاصة للوظائف الادارية، وتعد امتحانات لطالبي الالتحاق في الوظائف السياسية . ولا يستثنى من هذا الامتحان في الوظائف الا الطبقات الآتية :

- (أولا) الموظفون الذين يعينون بمرسوم ملكي وهم الذين يشغلون وظائف الدولة الكبرى كوكلاء الوزارات والسفراء وحكام المستعمرات .
- (ثانيا) الوظائف الفنية البعثة التي يعين فيها أشخاص برزوا في الفنون والمهن المختلفة وتريد الحكومة تعيينهم للاستفادة من علمهم وخبرتهم .
- (ثالثا) الوظائف الصغرى مثل وظائف الخدم والسعاة .

أما سائر الموظفين فلا يعينون الا بعد امتحانات تعقدتها لهم لجنة خاصة هي "لجنة المتبحرين"؛ وذلك بصرف النظر عما يحمله راغبو التوظيف من شهادات المدارس والجامعات المختلفة . ولجنة المتبحرين هذه مستقلة في عملها عن جميع المصالح ولا تتصل بها الا في استشارتها في المواد التي يراد امتحان طالبي الوظائف فيها وفي الوظائف التي يراد ملؤها . و يعين رئيس هذه اللجنة وأعضاؤها بمرسوم ملكي بناء على طلب رئيس الحكومة باتفاقه مع وزير المالية، وهم غير قابلين للعزل الا بقرار من البرلمان . ويطلب من راغبى الالتحاق بوظائف وزارة الخارجية تأدية امتحان ثان أمام لجنة خاصة . فيجب أن يتجسج الراغبون في دخول وظائف السلك السياسى في انجلترا في امتحانين متتاليين بعد نجاحهم في امتحان المدرسة .

وايس نظام إجراء الامتحانات وحده مع فائده الكبرى هو السبب فيما وصلت اليه الادارة الحكومية في انجلترا من منزلة كبيرة، بل تجرى انجلترا الآن على تقليد ثابت محترم وهو عدم تدخل الوزراء في مسائل الموظفين . فهم لا شأن لهم في التعيينات أو الترقيات أو التنقلات . وانما يتصرف في هذه المسائل جميعا رؤساء الادارات والمصالح بالاتفاق مع وكيل الوزارة الدائم لوزارة المالية . وقد رسمت جميع القوانين المالية واللوائح التي يجرى العمل بمقتضاها بدقة في كل هذه الشؤون .

ولذلك لا تسمع في إنجلترا من موظف أو غير موظف كلمة في هذا الموضوع ، ولا تقرأ في جرائد الانجليز المختلفة ولا تسمع في خطب السياسيين اشارة أو كلمة الى موضوع الموظفين . ورجال السياسة من جميع الأحزاب والمشتغلون بالأعمال الحرة من رجال الصناعة والتجارة يثنون الثناء كله على ادارتهم الحكومية ويفخرون جميعا بأنها مثال الاستقامة والكفاية وحسن الانتاج .

وإني لا أرى ما يمنعنا من الأخذ بجميع هذه المبادئ . ولا أرى صعوبة من أى نوع تقف أمام أية حكومة تريد أن تقرر ذلك بيجزة قلم . فلا صعوبة في اجراء الامتحان ووضع حد لهذه الشكاوى الصارخة في هذا الموضوع . ولا صعوبة في أن يتخلل الوزير عن كل ما يتعلق بالموظفين . فيريح نفسه من عناء متعب . ويتفرغ للعمل المنتج المفيد وهو تسيير وزارته في طريق الاصلاح المنشود طبقا لخطة حكومته ؛ فيجد الوقت اللازم لهذا العمل الذي هو في الواقع عمل الوزير الأساسي بدل أن يشغله كله في مسائل الموظفين وما ينبعها من رجاءات والتماسات وشفاعات ومقابلات تستغرق كل وقته . ولقد جربت هذه الطريقة في مصر ؛ فان وزارة الخارجية تجرى منذ سنة ١٩٢٨ في تعييناتها على نظام الامتحان ، وقد دلت هذه التجربة على نجاحه أكبر النجاح .

أما مسألة الترقية فيجب أن تقرر إما بامتحان لجميع الذين لتوافر فيهم الشروط الخاصة التي تؤهلهم للوظيفة الجديدة ، وهذا الامتحان هو وحده الذي يثبت درجة كفايتهم ، وإما بأن تكون ترقية آلية بين جميع الموظفين يقدم منهم الأقدم فالأقدم ؛ وإما أن تكون بحسب الكفاية . على أن يكون الحكم في هذا كله لجنة من رؤساء المصالح . أما ترك تقدير الكفاية للوزير وحده وهو رجل سياسى له أصدقاء وله أعداء فهو مدعاة للشك وسوء الظن وكثرة الشكوى والتقد .



أما مسألة تأديب الموظفين على ما ارتكبوا في وظائفهم من مخالفات ، فرأى فيها هو أنه يجب أن يعاد النظر في نظام مجالس التأديب الحالية ؛ لأنه نظام قديم لم يطرأ

عليه تغير منذ مدة طويلة، فأصبح مجافيا لروح هذا العصر وصار من الضروري تعديله. ومجالس التأديب الحالية مؤلفة من موظفين. وعيها الواضح أنها كثيرا ما تؤلف من رؤساء هم الذين اتهموا الموظف المخول عليها محاكمته. وفي هذا ظلم بين ومخالفة لمبادئ العدالة ومدعاة لعدم الثقة. وقد يتأثر بعض الموظفين من أعضاء هذه المجالس برأى وزرائهم في بعض القضايا التي تحال عليهم. فان لم يتأثروا برأيهم فقد ينسك على الأقل في أنهم تأثروا به. فاذا أردنا أن يجرى العدل مجراه فيطمئن الموظفون على مراكزهم وتطمئن البلاد على حسن سيرهم، فيحسن أن نعيد النظر في هذا الأمر. ويخيل الى أنه في الامكان تأليف محكمة خاصة من بعض قضاة محكمة النقض والابرار، أو من بعض قضاة محكمة الاستئناف يضم اليها مستشار ملكي وموظف متوافر فيه شروط النزاهة والاستقامة من كبار الموظفين الذين أحيلوا على المعاش للحكم في هذه القضايا، أو على الأقل لتكون محكمة استئنافية يرجع اليها في القضايا التي حكم فيها بعزل الموظف.



وعلينا بعد ذلك أن نمنع الموظفين متعابا من الاشتغال بالسياسة بجميع الطرق والوسائل، بشرط أن نعيمهم أيضا من تدخل رجال السياسة في شؤونهم. فكثيرا ما يحصل أن يقدم النواب والشيوخ الأسئلة والاستجابات الخاصة بموظفين يعينون بالاسم، وهذا تقليد سيئ يتنافى كل التنافي مع مبدأ تقسيم السلطات.

إن من حق مجلس النواب والشيوخ مراقبة أعمال السلطة التنفيذية، وهو حق ثابت لا نزاع فيه. ولكن المسئولين عن سياسة الحكومة أمام المجلس هم الوزراء وحدهم. أما الموظفون فمستولون فقط أمام الوزراء. ولن تسمع في مجلس النواب الانجليزي وهو شيخ المجالس النيابية وأكثرها مراقبة لأعمال الحكومة سؤالا أو استجوابا أو مناقشة يجرى فيها اسم موظف من الموظفين. فاذا اراد البرلمان في إنجلترا توجيه نقد الى مصلحة من المصالح الحكومية وجهه الى الوزير دون ذكر اسم الموظف المسئول عن هذه المصلحة. والحادثة المشهورة التي تؤيد هذا

الرأى هى ما حصل فى سنة ١٩١٧ أثناء الحرب العظمى اذ انتقد البرلمان الانجليزى سوء ادارة القسم الطبى فى الجيش الهندى الذى كان معسكرا فى العراق؛ فلم يذكر أحد أثناء هذه المناقشة اسم موظف واحد رئيسا كان أو مرعوسا، وانما وجهت الانتقادات كلها الى السير أوستن تشمبرلين الذى كان إذ ذاك وزيرا للهند بصفته الوزير المسئول عن الجيش الهندى وادارته الطبية . وقد استقال على أثر هذه المناقشة . فالموظف فى إنجلترا محظور عليه الاشتراك فى أية جمعية أو حزب سياسى، وليس له أن يتصل بالأحزاب السياسية، ولا يجوز له أن يكتب فى الجرائد السياسية . وعلى الجملة لا يسمح له أن يشترك فى السياسة بالعمل عن قرب أو عن بعد، وهو يعزل اذا اشتغل بها مهما علا مركزه وارتفعت درجته . ولكنه فى الوقت نفسه يحى حماية تامة من تعرض السياسيين له داخل البرلمان وخارجه . فلماذا لا نأخذ أيضا بهذه التقاليد الحكيمة، فمنع بذلك تدخل بعض النواب والشيوخ فى أعمال الموظفين وما ينتج هذا التدخل من الأثر فى تصرفات الموظفين فى جميع المسائل التى تتعلق بمصالح أعضاء البرلمان ! .



بقى أن أذكر فى هذا الباب أن الحكومة لم تعمل للآن شيئا فى سبيل تنظيم ادارتها التنظيم الاقتصادى العصرى الذى يسهل العمل ويوفر الزمن، ويزيد فى انتاج الموظفين ويساعدهم على إنجاز أعمالهم على أحسن وجه . فلا تزال الوزارات المختلفة تعتبر نفسها وحدات مستقلة بعضها عن بعض . وقد تسود هذه الروح فى المصالح والادارات المختلفة التابعة للوزارة الواحدة فلا يكتفى رؤساؤها بالتخاطب تلفونيا ليستشير بعضهم بعضا فى مسألة بالذات، أو ليستفهم فيها بعضهم من بعض، بل لا بد من الوصول لهذه الغاية الى مكاتبات ومراسلات قد تدوم الأسابيع والشهور والأعوام، وكانت تكفى مقابلة واحدة بين رئيسين للفصل فيها وإنهاؤها . كما أن الأمكنة التى تحتلها أكثر الوزارات والادارات هى دور قديمة لم تبين لهذا الغرض، وانما بنيت منذ أكثر من ستين سنة دورا للاقامة ووسعت على غير نظام مع الوقت

ومع ازدياد عدد الموظفين . وقد وصلت بعض هذه المباني العامة من سوء الحالة الى حد أصبحت معه كثيرة الكلفة لترايد ما ينفق على صيانتها فضلا عن الاضرار لاضاءة بعضها نهارا والالتجاء الى الوسائل الصناعية لتدفئتها شتاء وتهويتها صيفا ، وهي في كل حال مضرّة بصحة الموظفين وتضعف انتاجهم وتقلل بحسب رسمها الحالى من مراقبة الرئيس لمروسيه . وقد ترتب عن حالة هذه المباني أن خصصت حجرة منفردة لكثير من الموظفين ، وكان الأجدر أن تخصص لكل قسم حجرة للرئيس يشرف منها على صالة كبيرة تخصص لجميع موظفى ادارته ، وبهذا تقل الزيارات الشخصية وما تضيعه من وقت الموظفين ، كما تقل نفقات التاثير ، ويزيد إشراف الرئيس على مرعوسيه . هل يصح مثلا أن تبقى وزارات المالية والداخلية والحقانية والمعارف والحربية ومحافظة مصر فى دورها الحالية ! .

إنى أعتقد أنه لو أقدمت الحكومة على بناء أمكنة حديثة لوزاراتها ومصالحها لتوافر فيها شروط الصحة والراحة وتلائم طبيعة العمل المخصصة له ، لقلت النفقات وزاد الانتاج وتحسنت حالة الموظفين وحالة العمل الذى يقومون به . وهل يليق أن تدفع الحكومة الآن ما يزيد عن مائتى ألف جنيه سنويا أجورا لمساكن تستأجرها لبعض مصالحها^(١) ، وكلها شقق ومنازل لم تبين لتكون ادارات حكومية ! . إن هذه الأجور التى تدفعها الحكومة الآن هى ربح لرأس مال يتراوح بين ثمانية وعشرة ملايين من الجنيهات بحسب استغلال الحكومة لأموالها الاحتياطية فى الوقت الحاضر ! واعتقادی أن ثمانية ملايين بل أقل منها كافية لبناء دور حديثة وافية بجميع الأغراض لجميع الوزارات والمصالح المملوكة والمستأجرة ، كما يمكن أن تستفيد الحكومة بهذه الطريقة من مساحات كبيرة من الأراضى المقامة عليها الدور الحالية . وأعتقد أنها عملية رابحة من الوجهة الاقتصادية ، وهى مع ذلك ضرورية للاعتبارات التى قدّمتها . ولا شك عندى أنه اذا لم يتوافر المال اللازم لهذا الغرض من أى باب آخر فإن قرضا أهليا داخليا من أسهل الأمور ، ويكفى لسداد أرباحه وأقساطه

(١) بلغت قيمة الأجور التى دفعتها الحكومة لمصالحها ٢٠٥٠١٤٤ جنيها فى سنة ١٩٣٧ .

السببية أن تدفع الحكومة مائدفعه الآن في أجور أماكنها أو مايزيد عنه قليلا .
لقد سمعنا منذ أكثر من عشرين سنة أن أمكنة سراى الاسماعلية وسراى قصر النيل
مخصصة لبناء وزارات الحكومة المختلفة . فهل تفكر حكومتنا جديا في هذا المشروع
الضرورى فتساعد على تحسين صحة الموظفين وتبهي لهم الفرصة لاتقان عملهم وانجازه
فى أسرع وقت على أحسن وجه ، وهى بذلك تساعد أيضا على تجميل العاصمة !
فان المباني العامة فى جميع البلاد هى أبجمل المباني وأنعمها ، وهى دائما مرآة لرقى
الشعب وحضارته .

(ثانيا) نفقات مشروعات الاصلاح

لا تزال بلادنا فى أشد الحاجة الى طائفة كثيرة من الاصلاحات تتناول أغلب
مرافق حياتها . فقد تكلمنا باختصار فى مواضع عدّة عن الاصلاحات الخاصة
بالتعليم والصحة العامة ، هذا الى الاصلاحات التى يتطلبها مشروع الدفاع الوطنى
ووسائل الرى والصرف وتعبيد طرق المواصلات . كل هذه مشروعات تحتاج
لوفذناها على الوجه المثمر المفيد الى عدة ملايين من الجنيهات . وقد ذكرت
أنفا أن نفقات أى اصلاح يجب ألا تكون سببا فى رفضه ، بل العبرة بثبوت فائدته
لعدد كبير من أهل البلاد وضرورته لسد حاجة ماسة يستلزمها رقبها .

والطريقة المثلى لامكان تنفيذ هذه الاصلاحات هو تخصيص قدر من المال
لكل مشروع منها على عدد السنين التى تكفى لتنفيذه . وعلى ذلك يتعين علينا أن
ندرس بسرعة ولكن بدقة أيضا جميع مشاريع الاصلاح ، وأن نرمم خططنا المالية
بحيث نستطيع البدء فيها جميعا بسرعة من جهة ونضمن اتمامها فى الوقت المناسب
من جهة أخرى . وتكون نتيجة تقديرات نفقات هذه الاصلاحات مضافة
لمصروفات الحكومة الأخرى هى المرشد لنا فى وضع ميزانياتنا القادمة الى مقدار
المال الذى يجب أن يجمع سنويا ، لامكان توازن الميزانية ، ولامكان الاستمرار على
إنهاء ما بدأنا فيه من الأعمال . وهذا البرنامج التفصيلى الذى يجب وضعه ودراسته

شرط أساسى لامكان وضع ميزانيتنا على هذه الصورة الجديدة . وهو الشرط الوحيد الذى يحقق لنا تنفيذ ما هو لازم للبلاد من هذه المشروعات . ولن تكون ميزانيتنا فى المستقبل مرآة حقيقية للجهودات التى نبذلها فى تحسين حالتنا الا اذا تحقق فيها هذا الشرط . وهو وحده الذى يمكن وزير المالية من الدفاع أمام البرلمان وأمام رأى العام عن ميزانية واضحة تم أرقامها عما تسوى الحكومة القيام به من الأعمال لخير البلاد .

إيرادات الحكومة

تحصل الحكومة على إيراداتها فى الوقت الحاضر بالوسائل الآتية :

(أولا) من الضرائب .

(ثانيا) من إيرادات تعتبر أثمنا لخدمات أو لمبيعات، ويدخل فى هذا مصاريف التقاضى وأجور التسجيل وأثمان الأراضى التى تبيعها الحكومة .

(ثالثا) من إيرادات يدخل فيها النوعان السابقان، فهى أثمان لخدمات، ولكن يراعى فى تقديرها أن يكون ثمنها أزيد من قيمتها، مثال ذلك إيرادات مصالح البريد والتلغرافات والتليفونات .

(أولا) الضرائب

وهى تأتى بأكثر إيرادات الدولة . وتنقسم الى قسمين : ضريبة مباشرة، وضريبة غير مباشرة .

فالضريبة المباشرة هى التى يدفعها الشخص الذى فرضت عليه، كضريبة الإيراد وضريبة التركات فى أوروبا وكضريبة الأراضى والعقار فى مصر . والضريبة غير المباشرة هى التى يدفعها كل الناس بدون نظر لحالة كل منهم، كالرسوم الجركية وكضريبة السكر والكبريت . وهى لهذا السبب نفسه ضرائب يقع عبؤها على جميع الناس بالتساوى، فهى لا تفرق بين المعدم والفقير، وبين الفقير ومتوسط الحال، وبين

المتوسط والغنى ، بل قد تدفع فيها طائفة الفقراء أكثر مما تدفع طائفة الأغنياء . فانه يراعى عادة في وضع هذه الضرائب أن تفرض في الجمارك مثلا على ألزم الحاجات وأكثرها استعمالا وشبوعا ، وهى بذلك تصيب الفقراء أكثر من غيرهم لأنهم أكثر الطبقات عددا . ولهذا قد أخذت جميع البلاد بمبدأ حديث يقضى بتحديد نطاق هذا النوع من الضرائب ، وبالاعتماد في الجزء الأكبر من إيراداتها على الضرائب المباشرة .

والشروط التى اتفق على وجوب توافرها بحسب المبادئ المالية والاقتصادية الحديثة لتكون الضريبة عادلة ومعقولة هى ما يأتى :

(أولا) أن تكون عامة فلا تميز أحدا .

(ثانيا) أن تكون متصاعدة فيدفع كل فيها بحسب استطاعته .

(ثالثا) أن تكون سهلة الجباية وقليلة النفقات في تحصيلها ويصعب على الممولين الهروب منها .

فأما الشرط الأول وهو تعميمها على كل الناس وعدم تخصيص طائفة بها دون طائفة ، فهو شرط معقول كى تنتج الضريبة إيرادا معقولا ، وهو عادل لأنه يلزم جميع السكان بالمساهمة في جميع ما يلزم للاتفاق على شؤون بلادهم مما تعود فائدته عليهم جميعا . وتستثنى جميع البلاد التى أخذت بالمبادئ الاقتصادية الحديثة من هذه القاعدة طائفة الفقراء الذين لا يكسبون الا ما يكفى معيشتهم في أضيق الحدود الممكنة ، وهذه الحدود تختلف في البلاد بحسب مستوى المعيشة فيها ؛ ولذلك يقل عددها أو يكثر حسب حالة البلد من جهة ثروته العامة ومن جهة ارتفاع مستوى المعيشة فيه أو انخفاضه . ففى إنجلترا مثلا يعفى من كل ضريبة مباشرة جميع الأشخاص الذين لا يزيد مرتبهم عن ١٢٥ جنيه في السنة اذا كان الشخص عزبا وعن ٢٠٠ جنيه اذا كان متزوجا وعن ٣٠٠ جنيه اذا كان متزوجا وله أولاد .

والشرط الثانى معناه أن الضريبة يجب ألا يكون مقدارها ثابتا في جميع الحالات، بل يجب أن تزيد أو تقل بحسب مقدرة الشخص المالية، فتريد نسبتها كلما زاد إيراده . وعلى هذا فلا يدفع الفقير شيئا ، ويدفع المتوسط بنسبة إيراده أقل من الغنى بنسبة إيراده أيضا . وقد أخذ بهذه المبادئ في إنجلترا منذ أكثر من ثلاثين سنة، وتبعتها أوروبا وأمريكا على الأثر، فأصبحت هذه المبادئ مسلما بها في كل البلاد .

أما الشرط الثالث فالغرض منه ألا يضيع جزء كبير مما يحصل من الضريبة في مرتبات وأجور العمال المكلفين بجمعها وبمراقبة دفعها من جميع من يقع عليهم عبؤها، والا كانت النتيجة أن تفرض الضرائب لا كثار عدد الموظفين .



بعد هذا البيان يلاحظ لأوّل وهلة أن نظام الضرائب عندنا يحتاج الى تعديل جوهرى في الأمس التي بنى عليها . وأوّل ما يلاحظ كثرة إيراد الضرائب غير المباشرة ، وهي كما قدمنا ضرائب لا تفرق بين الغنى والفقير ، كما تقضى بذلك جميع المبادئ الحديثة المعمول بها في كل بلاد العالم . وأوّل ما يستوقف النظر في ميزانيتنا أن هذه الضرائب غير المباشرة تأتي بأكثر من نصف إيرادات الحكومة بل قد تعادل أحيانا ٧٥ ٪ من الإيرادات العامة . وهذه نسبة لم يسمع بها في بلد آخر ، ويرتب عليها في مصر أنها تزيد في تعاسة فقرائها الى حد كبير . والسبب في هذا هو أن التعريفية الجمركية لم توضع في الماضى على أساس اقتصادى لحماية صناعة جديدة ناشئة مثلا أو كصلاح سياسى حتى نحمل بلادا على أن تشتري منا بمثل ما تشتري منها ، وإنما وضعت للحصول على إيراد كبير في وقت لم يكن في استطاعة الحكومة أن تحصل عليه من الضرائب المباشرة . ولهذا السبب نفسه لوحظ في وضع فئات هذه الرسوم أن تأتي بأكثر إيراد مستطاع . ونظرا لأن الرسوم على الكاليات أو على أدوات الزينة والترف لا تأتي بإيراد وثير، رفعت

الحكومة الرسوم على الحاجيات الضرورية كالبن والكبريت والشاي والدخان وجميع ما يلزم استهلاكه لكثرة السكان وهى الطبقات الفقيرة . كذلك فرضت للغرض نفسه رسوما عالية على الحاجيات الضرورية التى تصنع داخل البلاد ويستعملها جميع طبقات الناس كالسكر والكبريت .

ولذلك يتعين على الحكومة الآن بعد أن أطلقت يدها فى وضع ضرائبها على الطريقة التى تراها أن تبدأ بدراسة هذا الموضوع الآن دراسة تنظر فيها الى الفقير لا بعين الرحمة والرأفة فحسب ، بل بعين المصلحة أيضا ، وهى أن تتمكن ما استطاعت من أن يحسن حاله حتى يكون عضوا نافعا فى الهيئة الاجتماعية المصرية . وواجب الحكومة فى هذا الشأن تخفيف الضرائب غير المباشرة بزيادة الضرائب المباشرة .

ولنتظر بعد ذلك الى نظام الضرائب المباشرة فى مصر ، وبنوع خاص فى أمر ضريبة الأطينان التى هى أيضا ضريبة لا يتوافر فيها شرط من الشروط التى فصلناها والتي يجب أن تتوافر فى هذا النوع من الضرائب لتكون عادلة .

فالشرط الأول وهو تعميم الضريبة مع استثناء الفقراء منها غير معمول به ^(١) فان هذه الضريبة تحصل من صاحب ربيع الفدان ومن صاحب الفدان ومن صاحب الألف ولا يستثنى منها أحد . كذلك لم يراع فى وضعها الشرط الثانى وهو الذى يقضى بالتدرج فى قيمتها فترفع كلما زادت ثروة الشخص الذى تفرض عليه . وهنا يجب أن نتساءل : ما الذى يمنعنا من الأخذ بهذه المبادئ العادلة فى تحديد فئات هذه الضريبة ؟ لقد شكلت بلجان كثيرة لاعادة النظر فى هذه المسألة وفى غيرها فى الماضى وفى الحاضر . وقد اطلعت على تقارير هذه اللجان فلم أعثر فى أحدها على اشارة واحدة لضرورة الأخذ بهذه المبادئ ، بل هى لم تتعرض لها البتة

(١) وقد أخذت الحكومة الحاضرة بمبدأ تخفيف فئات هذه الضريبة عن صغار ملاك الأطينان . وهذه خطوة موفقة لا بأس بها ، نرجو أن تتبع الحكومة هذا الاتجاه فتبناها بخطوات أخرى لتصل الى المستوى الذى نرجوه .

في مناقشاتها ، وهذا موجب للأسف . فقد كان يجب على وزارة المالية وعلى هذه اللجان أن تتبع بحوثها الاتجاه الحديث وأن تبحث على الأقل هذه المبادئ الحديثة ثم تقبلها أو ترفضها مع بيان أسباب القبول أو الرفض . وإنى أرى لزوماً على كل حال - ومسألة تعديل الضرائب كلها على بساط البحث - أن تبحث هذه المسألة . ولا أرى ما يمنع الحكومة من أن تتخذ الحدة الأدنى الذى تستطيع في حدوده أن تعفى الفقراء من الضرائب ، فتقدر مثلاً أن الشخص الذى يعيش عيش الكفاف فلا يزيد إيراده عن عشرين جنيهاً في السنة لا يستطيع أن يؤدى أية ضريبة . فإذا قبلت هذا المبدأ فلتطبقه الآن على ضريبة الأتبان ، ثم تطبقه في المستقبل على ضريبة الإرادة إذا تقررت هذه الضريبة ، أو على أية ضريبة أخرى . ويترتب على هذا إعفاء من يعيشون من إيراد ثلاثة أفدنة فأقل إعفاء تاماً من أية ضريبة ، كما يصح النظر في إعفاء من يعيشون من أقل من عشرة أفدنة من جزء منها . ثم تريد تدريجياً بطيئاً إلى الحدة المعقول . ويحسن ألا يزيد هذا الحد في جميع الأحوال عن أقصى فئات ضريبة الأتبان الحالية ، أو على الأكثر ما يعادل ٣٠٪ من قيمتها الإيجارية .

سيقال إن عدد الذين يراد إعفاؤهم والذين يراد تقليل الضريبة عليهم كبير ، وإنه ليس في الامكان رفع هذه الضريبة على كبار الملاك الذين يدفعون الآن الحد الأعلى الذى قررناه آنفاً لهذه الضريبة ، وإنه سينشأ عن كل هذا نقص في الإرادة المتحصل منها . كل هذا صحيح ، ولكنى أطلب عدلاً وحقاً ، والباب مفتوح أمام الحكومة لاختيار ضريبة أو ضرائب أخرى تسد هذا العجز .

حدث هذا في جميع بلاد العالم منذ ثلاثين سنة ، ولا أرى مسوغاً اهدم الأخذ به في مصر الآن .



أقول بعد ذلك ان ضريبة الأتبان ظالمة في أساسها ؛ لأنها نوع من ضريبة الإرادة ، وهي مفروضة على الذين يحصلون على إيرادهم من استثمار أموالهم في الزراعة .

أما أصحاب الإيراد الآخرون الذين يستثمرون أموالهم في جميع الأعمال الأخرى غير الزراعة — وأسئنى منهم ملاك البيوت — فهم لا يدفعون شيئا . وهذا ظلم صارخ . ويقضى السدل بتغيير هذه الحالة في أقرب وقت . والبحث عن ضريبة أو ضرائب أخرى تعيد العدل الى نصابه وتسوى بين أصحاب الأطنان وبين جميع أصحاب رءوس الأموال الآخرين .

يقولون ان ضريبة الإيراد صعبة الجباية في مصر لعدم أخذ التجار وغيرهم من المصريين بمبدأ تقييد حساباتهم السنوية من إيراد ومصروف ، وهو المرجع الذي يرجع اليه في تقدير هذه الضريبة . وإني أرى أن ترك الناس على ما هم عليه الآن إهمال شديد ، وواجب على الحكومة أن ترغبهم في تقييد حساباتهم أو أن تلزمهم بهذا إلزاما . ولا طريق لازامهم إلا بوضع مثل هذه الضريبة وتقديرها على كل تاجر وكل شخص آخر تقديرا تقريبا ، كأن يحدد بنسبة إيجار الدكان أو بنسبة إيجار مسكنه أو على أى أساس آخر ، ويلزم بقبول هذا التقدير إلا اذا قدم دفتر حسابات منظما يظهر منه إيراده الحقيقي . كما تتمكن بهذه الطريقة من الاستيلاء على هذه الضريبة في أقرب وقت ممكن من جميع الشركات وكبار التجار المنظمة تجارتهم المقيدة حساباتهم ، وهم كثيرون منتشرون في جميع مدن القطر . ونتمكن بذلك أيضا من تحصيل هذه الضريبة من جميع أنواع الإيرادات الأخرى كمرتبات الموظفين وصافي إيراد المشتغلين بالأعمال الحرة كالحامين والأطباء والسياسة وغيرهم ، كما تقضى بذلك المبادئ الاقتصادية الحديثة المسلم بها ، وكما يقضى بذلك العدل أيضا . فتكون نتيجة تقرير هذه الضريبة امكان حصول الحكومة على مال وفير تستطيع معه أن تقلل من الضرائب غير المباشرة ، وأن تدخل التعديلات المعقولة على ضريبة الأطنان ، وبذلك تحصل أيضا على إيراد يسمح لها بالبداية في تنفيذ مشروعات كبرى . كما سيكون من نتيجه أن يضطر جميع متوسطى التجار وصغارهم وجميع المولدين أن يضبطوا حساباتهم وأن يعرفوا حقيقة مركزهم المالى . وسيترتب على ذلك أن يستعين الكثيرون من هؤلاء التجار بعدد كبير من كتاب الحسابات ، فنفتح

بذلك بابا للرزق من الأعمال الحرة أمام الكثيرين من متخرجى مدارسنا التجارية المختلفة .

فاذا رأت الحكومة أن مثل هذه الضريبة لا يمكن تقريرها الآن ، فلتفكر في ضريبة أخرى تمت الى ضريبة اليراد بصلات كثيرة ، وهى الضريبة المسماة في أوروبا بضريبة حركة الأعمال (Turnover) أو (chiffre d'affaires) وهى ضريبة مفروضة في أكثر البلاد الأوروبية على التجار وجميع المنتجين وأصحاب المهن الحرة . وهى تقدر على أساس القيمة الاجمالية لما يحصلونه من التعاملين معهم تلقاء ما يقدمونه من خدمات أو في مقابل ما يبيعونه من بضاعة . وتتراوح هذه الضريبة بين ٢ و ٥ في المئة من القيمة باختلاف البلاد . وهى أسهل تقديرا وجباية من ضريبة الدخل ؛ لأنها تجبى على مجمل اليراد لا على صافي الأرباح ؛ وبهذا لا يكون للحكومة دخل مطلقا في تفاصيل مصاريف التاجر المختلفة وما ينفقه على تجارته .

ويلاحظ أن هذه الضريبة مقررة في البلاد التى تجبى فيها ضريبة على الدخل أيضا .

كذلك أرى من العدل والحكمة أن تفكر الحكومة جديا في تقرير ضريبة على التراكات يدفعها جميع سكان البلاد من مصريين وأجانب ؛ فهى ضريبة مقررة في كل بلد ، وهى مع هذا سهلة التحصيل وتأتى بإيراد وفير خصوصا أنه قد فكر في مثل هذه الضريبة في مصر قبل الحرب ، بل أذكر أنه قدم مشروع بها الى الجمعية التشريعية .

ومن المسلم أن هذه الضريبة صعبة التحصيل في البلاد الزراعية التى تكثر فيها الملكيات الصغيرة ، والتى تكون الأطنان فيها الجزء الهام من الثروة الأهلية ؛ فليس من السهل أن تحصل قيمة الضريبة مالا ولكن اذا فرضنا ضريبة خفيفة على التراكات الكبيرة فلن تقوم في سبيل تحصيلها عقبات .

كذلك يصح أن تفكر الحكومة في تنفيذ مشروع ضريبة التمغة الذى بحث منذ ستين بحثا وافيا .



أريد بعد هذا أن أشير الى موضوع المال الاحتياطي الذى تحتفظ به الحكومة المصرية والذى يقدر الآن بنحو ٣٤ مليوناً من الجنيهات .

والحكومة المصرية هى ، فيما أعرف ، الحكومة الوحيدة بين الحكومات التى تذكر هذا المال الاحتياطي . وليس معنى هذا أن مصر أغنى البلاد أو أن الحكومة المصرية أبعد نظراً وأحسن تصرفاً فى مسائلها المالية من الحكومات الأخرى . وليس معنى هذا أيضاً أن الثروة المصرية الأهلية هى التى سمحت لحكومتها دون غيرها من الحكومات أن تتمكن من الاحتفاظ بهذا الاحتياطي ؛ فالمؤكد أن مصر بلاد فقيرة وأن مستوى المعيشة فيها منخفض الى حد كبير ، وقدرة سكانها على دفع الضرائب محدودة . والمؤكد والمعروف أيضاً أن مصر بلد مفتقر الى كثير من وجوه الإصلاح الضرورية ، وهى فى هذا الباب متأخرة عن جميع البلاد الغربية وعن بعض البلاد الشرقية . وإذا استثنينا مشروعات الرى من مشروعات الإصلاح المتفق على ضرورتها منذ زمن طويل ، فإن الحكومات المصرية لم تعمل شيئاً يذكر فى سبيل الإصلاح منذ بدءا الحرب العظمى الى الآن . وكذلك لم تشتهر كثرة الحكومات المصرية بأنها مثل الحكمة وحسن التصرف وسداد الرأى فى سياستها المالية . فمن أين إذاً وصلنا الى هذه النتيجة التى يندع ظاهرها ولا يطمئن باطنها وهى توفير هذا المال الاحتياطي ؟

إنه لا يمكن أن يكون الا نتيجة لأحد سببين :

(الأول) أن يجمع من الناس من طريق الضرائب المباشرة أو غير المباشرة أكثر مما يحتاج اليه الاتفاق على جميع مرافق البلاد ، وإذاً يجب خفض هذه الضرائب .
(والثاني) أن تقتصد الحكومة الاقتصاد المخل بالامتناع عن القيام بتنفيذ مشروعات الإصلاح الضرورية ، وإذاً تكون الحكومة قد قصرت فى واجب أساسى وعطلت تقدم البلاد ، ويكون هذا الاحتياطي اعلاناً صارخاً ودليلاً قاطعاً على هذا التقصير .

والواقع أننا نعرف جميعا أن هذا الاحتياطي قد توافر للسبب الأخير خصوصا في زمن الحرب عندما تضاعفت أثمان المواد الأولية، فكان من الطبيعي أن يؤجل الإصلاح الى ما بعد الحرب . ولكن الحرب قد انتهت منذ عشرين سنة ومع ذلك بقي الاحتياطي محتفظا به ولم ينفق في الوجوه التي كانت مخصصة له أو في المشروعات الأخرى التي نحن في احتياج اليها .

ومن الخطأ أن نتوهم أن ادخار مثل هذا الاحتياطي ضروري ليستد حاجة البلاد وقت الشدة واستحكام الأزمة ؛ اذ هو قليل لا يفي بهذا الغرض ؛ فهو لا يزيد عن جنينين اثنين لكل مصرى . وفي استطاعتنا أن ندرك مدى ما يمكن أن يفي به هذا القدر من المال في تفريج الأزمات ومدى ما يمكن أن يأتي به من خير أعظم وأكبر إذا أنفق في المشروعات العامة المفيدة المشمرة .

وقد مرت بالعالم وبنا أزمة اقتصادية بالغة استحكت حلقاتها منذ سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٥ ، فاجلحتها بلاد العالم مختلف الوسائل الناجمة دون أن يكون لدى احداها مال احتياطي تلجأ اليه . ومصر التي لديها هذا المال المدخر لم تلجأ حكومتها اليه لتخفيف شر هذه الأزمة الا عن فئة قليلة العدد هي أصحاب الديون العقارية . ذلك لأن هذه الأزمات تحتاج في حلها الى تحمل أعباء وتضحيات كبيرة يساهم فيها أهل البلاد جميعا ، وقد يضر فيها اعتقاد الناس أن على الحكومة أن تفرجها بفتح خزائنها لصرف المال الاحتياطي . ولذلك قد أصبحت هذه الطريقة التي اخترعها "يوسف الصديق" طريقة قديمة ونظرية مالية بالية . ومهما جمعنا من المال الاحتياطي فانه لن يكفي لتفريج أزمة عامة ، ولذلك أيضا كان من مصلحة البلاد الواضحة أن ينفق هذا المال بسرعة في مشاريع الإصلاح الضرورية قستفيد البلاد منه أكبر فائدة ممكنة .

ويجب ألا يفوتنا أن بلاد العالم كلها فضلا عن أنها لا توفر احتياطيا تسعى الى تعجيل الإصلاح بالاستدانة من شعبها ومن البلاد الأخرى اذا استطاعت . ويندر الآن أن تقوم بلدة أو مدينة أو قرية في انجلترا أو في البلاد الأخرى بإصلاح ذي شأن الا اذا استدانت لتنفيذه .

وأنا لا أدعو الآن الى الاستدانة وخاصة من البلاد الأجنبية ، ولكنى أدعو بالحاح الى صرف هذا الاحتياطى فى أقرب وقت ، على أن يكون صرفه فيما يجب أن يصرف فيه من المشروعات النافعة .

ولقد نشأ عن وجود هذا الاحتياطى أننا كثيرا ما ننفق منه فى غير المفيد . فان وجوده من شأنه أن يشجع الحكومة والبرلمان على القيام باصلاحات لم تدرس الدرس الكافى ولم تبحث من جميع جهاتها ، أو فى وجوه كثيرة أخرى من العبث أن تُعرض الحكومة لها . فان التجا، وزير المالية للبرلمان وللرأى العام فى تسويق الضرائب الجديدة التى يستدعيها تنفيذ المشروعات الجديدة وما يجب أن يبدىه من الأدلة لضرورة قبول الضريبة المقترحة ، من شأنه أن يدعوا الحكومة لزيادة التفكير والدرس والبحث فى قيمة هذه الاصلاحات . أما اذا كانت المال موجودا ولا يتحمل الثواب أو الأفراد ضرائب جديدة لتنفيذ ما يُقترح من الأعمال ، فلن تبحث هذه الاقتراحات البحث الكافى الذى يجب القيام به تمهيدا للتنفيذ .

والأمثلة كثيرة على ما ذكرت ؛ فقد تصرفت الحكومة فى مناسبات مختلفة تصرفات أقل ما يقال فيها إنها غير حكيمة ، فأنفقت أموالا طائلة من هذا الاحتياطى فى وجوه لم يخلق لها ، ولم يخطر ببال أحد أن ينفق عليها من هذا المال . فهل جمع هذا الاحتياطى لتدفع منه الحكومة ١٣٠٤٧٥٤ جنيه لمساعدة ملاك الأراضى الزراعية بشراء أملاكهم التى عرضت للبيع الجبرى ، ولتدفع منه ٢٦٨٤٧١٧ جنيه لبنوك الرهون العقارية نسيابة عن المدينين الذين توقفوا عن سداد المستحق عليهم ، ولتقرض منه سلفا زراعية قبل انشاء بنك التسليف الزراعى ولا يزال فى ذمة المزارعين منها للآن ٣٣٨٩٠٨ جنيه ، ولتقرض منه نحو مائة ألف جنيه لوزارة الأوقاف !! .

لقد كان من واجب الحكومة أن تفكر فى مساعدة هؤلاء الملاك الذين أثرت الأزمة العالمية فى ايرادهم أكبر الأثر، ومن واجبا أن تحافظ على الثروة المصرية فتمنع انتقال ملكية الأراضى الزراعية من المصريين الى الأجانب ، ولكن كان فى استطاعتها

أن تعمل في هذا الشأن ما عملته البلاد الأخرى التي أصابها الأزمة بمثل ما أصابنا ولم تلجأ في مساعدتها لأهل بلادها الى الوسيلة التي لجأنا اليها . وعلى كل حال فقد جمع المال الاحتياطي لأغراض أخرى كما ذكرت ، وكان يجب أن يحتفظ به لانفاقه في وجوه الاصلاح والانشاء والتعمير التي جمع من أجلها .

والان وقد وقع ما وقع يجب أن يتجه اهتمام الحكومة لتصفية هذا الموقف بالسعى في استرداد هذه المبالغ طبقا للشروط التي وضعتها والتي قبلها المديونون عن طيب خاطر ، وألا تقصر في استعمال جميع الوسائل للحصول على أموالها بالطرق المشروعة .

يجب أن تقضى الحكومة على تلك العادة السيئة ، وهي استباحة بعض الناس ، خصوصا أصحاب النفوذ ، لأموال الحكومة ورغبتهم عن سدادها اطمئنانا منهم لتفاضي الحكومة وعدم الحاحها في تحصيل أموالها . إنى أخشى أن تضع هذه الأموال وجلّها أموال الفقراء البائسين اذا ماجرت الحكومة على تهاونها .

كذلك ينشأ من وجود هذا الاحتياطي ألا يقتنع الناس اقتناعا كافيا بدفع ضرائب جديدة . وهذا معقول ؛ فاذا لم يستنفد هذا الاحتياطي في وجوه الاصلاح فلن يقتنع الرأي العام بضرورة زيادة في فئات الضرائب الحالية أو انشاء ضرائب جديدة .

سياستنا الاقتصادية

مقدمة

تحديد مرامي هذه السياسة — ازدياد عدد السكان — وجوب تنمية الموارد
الاقتصادية والبحث عن موارد جديدة — انخفاض مستوى المعيشة
وجوب العمل على رفعه

يجب أن ترمي هذه السياسة الى رفع مستوى حياة جميع الأفراد باستثمار جميع
موارد البلاد الزراعية والصناعية، واصلاح طرق هذا الاستثمار باتباع جميع ما استكشفه
العلم الحديث في هذا السبيل، وإعداد جميع أهل البلاد للاستفادة من استعمال
الأساليب الاقتصادية الحديثة سواء في ذلك ما كان منها خاصا بزيادة الانتاج وتحسين
نوعه وما كان منها خاصا بتقليل نفقاته وتصريف المنتجات الزراعية والصناعية
في الأسواق الداخلية والخارجية بأحسن الأثمان الممكنة .

هذه هي باختصار مرامي السياسة الاقتصادية وهي التي يجب أن ننبعها
إذا أردنا أن نحصل لأهل هذه البلاد على أكبر قسط من الرفاهية . وليست
مهمتنا في هذا الشأن مقصورة على رفع مستوى حياة المصريين البالغين الذين
يجاهدون الآن على أرض مصر لكسب قوتهم، بل يجب علينا أن نفكر في الآلاف من
أولادنا الذين لم يبلغوا سن الكفاح، كما يجب أن نفكر أيضا في مستقبل الملايين
من المصريين الذين لم يولدوا بعد والذين سيولدون في المستقبل القريب أو البعيد .

لقد بلغ عدد سكان مصر بحسب تعداد سنة ١٩٣٧ : ١٥٩٠٤٥٣٥ نفس

وكان في سنة ١٩٢٧ : ١٤٢١٧٨٦٤ »

» ١٢٧٥٠٩١٨ : ١٩١٧ »

» ١١٢٨٧٣٥٩ : ١٩٠٧ »

» ٩٧١٤٥٣٥ : ١٨٩٧ »

زيادة عدد سكاننا بين سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩٣٧ أى فى مدة ٤٠ سنة كانت نسبة ٦٣,٧٢ فى المائة .

ولست مسألة زيادة عدد السكان فى البلاد مسألة حسابية بحتة حتى يسهل التنبؤ بما يصير اليه عددهم فى سنة معينة ؛ فان الأرقام وحدها لا تكفى للقطع فى مسألة اجتماعية اقتصادية معقدة كهذه المسألة . ولكن ليس من الصعب مع هذا أن تتكهن ، قياصا على حساب الأربعين سنة الماضية ، بأنه من الممكن والمعقول ان يصل عدد سكان مصر الى العشرين مليوناً من الآن فى سنة ١٩٦٠ .

وعلى هذا اذا أردنا أن نحافظ لأهل مصر على المستوى الاقتصادى الحالى وجب علينا أن نعمل لزيادة ثروة البلاد بقدر الربع فى هذه الفترة القصيرة من حياة البلاد ، والا انخفض هذا المستوى عما هو عليه الآن . على أن المستوى الحالى لا يزال منخفضا الى درجة كبيرة . وليس أدل على ذلك من أن تعرف أنه يعيش من أهل هذه البلاد نحو أربعة ملايين شخص بإيراد يقل عن جنيه واحد فى الشهر الواحد أى بنحو ثلاثة قروش يوميا^(١) ، وأن تعرف أيضا أنه يعيش فى هذه البلاد خمسة ملايين

(١) يشمل هذا العدد ١٦٧٧٥٣٦ أشخاص يملكون أقل من فدان ، ومتوسط ما يملكه الشخص الواحد ٠,٤١ فدان .

و ٦٥٩٨٨٢ عمال زراعيون متوسط أجورهم اليومي فى أيام العمل ٣ قروش .

و ٦١٢٥٧٢ عمال زراعيون لا يشتغلون بأجر وإنما يساعدون ذويهم .
و ٥٢٢٥٣ رعاة مواش .

و ٥٧٠٠٠٠ أطفال تزيد سنهم عن العشر ولا يشتغلون (لا يشمل التلاميذ) .

و ٣١٠٠٠ عمال متعطلون .

و ٤٠٠٠٠ عرب رحل لا يملكون شيئا .

و ١٠٠٠٠ مشردون ومتسولون .

المجموع ٣٦٥٣٢٤٣

[عن احصاء تقريبي لمصلحة الاحصاء]

ونصف مليون من سكانها بما لا يزيد عن ثلاثة جنيهات شهرياً^(١).

واعتقادي أن عدد المصريين الذين يعيشون بما لا يزيد عن ١٢ جنيها شهرياً
أى بما يقرب من ١٥٠ جنيها في السنة لا يقل عن العشرة الملايين .

وتدل هذه الأرقام دلالة واضحة على أن مستوى المعيشة في مصر منخفض
الى درجة كبيرة لا يدانيها فيه بلد من البلاد المتقدمة، وعلى مقدار النجاح في رفعه
الى مستوى أعلى يتوقف نجاح البلاد في جميع مرافق الإصلاح . فاذا أضفت
الى هذا ما ذكرنا من زيادة عدد السكان زيادة مطردة مستمرة بنسبة كبيرة ظهر لك
مقدار المجهود الاقتصادي الذي يجب أن يواجهه الرجال المسئولون في مصر الآن .
قد يفكر بعض المصريين في أن العمل على تقليل النسل في المستقبل يحل هذه
المشكلة . ولكن يجب ألا يغيب عن أذهان هؤلاء ومن يرون رأيهم أن مستقبل

(١) منهم ٣٦٥٣٢٤٣ الأشخاص الذين ذكراهم والذين يعيشون بأقل من جنيه واحد
في الشهر .

٥٦٤٧٠٠ أشخاص يملكون أقل من خمسة أفدنة ومتوسط ما يملكه الواحد
منهم ٢٠٢ فدان .

٨٤٦١٧ أشخاص يملكون أقل من ١٠ أفدنة ومتوسط ما يملكه الواحد
٦٦٣ فدان .

١١٠٤٥٤ بستانيت .

٨٩٨٣٢٠ فلة وصناع وهم بطيعة عملهم لا يشتغلون طول أيام السنة .

٧٠٦٤٦ عمال باليومية مستخدمون بالحكومة .

٢٢٠٥٥ عساكر بوليس .

٦٧٨٢٤ خفراء .

١٢١٤٨ جنود .

المجموع ٥٤٨٤٠٠٧

[بناء على احصاء تقريبي لمصلحة الاحصاء]

الأمم الصغيرة العدد مظلم من جهات كثيرة ، ليس هنا محل الكلام عليها ، وأن العمل على زيادة السكان متى سائر العمل على تحسين الصحة العامة والتعليم العام هو غاية يجب أن ترمى إليها سياستنا ؛ ولذلك كان العمل على تحديد عدد السكان لا يحل المشكلة التي نواجهها — حتى إذا كان هذا ممكنا ولا تعترضه عقبات — وإنما حلها في العمل على زيادة الثروة القومية حتى تعتمد البلاد في حياتها الاقتصادية على جميع مواردها الزراعية والصناعية والتجارية .

الفصل الأول

مواردنا الزراعية ووجوب السعى في تحسينها

تقدم الطرق الزراعية — أبواب التحسين — مراقبة بذور التقاوى ووجوب
اختيار الصالح ومنع زراعة ما عداها — اختيار الأشجار المثمرة — تجديد
الأساليب الزراعية — بنك التلصيف الزراعى — اصلاح الأراضي البور .

أما الزراعة وهى التى يعيش منها ٨٠ ٪ من سكان البلاد فهى أهم مواردنا الاقتصادية، وعلى نموها وتقدمها واصلاح أساليبها يتوقف مستقبل الكثرة من سكان البلاد . وقد رزق الله مصر أرضا لا تدانيها فى خصبها أرض أخرى، ووهبها نهرا عظيما يجرى بلا انقطاع يحمل الماء العذب المخصب الى أرضها طول السنة، فلا ينتظر فلاحنا لرى أرضه ماء السماء الذى قد لا يأتى فى الوقت المناسب ثم يهطل غزيرا فى غير وقت الحاجة اليه . وشمس مصر وهواؤها يبعثان الحياة والصحة فى كل ما يزرع فى أرضها فينمو ويثمر بسرعة مذهشة يغطيها عليها جميع البلاد الزراعية الأخرى . والمصريون قوم ورثوا الخبرة الزراعية من أجيال طويلة مضت فأنقنوها بالفطرة . والفلاح المصرى صبور لا يمل العمل المجهد طول السنة، وهو معتدل فى حياته قليل النفقات . فالظروف الطبيعية كلها مهيأة لأن تبلغ مصر المكان الأول بين البلاد الزراعية .

من الخطأ أن نتصور أن الفن الزراعى لم يتقدم فى مصر، وأن الأساليب الزراعية لم تحسن فيها . فالواقع أنه أصاب الزراعة شئ كثير من الاصلاح الذى شمل جميع المرافق المصرية، وناولها نصيب من وسائل التجديد البطئ الذى أخذنا به فى السنين الأخيرة . فقد بدأنا على الأقل نفكر فى تطبيق النظريات العلمية الحديثة على شؤون الزراعة فى جميع أدوارها، فبدأنا نهتم بانتقاء البذور والأسمدة الصالحة، وبدأنا نهتم بالاقتصاد غير المخل فى طرق الانتاج مع تحسين أنواع المنتجات، وبالسعى الى تنظيم الأسواق الداخلية وإيجاد الأسواق الخارجية لتصريفها .

ولا يزال القطن يشغل المكان الأول من اهتمامنا؛ فقد سعينا ونجحنا الى حد كبير في تحسين أنواعه ، وفي طرق مقاومة ما يصيبه من آفات ، كما نجحنا في تحسين أدوار زراعته من بدائها الى تصديره قطناً نظيفاً جميل اللون متين الثيلة طويل الشعرة في الأسواق الأجنبية المختلفة . لقد شاهدت بنفسى بالات القطن المصرى والأجنبي في مخازن لثربول وفي مصانع منشستر . فكنت كلما رأيت بالة حسنة التعبئة غير ممزقة الغلاف منتظمة الشكل تنبأت أنها من القطن المصرى وصدقت في أكثر الأحيان نبوءتى . فلا جدال أن سلسلة القوانين الخاصة بعدم خلط القطن ومراقبة حلجه وكبسه وتنفيذ هذه القوانين بالشدة الواجبة كان من أثره أن تحسن نوع القطن وصار يتمتع الآن بأحسن سمعة .

كذلك قامت وزارة الزراعة بمجهود كبيرة في سبيل تحسين زراعة القمح والحبوب واختيار البذور الصالحة ، وقامت أقسامها الفنية بمحورث قيمة في مرض الصدأ الذى يصيب القمح وفي الأمراض الميكروبية الأخرى .

وقد استطعنا أن نزيد كثيراً في محصولنا من الأرز وتحسين نوعه ، وتقدمنا كثيراً في وسائل صناعته ، وأصبح لدينا من مصانع الأرز الحديثة في الاسكندرية ورشيد ودمياط والمنصورة ما يضارع أحدث المصانع الأجنبية ، وأصبح الأرز المصرى معروفاً في أوربا رغم الضرائب الجمركية الباهظة التى ضربت في أكثر البلاد على الأرز الأجنبى . كذلك اهتمنا بزراعة الفاكهة ، فزادت مساحة الأراضى المزروعة فواكه زيادة كبيرة منذ الحرب ، كما تحسنت أنواعها بشكل واضح في السنين الأخيرة . فأصبحت بعض أنواع البرتقال المصرى تفوق جميع أصناف البرتقال المعروفة . ولولا العوائق الجمركية وقبود تداول العملة الموضوعة في بعض البلاد لأمكن لبعض أصناف البرتقال المصرى أن ينافس جميع الأصناف الأخرى منافسة جدية .

ولقسم الوقاية من الحشرات آثار مجودة في تقليل أضرار الحشرات بالزراعة المصرية . ولهذا القسم بحورث علمية قيمة في حياة هذه الحشرات وكيفية توالدها وطرق الوقاية منها .

كذلك تحسنت وسائل الري والصرف تحسنا ظاهرا، وينتظر أن يزداد اهتمام وزارة الأشغال في السنين القادمة بمسائل الصرف التي صار يتوقف عليها الى درجة كبيرة تحسين انتاج أكثر أراضى القطر وخاصة أراضى الدلتا التي أصابها الضعف من عدم صرف مياه الري منها صرفا جيدا .



ولكن مع كل هذه الاصلاحات التي تمت للآن والتي بدأنا في تنفيذها لا يزال المجال متسعا للكثير منها، ولا يزال الطريق أمامنا طويلا لنصل الى النتائج المرجوة . قلت إن الظروف جميعها مهيأة لمصر لكي تبلغ المكان الأول بين الأمم الزراعية، ولكنها لم تنبأ للآن هذا المركز الذى منحها إياه جودة أرضها وطبيعة جوها وفطرة سكانها؛ اذ لا يزال كثير من البلاد الزراعية يسبقنا بمراحل في وسائل التنظيم الزراعى وفى الأخذ بالأماليب العلمية الحديثة، ولا تزال بعض طرق الزراعة عندنا، سواء الخاص منها برفع المياه من الترع والخاص بحوث الأرض وتسيوتها وجنى المحاصيل منها، طرقا فرعونية قديمة لم يطرأ على بعضها طوال هذه القرون تغيير يذكر . ألم تر الشادوف والمحراث والدولاب (الساقية) والنورج بشكلها الحالى مرسومة على جدران الهياكل الفرعونية ! . ألا تعلم أن طرقنا الحالية فى حصد القمح ودرسه وتذريته هى عينها الطرق التي كان يستعملها قدماء المصريين من آلاف السنين ! .

لقد أصبحت الزراعة علما من العلوم، بل هى الآن مجموعة علوم متصل بعضها ببعض، وصار من المتعين على المشتغلين بها أن يلموا على الأقل بمبادئها وأن يستعينوا — اذا أرادوا أن يحصلوا من الأرض على أقصى ثمراتها — بمن تعلموها . وقد سبقتنا أكثر البلاد الزراعية فى الأخذ بأصول العلم، فأصبح واجبا علينا اذا أردنا أن نلحق بها لنكون فى صفها أن نفكر قفزة تقضى على الفارق الحالى بيننا وبينها . لقد تكلمت فى فصل سابق عن التعليم الزراعى ووجوب العناية به، فلا داعى للتكرار فى هذا الموضوع الخطير .

بق أن أحتد ما أعتقد أنه ضرورى من وسائل الاصلاح فى المستقبل :

(أولاً) انتخاب بذور التقاوى

يجب أن تراقب وزارة الزراعة بذور التقاوى مراقبة دقيقة . ولا أرى مناصاً في النهاية لا يمكن تنفيذ هذه المراقبة بالدقة الواجبة من الزام جميع الزراع باستعمال بذور متفقا لزراعة أراضهم . وهذه مسألة سهلة في زراعة القطن التي نظمت الآن تنظيمًا يقرب من الكمال ، ولكنها صعبة التنفيذ فيما يختص بزراعة الحبوب كالقمح والذرة والشعير والبقول . ذلك لأن المتبع الآن هو أن يحتفظ صغار الزراع بجزء من محصولهم من هذه الحبوب لتقاوى السنة القادمة . فإذا كانت حاصلاتهم من أنواع غير جيدة أنتجت زراعتهم القادمة محصولا هو في أكثر الأحيان أقل جودة في نوعه وكميته من محصول السنة السابقة ، وهكذا تسوء حالة المحاصيل سنة بعد سنة لعدم إدراك الفلاح المصرى خطورة انتقاء التقاوى في تحسين محصوله نوعا وكمية . فلا مفر أذا من تدخل وزارة الزراعة في الأمر واهتمتها على مسألة التقاوى بجميع أنواعها هيمنة تحول في المستقبل دون أن يزرع في أرض مصر غير الأنواع الجيدة من جميع المزروعات .

ويجب أن تسبق هذا الاجراء القاطع بحوث علمية مستفيضة وتجارب متعددة تقوم بها الوزارة عن أجود الأصناف التي تصلح لأرض مصر من جميع المزروعات على اختلاف أنواعها . ويجب أن تراعى في هذه البحوث ، للوصول الى أنواع من المحاصيل الصالحة ، حاجة الأسواق الداخلية والخارجية لكل منها . وبتى أثبتت لها هذه التجارب جودة صنف من الأصناف ووفرة محصوله وقوة مقاومته للجوع المصرى وصلاحيته في الأرض المصرية والاقبال على شرائه في الداخل أو في الخارج ، عمت استماله وحظرت استعمال غيره . هذا مع ضرورة الاستمرار على العمل العلمى لضمان التقدم والتحسين ولاستكشاف أنواع أفضل من هذه المحاصيل . فان الاستمرار على مداومة هذه البحوث العلمية أمر حيوى لاستمرار التحسن في المستقبل . و يصح العمل بهذا النظام في زراعة الحبوب والقواكه والخضراوات . ولا يقتضى هذا أن تحكروا وزارة الزراعة بيع التقاوى المختلفة ، بل يكفى أن تعين في كل مركز عددا من

التجار الذين يمكنهم أن يحصلوا على الكميات اللازمة من أنواع التقاوى المختارة، وأن تراقبهم المراقبة الفعالة، وتحدد لهم في كل أسبوع أثمان هذه التقاوى، حتى لا يطمعهم هذا النوع من الاحتكار في العبث بالاثمان لمصلحتهم . ويجب أن يسمح لصغار الفلاحين أن يستبدلوا هذه التقاوى الجيدة بحاصلهم مع دفع فرق الاثمان .

وعندى أنه اذا توقف نجاح هذه السياسة في السنوات الأولى على أن تعطى الحكومة صغار الفلاحين التقاوى المختارة الجيدة بالثمن الذى يدفعون به حاصلهم وتحمّل هى الفرق بين ثمن الصنفين، فلا مفر من تحمل هذه التضحية التى تستاءل كثيرا أمام النتائج التى تعود علينا من اتباع هذه السياسة .

بهذه الطريقة وحدها يمكن أن نقضى على الأصناف المنحطة من المزروعات . وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن نحصل على الكميات التجارية من الأصناف الزراعية الجيدة . وبها وحدها نقضى على الفوضى الحالية التى قضت بتعدد أصناف المزروعات من الحبوب كانت أو من الخضراوات أو من الفواكه . فتحن نزرع الآن من الذرة والقمح والبرتقال والمانجو ما يزيد عن العشرين صنفا من كل منها فننتج أنواعا غير جيدة ، وننتج من الجيد كميات صغيرة لا تصلح تجاريا للبيع فى الأسواق الداخلية، ولا تصلح بصفة خاصة للبيع فى الأسواق الخارجية .

هل يعقل أننا لا نزال نستورد مقدارا يذكر من القمح والدقيق لأننا لم ننتج للآن في زراعة أنواع من القمح تنتج جميع أصناف الدقيق اللازم لأصناف المخبين المختلفة المستعملة في مخازننا ومطابخنا ! . هل يعقل أننا لا نزال نستورد كميات كبيرة من البلح المحفوظ لأننا لم ننتج في صناعة البلح اللازم لسوقنا الداخلية ، وقد كان من المستطاع لو نحن اهتممنا بالأمر أن نفرق الأسواق الخارجية بأحسن أنواع البلح المصرى ! . الواقع أننا ننتج أنواعا من البلح الجيد ولكننا لا ننتج منه الا كميات صغيرة لا تكفى السوق الداخلية وحدها، بل قد لا تجدد الكثير منها معروضا في هذه السوق ، وننتج في الوقت نفسه كميات

هائلة من أنواع رديئة في أكثر الأحيان ، بل لا يصلح كثير منها للأكل . لماذا زرعنا هذه الأصناف وقصرنا في زراعة الجيد منها مع أن متاعب هذه الزراعة واحدة في الردىء والجيد ، وأثمان الفسائل لا تختلف كثيرا ، ومدة الإثمار واحدة ، ومساحة ما تحتاج اليه النخلة الجيدة والردية من الأرض واحدة ، ونوع الأرض الصالحة لزراعة النخيل بجميع أنواعه واحد ، وأثمان هذه الأراضي واحدة ! .

لقد اهتم ثرى أمريكى من كاليفورنيا في الخمس عشرة سنة الأخيرة بزراعة البلح ، وكان يوفد خبيرا الى مصر كل عام لتقصية بضعة شهور يحوب فيها أنحاء البلاد من أقاصى الصعيد الى الواحات الى مريوط ل ينتخب الصالح من أنواع النخيل وينقله الى أمريكا لزراعته ، وقد وصل هذا الرجل الآن الى أن صار من أكبر مصدري البلح ، فيملكك أن تشتري بلحه في لندن وأمستردام وبرلين ، بل يمكنك أن تشتريه في مصر ، وهو من أحسن أنواع البلح ، وقد أخذت شجراته جميعها من مصر ومن البلاد الشرقية قبل سنة ١٩٢٨ .

هذا وقد كان مديرقسم البساتين يعلم ما يعمله هذا الأمريكى ، وقد فهمت اذ ذاك أنه كثيرا ما طلب فتح اعتماد صغير يمكنه من القيام بهذه العملية نفسها ليجمع عددا من النخيل الصالح لاستنباتها ، وكان يرفض طلبه دائما .

ولقد قضى على جميع فسائل النخيل في النوبة بعد رفع خزان أسوان الأخير ، فقل أو انعدم البلح الأبرمى المعروف ، وقد كان الغذاء الأساسى لكثرة سكان هذه المنطقة الكبيرة ، كما كانوا يصدرون منه الى مصر كميات كبيرة . فهل عملت وزارة الزراعة على تلافي هذا الأمر بزرع نخيل على الأراضي العالية وفي الأودية التي لم تغمر بالماء في تلك المناطق ؟ أظن أنه عمل شيء قليل في هذا الشأن ، واكتفت الحكومة بتعويض السكان ماليا عن خسارتهم ، وقد أفق هؤلاء السكان المال عبثا ، ولا ترى الآن في النوبة الا تلال الرمال المجدبة .

هذه هي احدى نتائج الفوضى في عدم اختيار البذور والأشجار الصالحة للزراعة . وهذه هي نتائج عدم تنظيم المجهودات وترك الأمور تسير على غير قاعدة علمية .

(ثاني) وجوب مداومة البحوث الزراعية العلمية

إذا أردنا أن نقوم بهذا الإصلاح الضروري وجب علينا أن نأخذ له العدة التي تكفل لنا النجاح فيما نقصد . وأول معدات النجاح وجوب عناية وزارة الزراعة بالبحوث العلمية الخاصة باختيار البذور والتقاوى الصالحة ، ووجوب تخصيص خبير زراعى بكل نوع من أنواع الزراعات ، فيجب أن يختص خبير بالحبوب ، وثان بالموايح ، وثالث بالبلع ، ورابع بالخضراوات ، وخامس بالأزهار ، الخ . واعتقادى أن الاتفاق فى هذا السبيل هو من أحسن وجوه الاتفاق وأكثرها فائدة ، ويجب أن يشغل كل فيما تخصص لدراسته من استكمال البحوث التي تمت حتى الآن عن حالة الأصناف التي تزرع في مصر ، وبحث جميع الأصناف الجيدة التي تزرع منها في البلاد الأخرى ، واختيار أحسنها لزراعتها في مصر ، وامتحان درجة انباتها ومقدار محصولها ، وقوة مقاومتها لجو مصر وحشراتنا ، والسعى بعد ذلك الى تحسين نوعها ، ومداومة هذه التجارب حتى بعد الوصول الى أحسن النتائج . فاننا نرى بأعيننا كل يوم أن التحسن مستمر في كل شيء . وما يبدو لنا حسنا اليوم يصير رديئا غدا عند موازنته بما هو أحسن منه . وعلى نتائج هذه البحوث ترتب وزارة الزراعة عملها في اختيار البذور والشجيرات الصالحة للزراعة ، ومنع زراعة غيرها من الأنواع الأخرى . واعتقادى أنه لو أحسنت الوزارة الاختيار واتخذت الصالح من المصريين أو غيرهم لأمثال هذه المهمة لاستطاعت أن تؤدى للبلاد أجل الخدمات . كذلك يجب أن تزيد وزارة الزراعة من عنايتها بجميع أقسامها الفنية الخاصة ببحث القطن أو ببحوث مقاومة الحشرات أو ببحث الأسمدة وتحليل الأرض لمعرفة حالتها وما يلزم لإصلاحها . ويجب ألا تجل وزارة المالية بالأموال اللازمة لاستمرار هذه البحوث العلمية مادامت كفاية الذين يتولونها ليست محل شك . ويجب هنا أن أوجه النظر الى عيب كبير فى أنظمتنا الحكومية وهي أننا نشغل أكثر وقت العلماء الاختصاصيين من موظفى الحكومة وخبرائها بالأعمال الإدارية والتحريرية ، فنضيق وقتهم فى أحقر الأعمال ، ونضيق على البلاد عملهم فى المفيد والمنتج . فاذا

احتاجوا لخدام أو فراش اضطروا للقيام بمراسلات طويلة ومقابلات عدة . وإذا كتبوا تقريرا بطلب آلة أو جهاز مضت الشهور والأعوام حتى يحاب طلبهم . وإذا كتبوا في النهاية تقريرا علميا في مسألة من المسائل لم يقرأ الرؤساء المسئولون تقريرهم أو يقرعونه ثم يضعونه في أدراج مكاتبهم فلا ينفذ ما جاء فيه من اقتراحات أو آراء . نعم يجب أن تنتهى هذه الحالة المضیعة لوقت نفیس والتي تدخل اليأس والملل الى نفوس أكثر الناس احتمالا . وإنی لا أقول هذا القول جزافا بل لقد سمعته من أكثر خبرائنا الفنيين .

(ثالثا) تجديد الأساليب الزراعية

يجب بعد ذلك أن نفكر في أمر تجديد الأساليب الزراعية، ومعاونة الفلاح الصغير على الاستفادة من مزايا الآلات الزراعية الحديثة ، فنساعده بذلك على تخفيف عنائه في زراعته ونمكنه من السعى في اتقانها . أول مناعب الفلاح عملية نقل المياه من التربة الى أرضه ، وهو يستعمل لذلك الدولاب (الساقية) الذى يتعب دابته طول السنة ، أو الشادوف ، وهو عمل متعب متكرر يأخذ كثيرا من وقته ويسبب له أكبر العناء . ولست أرى من الصعب على وزارة الأشغال أن تقوم تدريجا بإنشاء الطلمبات الكبيرة على الترع وتسقى للفلاحين أرضهم بأجر معقول لا يزيد عن نفقات إدارة هذه الطلمبات . لقد قامت شركات كبيرة في أنحاء مختلفة من القطر بهذا العمل ، وأقبل الفلاحون مختارين على الاستفادة منها وقبلوا شراء مائها بأثمان عالية في أغلب الأحيان . وقد آلت ملكية أغلب هذه الشركات الى الحكومة بعد أن انتهت مدة امتيازها ، واستطاعت أن تخفض أثمان المياه في أكثر الأحيان وأراحت الفلاح من عناء كبير . فلماذا لا تعمم الحكومة هذا العمل وتنتشر هذه التجربة الناجحة في أنحاء القطر فتريح الفلاح الصغير من عناء كبير وتريح المتوسط الحال من نفقات ما كينته القديمة التي لا يستطيع تغييرها بأحدث منها وهي تكلفه في الوقود نفقات كثيرة ، بل قد تريح صاحب الأراضي الواسعة من كثير من نفقاته مادامت سنشئ الماكينات

الكبيرة الحديثة التي تقل نفقات إدارتها في النهاية عن الماكينات الصغيرة أو المتوسطة .

تأتى بعد ذلك عمليات الحصاد ودرس القمح وتدريبه وهى سلسلة عمليات صعبة ، فهى تقع كلها في أشد أيام الصيف حرارة ، ويجب أن يقوم بها الفلاح وأولاده ودابته عند ارتفاع الشمس في الأفق حتى تبلغ أكبر أثرها في تجفيف سنابل القمح وسبقائه ، وهى عمليات تكاد تكون الآن أثرية بعد أن طرأ عليها كثير من التغيرات الأساسية ، واستكشفت منذ زمان طويل الماكينات التى تقوم بها والتي خففت من متاعبها وحسنت من نتائجها وضمنت عدم ضياع شئ من المحاصيل أو عدم تلوثها بروث البهائم أو تكسرها تحت حوافرها أو ضياعها في شقوق الأرض أو تعرضها مدة طويلة للطيور . والصعوبة الكبرى التى تقوم عقبة في سبيل اقناع الفلاح بتغيير طريقته هى عدم استطاعته شراء ماكينات الدراس . وكان المعقول أن ننصح على الأقل في هذا النوع من التعاون الزراعى بأن تقنع فلاحي القرية بأن يشتروا ماكينة واحدة تسد حاجتهم جميعا . ولست أدرك لآن لماذا لم يتحقق مثل هذا الغرض الضيق المحدود من التعاون ، وقد تكلمنا في ضرورة التعاون الزراعى ثلاثين عاما وأنشأنا له قسما بوزارة الزراعة من خمس عشرة سنة ، ولهذا القسم مجلة تنفق عليها الحكومة ونشرات دورية وغير دورية ، ويقوم رئيسه وموظفوه بالتفتيش والدعوة المستمرة طول هذه المدة ! . لماذا لم ينجح هذا القسم حتى الآن في مثل هذه المسألة التى نتكلم بصدها ! . ألا يحسن أن تعيد الوزارة النظر في أمر النتائج التى وصل إليها هذا القسم ، وأن تقوم تحت ضوء هذه النتائج بالاصلاحات الواجب انفاذها بشأنه ! .

(رابعاً) نشر الدعوة الزراعية

يجب أن تقلل وزارة الزراعة من أعمالها الكتابية والادارية وتزيد من أعمالها في الفن الزراعى ، ليكون في استطاعة موظفيها الفنيين بذل النصائح

والارشادات اللازمة لجميع من يطلب مساعدتهم من الزراع ممن يريدون بحث حالة أرضهم أو حداثتهم وارشادهم الى ما يجب عليهم لتحسين زراعتهم . يجب أن يترك مفتشوها مكاتبهم وأن يتجولوا طول السنة فى القرى ليقفوا على حالة الزراعة فيها . ويجب أن يقوم هؤلاء الموظفون أثناء تجولهم بالقاء محاضرات سهلة بسيطة يكون فى تناول الفلاح العادى فهمها عن كل ما يلزم معرفته من مبادئ الزراعة الأولية ، وما يجب أن يعمل فى كل الأدوار الزراعية لكل صنف من مزروعاته ليحصل على أحسن النتائج . ويجب ألا تكون من نوع المحاضرات التى كنا نسمعها فى الراديو والتى كان يعنى فيها المحاضر بالمفرد والمقصود أكثر مما يعنى بالموضوع الذى يلقيه ومقدار استفادة الفلاح منه اذا سمعه أو عدم استفادته إما لصعوبة لغته أو لتعقد موضوعه وارتفاعه عن مستواه الفكرى أو لقلة فائدته من الجهة العملية البحتة .

(خامسا) بنك التسليف الزراعى

لقد أدى هذا البنك فائدة عظيمة للزراع على حدادته عهده وقلة تجربة عدد كبير من موظفيه فى الشؤون الخطيرة التى عهد بها اليهم . ولكن لا شك مع هذا أن هناك مجالا للاصلاح فى الطرق والوسائل التى يتبعها الآن هذا البنك . يشكو الكثيرون من البطء المثل الذى يصحب أكثر عملياته وارتفاع النفقات التى يدفعها العملاء ثمنًا للبحوث والتحريات التى يقوم بها البنك قبل الموافقة على السلف ، كما يشكون من ضياع كميات كبيرة من محاصيلهم التى يحفظها البنك ضمانًا لأمواله . ولا ادعى أنى حققت هذه الشكاوى ، ولكنى أعتقد بداهة أن طريقة المخزن التى يتبعها البنك الآن مضطربة لجزء كبير من الحبوب المخزونة . فهذه المخازن المكشوفة لا تضمن بأى حال سلامة الحبوب المخزونة ؛ فالأمطار تلتف نوعها ، والطيور تأكل منها طول السنة ، والرياح تخطط بها أنواعا وألوانا من التراب والطين والحصى . فقد أتى الوقت الذى يجب فيه على البنك بناء المخازن الحديثة (Sylo)

في المناطق التي يكثر فيها عملاؤه . وأعتقد أن ما يتلف من الحبوب في سنوات قليلة يعوض أثمان هذه المخازن بل يزيد عليها .

(سادسا) زيادة الانتاج الزراعى

يخطئ من يعتقد أن زيادة الأراضى الزراعية في مصر وزيادة محاصيلها الزراعية يترتب عليه نقص في أثمانها أو صعوبة في تصريفها . فان مصر مع كل ما تستطيع أن تریده في المستقبل من مساحتها المزروعة لا تستطيع أن تنتج من المحاصيل الزراعية غير جزء ضئيل من محصول العالم منها . فهى لا تنتج من القطن إلا نحو خمسة ونصف في المائة من المحصول العالمى ، ولا تنتج من القمح ما يكفى حاجتها ، فإذا ضاعفت هذه النسبة فلن تؤثر في النهاية قليلا أو كثيرا في المحصول العالمى . حقيقة أن المحاصيل الزراعية تزيد في كل بلاد العالم ، ولكن مستوى المعيشة يزيد فيها أيضا ، فتريد حاجات الناس تبعا لذلك الى المحصولات الزراعية . فمع ارتفاع مستوى المعيشة وتحسين وسائل النقل والمواصلات يزداد احتياج الناس الى الأقمشة القطنية مثلا ، ويزداد احتياجهم الى الفاكهة كغذاء . أضف الى هذا أن مصر تنتج أنواعا خاصة من القطن لا تنتجها بلاد أخرى . وكثيرا ما سمعت وسمع زملائي عند ما قصدنا إنجلترا كبعثة اقتصادية في سنة ١٩٣٦ أنه اذا استطاعت مصر زيادة محصولها من القطن واطمان الغزاليون الى حصولهم على طلباتهم سنويا من قطنها بأثمان تبقى نسبتها الى اثمان الأمريكى على ما هى عليه الآن حولوا مغازلم الى مغازل قطن مصرى وآثروه على غيره بدون تردد . ولكن قللة كميته الحالية بالنسبة لغيره من الأقطان وبالنسبة لحاجاتهم وعدم اطمئنانهم الاطمئنان الكافى للحصول في المواعيد المناسبة على ما يحتاجون اليه من هذه الكميات تمنعهم من تنفيذ هذه السياسة . وكانوا دائما يؤكدون أن على مصر واجبا هو أن تزيد سنويا ما استطاعت من محصول قطنها لتريد من عدد الغزاليين الذين يستعملون هذا القطن .

ومن الخطأ الكبير أيضا أن نعتد في المستقبل على تحسن أثمان القطن أو المحاصيل الزراعية الأخرى تحسنا كبيرا؛ فهذا أمل بعيد التحقق نظرا لكثرة هذه المحاصيل وازديادها سنة فسنة ولأسباب اقتصادية عدة لا محل لتفصيلها الآن . ولذلك يجب أن تتجه سياستنا في المستقبل الى تقليل النفقات وتحسين النوع وزيادة الأراضي المزروعة لا تكثر المحصول . هذا هو الطريق الذي يجب أن تسير فيه سياستنا لتفادي قلة إيراداتنا من انخفاط أسعار منتجاتنا الزراعية .

(سابعاً) اصلاح الأراضي البور

يقدر الخبراء أن الأراضي المصرية التي لا تزرع الآن والتي يمكن استصلاحها في المستقبل تبلغ نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون من الأفدنة إن لم تزد^(١) . ففي شمال الدلتا مساحات كبيرة تحتاج الى اصلاح قليل لتررع . وأما في المستقبل منطقة البحيرات الشمالية وهي البرلس والمنزلة وإدكو ومريوط ، وهي منطقة واسعة تقدر مساحتها وحدها بما يزيد عن نصف مليون فدان .

أما منطقة مريوط فهي مساحة شاسعة لا تقل مساحة أراضيها القابلة للزراعة عن خمسمائة كيلو متر طولاً بين الاسكندرية والسلم ، ولا تقل عن ثلاثين أو أربعين كيلو متر عرضاً من البحر الى الصحراء . وكانت هذه المنطقة في العهد

(١) مساحة الأراضي غير المزروعة في سنة ١٩٣٦ هي :

أملاك خاصة ٢١٤٣٠٤٠ فدان

» عامة ٨١١٨٣٠

مساحة البحيرات التي يمكن تجفيفها :

بحيرة المنزلة ٤٠٧٠٠٠

» مريوط ٥٩٠٠٠

» أدكو ٣٥٠٠٠

» البرلس ١٤٠٠٠٠

٣٥٩٥٨٧٠

الرومانى اليونانى من أغنى البلاد الزراعية، بل لقد كانت مع برقة تنتج أحسن أنواع القمح والشعير والجنب .

أما أراضى شمال الدلتا فقد أخذت الحكومة أخيراً بعد تولى خزان أسوان وإنشاء خزان جبل الأولياء تمتد الترع والمصارف فيها ، وقد قسمتها وبدأت تباعها بالمزاد قطعاً صغيرة ومتوسطة لصغار الفلاحين ومتوسطيهم . ولست أدعى معرفة السياسة التى عوّلت الحكومة على اتباعها فى هذا الشأن، ولكن يحيل الى أن الحكومة تخطئ كل الخطأ فى بيع الأراضى غير الصالحة للزراعة أو الأراضى الضعيفة التى تحتاج الى نفقات كبيرة قبل امكان الانتفاع بها لصغار الملاك أو لمتوسطيهم ؛ فان عملية اصلاح الأراضى تحتاج الى شئ كثير من العلم والى مقدار كبير من المال لامكان اصلاحها بطريقة اقتصادية . ولذلك فلا مفر اذا أرادت الحكومة أن ينفع صغار الفلاحين من هذه الفرصة انتفاعاً حقيقياً واذا أردنا أن تحصل البلاد على أكبر ثمرة منها فى أسرع وقت وبأقل ثمن من اتباع خطة من خطتين :

(الأولى) أن تقوم الحكومة نفسها بالاصلاح، ولا تبدأ بالتقسيم أو البيع لصغار الملاك أو متوسطيهم الا بعد أن يتم هذا الاصلاح وتصبح هذه الأرض أرضاً زراعية تنتج جميع المحاصيل .

(والثانية) أن تباع هذه الأرض لجماعات من المصريين يقدمون الضمانات على استطاعتهم تقديم رأس المال اللازم لاصلاح هذه الأرض، ويستخدمون فى هذا الاصلاح المهندسين الزراعيين الكفاءة، ويتعهدون بعد ذلك بتقسيم هذه الأراضى وبيعها بأثمان هى عبارة عن الثمن الذى دفعوه للحكومة مضافاً اليه نفقات الاصلاح وربح معقول لرأس المال الذى أنفق على اصلاحها .

هذه هى الطرق التى كان يجب اتباعها فى هذه المسألة ، وإلا فان التصرف فى بيعها الآن وهى بحالتها الراهنة من الضعف واحتياجها الى الاصلاح الفنى لصغار الملاك

أو متوسطهم سيؤدى فى المستقبل الى شىء كثير من المفاجآت غير السارة، وسيعطل اصلاح هذه الأرض مدة طويلة، وليس هذا فى مصلحة أحد .

كذلك يجب ألا يغيب عن نظر الحكومة أن تحسين أنواع المحاصيل المصرية والتقليل من التفقات باستعمال الوسائل الميكانيكية فى أغلب أدوار العمليات الزراعية، واختيار نوع البذور اللازمة للتقاوى والبحوث والتجارب العلمية الفردية التى يجب أن تشجعها الحكومة بكل الوسائل، كل هذه أعمال لن يستطيع القيام بها الا المنشآت الزراعية الكبيرة التى يشترك فيها عدد من المصيرين القادرين على الاتفاق، والذين يهتمون بشؤون زراعتهم ويطعمون دائماً فى تحسين شؤونها وتحديد طرقها وأساليبها . لذلك يمكن أن نفكر فى نوع جديد من الملكية يصح أن نسميها " الملكية المشتركة " أو " الملكية التعاونية " وهى التى يشترك فيها كبار الملاك وصغارهم ، بأن يقدم الأولون رؤوس الأموال اللازمة للاصلاح ولاستخدام الرؤساء الفنين ولشراء البذور والأسمدة، ويقدم الآخرون عضلاتهم وخبرتهم العملية، وأن يكون أجرهم فى النهاية لا قدرامعينا من المال بل ملكية دائمة بعد مدة من الزمن لمساحة محدودة من الأرض التى أصلحت وقدرنا من الحبوب والمال لغذائهم وغذاء أولادهم وغذاء ماشيتهم حتى يأتى الوقت الذى تؤول اليهم فيه ملكية الأرض .

يجب أن نفكر فى هذه الطريقة أو فى طريقة أخرى تمكثنا من مساعدة الفلاح الصغير ولا تمنعنا من جنى ثمار الزراعات الواسعة التى يتوقف عليها وحدها سمعة محصولاتنا الزراعية والتى ستمكثنا وحدها فى المستقبل من تجديد طرقنا الزراعية ومن تقليل نفقات الانتاج لمقاومة انحطاط أسعار المحصولات .

ويجب على الحكومة فى كل حال أن تحتفظ فى شمال الدلتا بمساحات واسعة من هذه الأراضي لترعى غابات، وتنشأ فيها المراعى لتربية الحيوانات، فإن مصر فى حاجة ماسة الى الأخشاب، كما هى محتاجة لتربية المواشى وصناعة الألبان ومنتجاتها . ويمكن الحكومة أن تقوم بذلك بنفسها . والأفضل أن تباع هذه الأرض مع اشتراطها على المشتري فى المستقبل أن يخصصوها لهذه الأغراض المعينة .

أما تجفيف البحيرات الشمالية وإصلاح أرضها فهو أمر محتوم في المستقبل ؛ وسيأتي وقته بعد إصلاح أراضي شمال الدلتا . وقد يعترض على هذه العملية بأنها ستحرم عددا من الصيادين الانتفاع بالصيد في هذه البحيرات . ولا اعتقد أن أحدا يتردد في إهمال هذا الاعتراض غير الوجيه ؛ فانه من الخطأ الاقتصادى الكبير ترك هذه المساحات الواسعة لصيد السمك خصوصا أن عدد الصيادين قليل جدا بالنسبة لمن يمكن أن ينتفعوا بزراعة الأراضي الواسعة . وما ينتج منها من صيد الأسماك لا يمكن أن يقارن بما تنتجه كأرض زراعية . على أن الشواطئ البحرية المصرية الصالحة للصيد تعد بآلاف الكيلومترات . كذلك من السهل أيضا إبقاء أجزاء كبيرة من هذه البحيرات متصلة بالبحر كصايد . كما يصح أيضا أن تمد فيها الترع الكبيرة الصالحة للتواصلات النهرية لتؤدي الأغراض الملاحية القائمة الآن بين المدن التي على أطراف هذه البحيرات إن ثبت أن مواصلاتها البرية غير كافية أو كثيرة النفقات .

أما منطقة مريوط ففيها ، كما قدمت ، مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وهي على الأكثر من الأرض ذات التربة الصفراء التي تُصرف المياه منها إلى الأعماق بسرعة ، وهي غنية في مناطق كثيرة بالمادة الجيرية ، وبعضها صالح لزراعة الحبوب كالقمح والشعير ، والفواكه كالتين والعنب والبطيخ ، وهي تصلح كذلك لزراعة المراعى الواسعة لتربية المواشى ولزراعة القنات .

والمشكلة الكبيرة بشأن إصلاح أراضي هذه المنطقة هي مسألة المياه . أما مياه المطر وهي المصدر الوحيد لرى هذه الأراضي فقد تكون كافية لزراعة الحبوب في بعض السنين ، وقد تكون قليلة غير كافية في سنين أخرى . ومربوط مرتفعة عن باقى الأراضي المصرية ارتفاعا قد يكون عقبة في سبيل إيصال مياه النيل إليها . فهل يمكن حجز مياه الأمطار في السنين التي يكثر فيها استعماله في السنين الجافة ؟ وهل تصل نفقات هذه العملية إذا كانت ممكنة إلى الحد الاقتصادى ؟ .

وهل قامت وزارة الزراعة ووزارة الأشغال ببحوث في هذا الموضوع وفي موضوع رفع مياه النيل إليها في المستقبل ؟ . هذه أسئلة جوابها عند الحكومة . وأرجو أن يكون نظر المصالح المصرية الفنية قد اتجه إلى هذه البحوث الخطيرة من الآن .

الفصل الثانى

الصناعة المصرية ووجوب العمل على تقدّمها

لا تكفى الزراعة وحدها حاجة مصر الآن — الأيدى المصرية صالحة للصناعة — المواد الأولية وفيرة — تقدّم الصناعة في مصر — أسباب النجاح — توحيد المصالح المنشغلة بالصناعة — التعريف الجبركية — تشريع العمال — تسهيل المواصلات — الطرق والأنهار — مشتريات الحكومة — التليف الصناعى — تحديد المناطق الصناعية

يجب أن يستقر في أذهاننا أننا لن ننجح في زيادة ثروتنا العامة نجاحا كبيرا ولا في تحسين مستوى المعيشة لأهل بلادنا تحسينا يَبْنا إذا نحن حصرنا مجهوداتنا في الزراعة وحدها وأغفلنا شؤون الصناعة ، أو قصرنا حكومة وشعبا في العمل على إنمائها وتقدمها .

ان عدد سكان هذه البلاد زاد بين سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩٢٧ بنسبة ٤٧ في المائة كما قدمنا ، ولم تزد مساحة الأراضي المزروعة في هذه المدة أكثر من ٨ في المائة^(١) . هذه هي المشكلة الاجتماعية التي نواجهها ، ولن نجد الحل الشاف لها في تحسين الزراعة وحدها ، ولا في السعى لزيادة مساحة الأراضي المزروعة لحسب ، بل يجب التفكير جديا أيضا في ترقية الصناعة والعمل على اعتبارها موردا للثروة الأهلية لا يقل شأنًا عن الزراعة .

نتمتع الشعوب التي تعيش من الزراعة وحدها بكثير من أسباب الهدوء والسكينة ، فهي في أمن من المنازعات الاجتماعية التي تعكر بين آن وآخر صفو راحة البلاد الصناعية ، وهي في أمن من خطر المجاعات إذا سَدَّت عليها لسبب من الأسباب طرق مواصلاتها الخارجية . وتعرض مدن البلاد الصناعية دائما للاكتظاظ والاتساع الكبير الذي يتعذر معه رعاية الصحة العامة الا بالنفقات الباهظة . كذلك تتعرض

المدن الصناعية لخطر الغازات السامة التي تقذفها باستمرار مداخن المعامل الى الهواء فتعكره وتجعله غير صالح للاستنشاق . كل هذا صحيح ، ولكن صحيح أيضا أن الشعوب التي تعيش من الزراعة وحدها شعوب فقيرة لا أمل لها في الرقي الا بقدر محدود ، وهي لا تستطيع أن ترفع مستوى حياة سكانها الا الى قدر معين مهما بذلت من مجهودات في تحسين زراعتها وترقية أساليبها .

قد تكفى بالزراعة الأهم القليلة العدد ، والتي لا يزيد عدد سكانها الا ببطء والتي تستطيع أرضها أن تخرج من المنتجات ما يزيد كثيرا عن حاجة سكانها ؛ فهي تستطيع أن تشتري بهذا الزائد من منتجاتها الزراعية ما تحتاج اليه من مصنوعات غيرها ، وهذا ما كانت تعمله مصر في الماضي ، ولا تزال تعمله الآن لحد كبير . ولكن سرعة زيادة سكانها وامكان احتياجهم في المستقبل القريب أو البعيد الى استهلاك كل ما تنتجه أرضهم ، وما نعمله أو ما يجب أن نعمله لرفع مستوى المعيشة المنخفض الى حد كبير سيجعل من المستحيل علينا في المستقبل أن نجد المال اللازم لشراء حاجتنا الصناعية من الخارج ؛ فيقف كل تقدم مرجو ونصبح أمة ترضى من الحياة بالقليل .

لقد كانت جميع الشعوب التي تكفى بالزراعة فقيرة منذ القدم ، وستظل فقيرة الى ما شاء الله ، ولا أمل لأمة في الحال أو الاستقبال أن تلعب دورا هاما في جماعات الأمم ، أو أن تصل بينها الى مركز محترم الا اذا بلغت شأوا في ميدان الصناعة ولم تعتمد في بناء حياتها الاقتصادية على الزراعة وحدها .

هل سمع أحد بدولة اليابان قبل أن تدخل اليابان في زمرة الأمم الصناعية الكبرى ! وأين تكون بلجيكا أو سويسرا ، وكلتاها الآن من أرق البلاد وأغناها ، لو كانتا بلادا زراعية وأهملتا شؤون الصناعة ! .

ومصر بلاد مستعدة للصناعة أحسن استعداد ؛ فلقد كانت منذ القدم مهدا لكثير من الصناعات اليدوية المختلفة ، كما كانت منبع الفن الجميل منذ فجر التاريخ وفي وقت

كانت أكثر شعوب العالم لا تفهم للصناعة معنى ولا تقيم للفن وزنا . ان نظرة سطحية الى متاحفنا المختلفة وما تحوى من صناعات يدوية دقيقة صاغتها أيد مصرية وأخرجتها عقول مصرية ، لتقنع من يخالجه الشك في ذلك ، وهى دليل حجة خالدة يؤكد صحة ما أقول .

واعتقادى أن هذه الأجيال الطويلة التى ماتت فيها الصناعة فى مصر لم تضعف مهارة الأيدي المصرية ؛ فقد تدهش عند ما ترى الآن أطفال الاقصر الذين لم يدخلوا مدرسة ولم يتعلموا رسما يصنعون من طين النيل تلك الجعارين والموميات المزيفة التى يبيعونها للسائحين كأثار قديمة . ولولا دقة صناعتها ومهارة تقليدها لما نجحوا فى بيعها . لقد رأيت هؤلاء الأطفال بمعنى يصنعون هذه الجعارين بأيديهم وينقشون عليها بدقة تلك النقوش الميروجليقية المختلفة ، ويختتمونها بأختام ملوك العهد ثم يدفنونها فى رمل الصحراء لتعلوها مسحة القدم . ماذا يمكن أن تخرج هذه الأصابع الجاهلة لو تعلمت ! وماذا تنتج هذه العقول الصغيرة اذا أتيح لها أن تتعلم بالعلم والتدريب ؟ .

كذلك تثبت تربة مصر وتحوى أرضها الكثير من المواد الأولية التى تصلح لصناعات كثيرة . على أن سهولة المواصلات الخارجية الآن ، ورخص أجور النقل البحرى ، قللت كثيرا من أهمية ضرورة وجود المواد الأولية داخل البلاد الصناعية ، بعد أن أصبح من الممكن الحصول على هذه المواد من الخارج والحصول على مواد الوقود بأثمان معقولة محتملة . ولذلك كثيرا ما نرى الآن بلادا صناعية تعتمد فى الحصول على كثير من المواد الأولية اللازمة لصناعتها على الموارد الخارجية .

ولا تنقص مصر رءوس الأموال اذا اتجه أصحاب الأموال فيها الى الأعمال الصناعية ، وفكروا فى استثمار جزء منها فى الأعمال الصناعية بدل استثمارها كلها فى الزراعة واقبلهم على شراء الأراضى بأثمان غير اقتصادية لا تناسب مع غلة الأرض . وعلى هذا فان جميع الأسباب لنجاح مصر فى الصناعة متوافرة لو بدأنا

حياتنا الصناعية بالحدز، وبنينا أساسها على أحدث الأساليب العلمية والاقتصادية، ولم نقصر في البحث والاستقصاء حتى نُقدم عليها ونحن مجهزون بكامل العدد والوسائل . إن التقدم الباهر السريع الذى وصلت اليه صناعاتنا المصرية الناشئة في السنوات الأخيرة يدعوا الى الغبطة والسرور . تقدمت هذه الصناعات تقدما محسوسا رغم ما قام ويقوم في وجه رجال العزم والافدام الذين أخذوا على أنفسهم نشرها وتقدمها غير آبهين لاعتراضات المعترضين ولا لنشائم المثبطين من اليائسين أو الحاسدين أو أعداء الصناعة المصرية من المنافسين أو المستوردين .

قامت في مصر منذ عهد بعيد علة صناعات ، كصناعة السكر ، والصناعات المسماة بالصناعات ذات "المنفعة العامة" كشركات الكهرباء والغاز والماء . وقد نجحت هذه الصناعات وأينعت بتقدم البلاد المستمر، وبأنها تمتعت منذ زمان طويل بنوع من الاحتكار حماها مدة طويلة خطر المنافسة . كذلك استطاعت أن تعيش بجانبها صناعات يدوية وميكانيكية صغيرة قليلة العدد ورأس مال قليل . فلما أعلنت الحرب العظمى سنة ١٩١٤ وانقطعت عنا أكثر الواردات أو زادت أثمانها زيادة كبيرة قامت صناعات كثيرة أخرى قضت الضرورات الملحة وحدها بانسائها دون استعداد أو تحضير في ، فاستطاعت أن تحيا في غيبة المنافسة . فلما انتهت الحرب وطفئت البضائع الأجنبية على السوق المصرية مات أكثرها لعدم قدرتها على منافسة مثيلاتها من المصنوعات الأجنبية ، وهى القديمة بخبرة رجالها، الحديثة بالآلاتها ، الغنية برعوس أموالها . وقد ساعد على هذه النتيجة الهزنة نظام تعريفتنا الجمركية القديمة ، اذ كانت الرسوم واحدة قدرها ٨ في المائة من قيمة جميع الواردات . فكانت تسوى بين المواد الأولية اللازمة للصناعة المصرية وبين المواد المصنوعة التى تنافس مصنوعاتنا ، وكانت تسوى بين الضروريات وبين الكماليات ، وبين المصنوعات التى يصنع مثيلها في مصر وما لا يصنع مثيلها فيها ، وهو نظام سقيم من الوجهة المالية ، ضار من الوجهة الاقتصادية ، ظالم من الوجهة الاجتماعية . فلما حان الوقت وعدلت التعريفة ذلك التعديل الاقتصادى الذى رفع من مقدار

الرسوم على كثير من المصنوعات ، ولكن مع هذا أبقي مصر على رأس قائمة البلاد ذات التعريفات المعتدلة ، أتيحت الفرصة لكثير من الصناعات أن تبدأ حياة جديدة تبشر بالرخاء وطول العمر .

إن الصناعة المصرية مدينة لأشخاص عملوا منذ الساعة الأولى على تشجيعها في وقت كان اليأس يحيا على جميع النفوس ، والشك يساور أكثر الناس إقداما وشجاعة . أذكر أولا اسماعيل صدق باشا وأعضاء اللجنة الصناعية الأولى التي ألفت أثناء الحرب . وأذكر هذا التقرير القيم الذي كتبه صدق باشا وصدر في سنة ١٩١٧ وما كان له من أثر قوي في خلق الجوف المناسب ، وإعادة الثقة للنفوس اليائسة من امكان نجاح الصناعة في مصر . وأذكر بعد ذلك المجهودات الهائلة التي قام به جماعة بنك مصر : مدحت يكن باشا وطلعت حرب باشا وفؤاد بك سلطان ، ذلك المجهود الذي كان من نتيجته أن بدأت مصر حياة جديدة ناجحة في ميدان الصناعة . نعم ! كان لشجاعة طلعت حرب باشا وإقدامه وحزمه ونشاطه المستمر أثر فعال في تقوية حركة الصناعة المصرية . وكان نجاحه ونجاح زملائه ومعاونيه في بنك مصر وفي جميع الأعمال الصناعية التي أنشئوها وأقاموها على أسس متينة مشجعا للكثيرين من المصريين الذين حذوا حذوه بعد نجاح تجربته الجريئة . وأذكر بعد ذلك رجال اتحاد الصناعات من وطنيين وأجانب وما عملوه في الخمس عشرة سنة الأخيرة لمساعدة الصناع وإرشاد الحكومة لأحسن الوسائل التي تأخذ بيد الصناعة وتعاونها . وأذكر بنوع خاص المجهودات المستمرة التي يبذلها هنري نوس بك رئيس هذا الاتحاد والدكتور ليفي سكرتيره في سبيل تأييد الصناعة المصرية والدفاع عن مصالحها . كذلك يجب ألا ننسى مجهودات الغرف التجارية المصرية ومساعدتها في تشجيع الصناعة . لجميع هؤلاء فضل المجاهدين الأولين ، وفضل تمهيد طريق كان في البداية مملوا بالمصاعب والعقبات .

كان من أثر هذه النهضة التي بدأت في سنة ١٩٣٠ أي بعد تقرير التعريفات الجمركية الجديدة أن أُنعت صناعات كثيرة في مصر ، نذكر منها ما يأتي :

- (١) صناعات الغزل والنسيج المختلفة الخاصة بالقطن والحرير والتيل والصوف .
 (٢) الصناعات الزراعية كصناعة السكر ، وحاج القطن ، وتبييض الأرز ،
 وطحن الحبوب .
 (٣) صناعة الأثاث .

(٤) الصناعات الكيميائية كصناعة استخراج الزيوت ، وصناعة الصابون
 والصودا ، وحمض الكبريتيك ، والجلسرين ، ومصنوعات الكاوتشوك ، وبعض
 المرات الطبية ، والروائح العطرية وأدوات الزينة ، ودهان الأحذية ، وصناعة
 الجبر ، والكبريت ، والنفط ، والزجاج .

(٥) صناعة الأدوات المنزلية كالفرش ، والمقشات ، والثلاجات .
 (٦) صناعة المعادن كالآلات المعدنية ، والأسرة ، والأدوات الصحية ،
 والصنابير ، وأنايب الرصاص والحديد ، والأقفال ، والمسامير ، وقطع اصلاح
 الماكينات ، وأدوات الانارة والتسخين والمطابخ ، وكثير من أدوات المستشفيات
 وخصوصا أدوات التعقيم والأجهزة الجراحية .

(٧) صناعة الجلود كعمل السيور ، وسروج الخيل ، والشنط ، والأحذية .
 (٨) صناعات الفخار ، والقيشاني ، والسيراميك ، والبلاط .
 (٩) صناعة الأغذية كالمكارونا ، والخضراوات المحفوظة ، والفواكه
 المحفوظة ، والمربيات ، والبسكويت ، والشكولاته والحلويات ، والجبن والزبد ،
 وتعليق اللبن .

(١٠) صناعة الطباعة بأنواعها وأشكالها المختلفة .

(١١) الصناعة الميكانيكية والكهربائية .

(١٢) صناعة الموصلات البحرية والنهرية والأرضية والهوائية .

وليست هذه القائمة كاملة اذا قصدنا حصر جميع الصناعات المصرية
 التي تمت وترعرعت منذ سنة ١٩٣٠ والتي يبشر نجاحها بعصر ذهبي للصناعة
 المصرية في مستقبل قريب . اننا اذا اتخذنا للنجاح أهبتة ، وعملت حكوماتنا باستمرار

على تأييد أصحاب الصناعات الذين أخذوا في صناعتهم بالأساليب العلمية الفنية وأقاموا بناءها على أساس اقتصادى متين أمكننا أن نصل بصناعتنا الى أرقى الدرجات .

ويكفى لمعرفة قيمة الصناعة المصرية الآن كعامل في الثروة الأهلية أن نذكر أن سكرتير اتحاد الصناعات يقدر أن نصيب الصناعات المصرية في هذه الثروة لا يقل عن نصيب الزراعة، وهو يعتقد أن نصيب الصناعة قد يزيد عن نصيب الزراعة^(١) .

ويقدر باحث آخر أن الصناعة المصرية تنتج الآن سنويا ما لا يقل ثمنه عن ثمن محصول القطن المصرى، وأن ما تدفعه هذه الصناعة سنويا مرتبات للوظفين وأجورا للعمال لا يقل عن ستة ملايين من الجنيهات .

وتدل احصائيات سنة ١٩٠٧ و ١٩١٧ و ١٩٢٧ و ١٩٣٧ على زيادة العمال زيادة مطردة في مدينتي القاهرة والاسكندرية . وهاك البيان :

عدد العمال

سنة ١٩٠٧ ٤١٣٥٥٦

» ١٩١٧ ٥٣٩٨٠٩

» ١٩٢٧ ٧٢٩٨٠٩

» ١٩٣٧ يزيد عن المليون^(٢)

وتدل هذه البيانات دلالة واضحة على مدى تقدم الصناعة المصرية الحديثة وعلى نصيبها الآن من الثروة العامة ، وما تنتجه من أثر في رفع مستوى المعيشة في مصر . كذلك يجب ألا ننسى أن للصناعة آثارا معنوية في تكوين أخلاق الشعوب ؛ فانها تدفع المشتغلين فيها أكثر مما تدفعهم الزراعة الى قسط أوفر من التبصر والسعى في الابتكار والرغبة في التجديد والمشاركة والاقدام، كما تستدعى أن

(١) من مقال للدكتور ج . ليفر في جريدة (L'Informateur) عدد فبراير - مارس

سنة ١٩٣٦ ص ٩ .

(٢) لم يتم لأن تقدير عدد العمال في احصاء السكان لسنة ١٩٣٧ ويجمع كثير من الخبراء على أن

عدد العمال المصريين يزيد الآن عن المليون .

يكون المقدمون عليها على درجة كبيرة من الكفاية الفنية والاستعداد المسالى ، والا فهم يعرضون أنفسهم في أكثر الأحيان لمفاجآت محزنة قد تنتهى بالافخاق التام . كذلك يجب ألا ننسى أن البلاد الصناعية تملك من مقومات الدفاع عن نفسها ضد أى اعتداء خارجى أكثر مما تملك البلاد الزراعية التى لاصناعة فيها . وهذه مسألة تكاد تكون بديهية ، اذ تدل جميع حوادث التاريخ القديم والحديث على صحتها فلا داعى لاطالة الكلام فيها . فتشجيع الصناعة فى مصر له فوق ما ذكرنا من المسوغات الضرورية فائدة أخرى لا تقل عنها خطرا ، وهى تسهيل مهمة الدفاع عن البلاد . وتدل الاحصائيات الآتية ، انخاص منها بزيادة الواردات لمصر بين سنة ١٩١٣ وهذا الوقت من المواد الأولية وماكينات الصناعة ، أو انخاص بنقص الواردات لمصر من المصنوعات الأجنبية التى يصنع مثلها فى مصر ، على مقدار النجاح الذى حازته الصناعة المصرية فى هذه الفترة . وهذا النجاح فى الحالة الأخيرة لا يقدر بالفرق بين هذه الأرقام بخسب ، بل هو يقدر بالفرق زائدا ارتفاع مستوى المعيشة الآن عما كان عليه فى سنة ١٩١٣ .

زيادة الواردات من المواد الأولية والمساكينات ومواد الحريق اللازمة للصناعة الأهلية :

سنة ١٩١٣	سنة ١٩٣٤	
٩٠٣٩	١٣٠٦٥٦	زيوت معدنية بالطن
١٨٨٤	١٢٩٧٧	بترين »
٨٣٠٢	١٦٤٩٠٢	مازوت »
١٢٢	٧٢٨٤	بارافين — فازلين »
٧٤١٧٩٦	٢٦٣٠٨٦٣	ماكينات صناعية مختلفة بالجنه
٥٦٠٣٤	٢٠٣٣٦٦	» علمية دقيقة »
٤٢٧٦٤	١٠٢٢٥٣	حديد وصلب بالطن
٢٠٠٠٩٤	١٣٤٨٢٩٠	خيوط الحرير والحرير الصناعى بالكيلو

نقص الواردات من المواد المصنوعة التي يصنع مثلها في مصر :

سنة ١٩١٣	سنة ١٩٣٤	
١١٢٢١٢	٩٤٥٧	أغطية من القطن بالجنيه
١١٧٩٨٤	٥٣٥٤٨	موبيليات »
٨١٦١٤	٣٢٣١	أسرة معدنية »
٧٠٢٠٠٦	٩٦٠٥٣	أحذية بالزوج
١٤٢٩٩٦	٨٧٢٠٥	جلد مدبوغ بالجنيه
٢٠٣٥٤٧	٤٠٤٠	دقيق قمح وذرة بالطن
١٠٠٢٠٧	٣٠٠٤١	مربيات وحلويات بالجنيه
٢٦٩٣٨٨٥	٧٤٥٢١٥	خيوط القطن بالكيلو

♦ ♦

هذا هو مدى التقدم المدهش الذي وصلت اليه صناعتنا الناشئة في قليل من السنين ، وهي حالة تدعو الى الغبطة وتبشر بمستقبل باهر للصناعة المصرية وللصناع المصريين .

ولكن يجب أن نقرر الحقيقة وهي أن هذه الحركة الصناعية نجحت في مصر باقدام القليلين من المصريين ممن أوتوا حظا من الشجاعة ومن الأجانب المقيمين في مصر ، وبفعل الحوادث التي لم يخلقها أحد ، ولم تكن بكل أسف على الأقل في بدائها من عمل الحكومات المصرية أو نتيجة سياسة مرسومة مقررة لتشجيع الصناعة . فان الحرب العالمية لم تقم بفعل مصر . وأما التعريف الجمركية التي كان لها أكبر الأثر في تقدم الصناعة فقد كان الباعث الأساسي للحكومة المصرية على تعديلها هو الرغبة في زيادة موارد الخزنة العامة منها . ولذلك فكر في أول الأمر عند اتجاه الرغبة الى تعديل التعريف أن تزداد الضريبة من ٨٪ من ثمن جميع الأصناف الى ١٥٪ دون تعديل في أساسها ، ولم تفكر الحكومة اذ ذاك في تقرير تعريفه صلبة

اقتصادية يقصد بها مع زيادة الإيراد الى إحياء الصناعة في مصر . وقد بدأت مصر فعلا مفاوضاتها مع الدول بشأن تعديل التعريفات على هذا الأساس .

ويجب هنا أن نعترف أن الفضل في تعديل أساس التعريفات وأخذ الحكومة بالمبادئ الجديدة يرجع الى اتحاد الصناعات الذي قدم تقريراً في سنة ١٩٢٤ الى المجلس الاقتصادي الذي كانت عهدت اليه الحكومة بتقديم اقتراحات بشأن التعريفات . وقد أفاض الاتحاد في تقريره في وجوب الأخذ بنظام التعريفات الحامية للصناعات الأهلية . بل لقد فعل الاتحاد أكثر من هذا ، فقد استدعى خبيراً في مسائل التعريفات لمصر ، وقدم تقريراً ضافياً مشتملاً على نظام كامل لتعريفات جديدة . وبناء على هذه المساعي المتواصلة التي قام بها الاتحاد قررت الحكومة استدعاء من استدعاهم من الخبراء الذين وضعوا أسس التعريفات الجديدة التي تقرر في سنة ١٩٢٩ وبدأ العمل بها في سنة ١٩٣٠ ، فكانت خيراً وبركة على الصناعة المصرية .

ولا أقصد بهذا أن الحكومات المتتالية قصدت مقاومة تقدم الصناعة في مصر ، فالواقع أنها جميعاً عملت كثيراً على تشجيعها وموالاتها بالعناية والرعاية الواجبة . ولكنني أقصد أن عمل الحكومة في تشجيع الصناعة لم يكن عملاً منظماً بناءً على برنامج مرسوم أو خطة معينة ثابتة . فلا تزال المصالح الحكومية التي لها شأن في تشجيع الصناعة متعددة مبعثرة في جميع الوزارات حتى بعد إنشاء وزارة التجارة والصناعة . فإذا ما أراد أحد الآن أن ينشئ مصنعا وجب عليه أن يحتمل المتاعب شهوراً وأحياناً أعواماً ليحصل على الرخص اللازمة له . وهو لا يستطيع أن يتجه الى ادارة حكومية واحدة لهذا الغرض ، بل عليه أن يتصل بما لا يقل عن ست مصالح مختلفة تابعة لوزارات مختلفة تنظر أحياناً الى المسائل الصناعية نظرات مختلفة . بل لقد يحار طالب الرخصة في أمره فلا يعرف جهة واحدة يمكن أن يحصل منها على بيان الشروط التي يجب أن يستوفها مصنعه ليحصل بسهولة على التصريح النهائي بإدارته . وهو كثيراً ما يجد الصعوبات الجمة للحصول على

المعلومات التي تديره الطريق أو تساعد على اجتيازها في أقصر وقت . وهو في هذا لا يتساوى مع جاره التركي أو اليوناني أو الإيراني أو الفلسطيني الذي يجد في بلاده الطريق ممهدا فيستطيع أن يحصل بسهولة على ما يريد .

ولهذا يتعين على وزارة الصناعة أن تبت في أمر برنامجها في تشجيع الصناعة ، وأن تسعى في تبسيط هذه الاجراءات الطويلة المتعبة التي تعوق تقدم الصناعة الآن . ومن رأيي أن يشمل هذا البرنامج المسائل الآتية :

(أولا) توحيد المصالح المشتغلة بمسائل الصناعة في ادارة واحدة

ولا أقصد بذلك أن تضم المصالح الصحية التابعة للصحة الى المصلحة الميكانيكية بوزارة الأشغال الى قسم الجوازات بوزارة الداخلية ، لا أقصد هذا فهو غير سائغ ، انما أقصد أن تنشأ ادارة بوزارة الصناعة تكون نقطة الاتصال بين الصانع والادارات الحكومية المختلفة ، وتستطيع هذه الادارة أن تعطى الصناع جميع المعلومات والبيانات اللازمة لهم ، وتستطيع بالاتصال مع الادارات المختلفة أن تبسط من الاجراءات التي تستدعي الان وقتا طويلا ، والوقت في الصناعة من ذهب ، وقد تقتل صناعة وهي في المهد اذا طاللت الاجراءات الحكومية فضيقت عليها فرصة ملائمة .

(ثانيا) التعريفة الجمركية

كما ننظر في الماضي الى التعريفة الجمركية كأهم مصدر لايراد الدولة . وقد كان من الطبيعي في الماضي أن ننظر اليها وحدها في زيادة موارد الحكومة عندما كانت حريتنا في الضرائب محدودة بالامتيازات الأجنبية ؛ اذ كانت هي المورد المرن الوحيد من أبواب ميزانية الإيرادات . ولكن الآن ، وقد كسرنا هذه القيود الثقيلة ، يجب علينا أن ننظر الى التعريفة نظرة أخرى هي ألا نعتبرها مصدرا ليراد وكفى ، بل يجب أن تسخر أيضا لترقية صناعتنا في الحدود المعقولة . ولقد تكلمت في موضع

آخر عن الضرائب غير المباشرة وأهمها التعريفية الجمركية ، وقلت إن نسبتها الى الضرائب المباشرة كبيرة جدا ، ولا تستقيم هذه النسبة مع المبادئ المالية العصرية . وأكتفى هنا بما ذكرت في هذا الصدد فلا أطيل الكلام في هذا الموضوع . وأرى أنه من المستطاع الآن أن تقوم الحكومة في شأن الضريبة الجمركية بما يأتي :

(١) إلغاء هذه الضريبة عن المواد الأولية المستعملة في الصناعة .

(٢) إلغاؤها عن آلات الصناعة الحديدية .

(٣) مضاعفة الضريبة على الآلات الصناعية المستعملة ، فإنه ليس من مصلحة الصناعة المصرية الناشئة أن تشجع استيراد الآلات القديمة ، بل هي تحسن كثيرا إذا منعت استيرادها منها باتا .

(٤) تخفيفها عن المواد المصنوعة نصف صناعة والتي تُصنَّع صناعتها في داخل البلاد .

(٥) لقد ذكرت البعثة الاقتصادية التي أوفدت لـ إنجلترا في سنة ١٩٣٦ والتي كان لي شرف رياستها في تقريرها بخصوص التعريفية الجمركية ما يأتي :

”نودّ اللجنة أن تبدى في موضوع التعريفية الجمركية أن العمل بها عدّة سنوات قد بين للحكومة ما فيها من مواطن ضعف أو وجوه نقص ، فأدخلت عليها من التعديل والتنقيح ما أرشد اليه الاختبار ، وأصبح مما يرغب فيه اليوم أن تنبأ لها صفة الاستقرار مع الاحتفاظ بما لهذا المورد من المرونة ، فلا تستهدف التجارة والصناعة المصرية لأضرار التقليل الملازمة لكل تعريفية كثيرة التغير والتعديل . وترى اللجنة تحقيا لهذا الغرض أن تضم الحكومة الى لجنة التعريفية الحالية بعض العناصر المستقلة من المشتغلين بالمسائل الاقتصادية والمالية ، على ألا يكونوا من ذوي المصالح التي تتأثر بأى تعديل في التعريفية ، وأن يراعى في كل تعديل جديد ألا يتعارض مع مصلحة الانتاج الأهلى زراعيا كان أو صناعيا “ .

وإني لازلت أرجو أن يبحث هذا الاقتراح .

(ثالث) تشريع العمال

من المبادئ المسلم بها أنه يجب في التشريع ليؤتى كل ثمراته أن يكون متصلا بعادات البلد وحالتها المعنوية والاقتصادية ومتفقا مع درجة رقيها وتقدمها ، فيكون التشريع وسيلة من وسائل الرقي لا غاية من غاياته . وإذا كانت هذه المبادئ مسلما بها في كل أنواع التشريع فهي أولى بالاتباع في التشريع الاجتماعي ، وخاصة في تشريع العمل والعمال ؛ فيجب أن يرمى هذا التشريع الى تحسين حال العمال ورفع مستواهم ، على أن يكون ذلك تدريجيا وبالمقدار الذي تحتمله حالة البلاد ودرجة تقدم الصناعة فيها . فالصنّاع طبقة من أهل البلاد وهم مستحقون لعناية الحكومة والأمة ، ولكن بالمقدار الذي تستطيع الحكومة والأمة بذله لسائر الطبقات الأخرى . وإلا ميّزت طائفة عن طائفة وأخلت بالميزان الاجتماعي وعرضت مستقبل البلاد للخطر .

إن الصناعة تدفع الآن أجورا لعمالها تزيد في بعض الأحيان عن ضعف أجور الزراعة لمدة من العمل تقل عن المدة المخصصة للعمل الزراعي . وهذا من شأنه أن يدفع الزراع الى ترك الحقول للاشتغال في المصانع . لذلك يجب دائما أن نفكر في هذه المشكلة كلما بحثنا مسائل العمال . ولا شك عندي أن العمال يستحقون عطف أصحاب العمل ولكن بالقدر الذي تستطيعه صناعة ناشئة غير ثابتة الأركان معرّضة لكثير من الأخطار . وعلى كل حال فن واجب العمال وأصحاب العمل التعاون القلبي المستمر لحماية هذه الصناعة الجديدة ؛ فان بقاءها وتقدمها في مصلحة الطرفين على السواء وفي مصلحة الأمة جمعاء .

لهذا يكون كل تشريع لا يُعنى بهذه الاعتبارات تشريعا غير قابل للتنفيذ قبل أن يحف الورق الذي كتب عليه . وهو مع هذا اذا نُقذ يصبح تشريعا خطرا لأنه يؤخر تقدم الصناعة ويضر بمصالح العمال أنفسهم . ولهذا أيضا يكون كل تشريع تنقله عن البلاد الأوروبية ولا نزاع فيه حالتنا الخاصة تشريعا ضارا . فتشريع العمال الحالي في أوروبا هو آخر خطوة من خطوات تقدم اجتماعي سار

تدریجاً في أكثر من مائة سنة ، فهو تشريع صالح لبلاد قضت في الصناعة أكثر من قرن ، وثبتت الصناعة فيها لجميع عواصف الطفولة والشباب ، ومرت بتجارب عدة وأدوار مختلفة من النجاح والاختفاق ، واستقرت أخيراً على الحالة التي وصلت إليها الآن .

كذلك يجب أن نفهم أن تشريع العمال الحالي في أوروبا إنما هو حلقة من سلسلة تشريعات وضعت لهم وللطبقات الأخرى من الطوائف المكونة للأمة . ولهذا قد روعي فيه التناقص في الحقوق وهو ما يجب أن يوجد بين هذه الطوائف المختلفة ، كما روعي فيه اتفاقه مع حالة البلاد الاقتصادية والمعنوية ومستوى ارتفاع المعيشة فيها . وهو لذلك مختلف في جميع البلاد ، فتشريع العمال في البلاد البلقانية يختلف عن تشريع أواسط أوروبا ، وهذا يختلف عن تشريع غربها ، بل إن تشريع غرب أوروبا يختلف كثيراً في أسبانيا عنه في فرنسا وعنه في إنجلترا . فإذا ما أردنا أن نقلد التشريع الأوروبي فإما أن نختار البلاد القريبة منا كالإيونان مثلاً — على أن الصناعة في الإيونان أرسخ قديماً منها في مصر — وإما أن نرجع إلى أول خطوات التشريع في أوروبا فنقتني أثرها . واعتقادي أن التقليد الأعمى في التشريع مضر في كل حال .

أرى مع هذا أن علينا واجباً للعمال هو أن نشرع لهم ما يطمئنهم على مستقبلهم ، وما يحميهم من استبداد بعض أصحاب الأعمال بهم ، وأن نحمي صحتهم من خطر الصناعات التي يشتغلون فيها ، وأن نعوضهم عن كل ضرر يلحقهم من ذلك ، وأن نلزم أصحاب المصانع باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لوقايتهم وعلاجهم . ويجب لهذا أن نبدأ بالقوانين الصحية ، وقوانين حماية العمال من الحوادث ، وقوانين رعاية الأطفال والنساء ، وقوانين معاشات تأمينية يشترك فيها صاحب العمل والعامل والحكومة .

وقد سنّ في العهد الأخير كثير من القوانين التي تكفل الوصول إلى هذه الأغراض . والمسألة التي يجب أن تُعنى الحكومة بها هي التأكد من تنفيذ هذه

القوانين بوضع اللوائح والأنظمة الخاصة بذلك وبتعيين المراقبين الذين توكل اليهم مهمة هذا التنفيذ. وعلينا بعد ذلك مداومة السير في سبيل الاصلاح التدريجي الذي يضمن للعمال الصحة والراحة والطمأنينة ، ولا يخل بعد ذلك بالتوازن الاجتماعى الذى هو شرط أساسى لسلام البلاد ورخائها .

(رابعاً) المواصلات

سهولة المواصلات وتعددها ورخص أجورها عامل أساسى فى رقى الصناعة والتجارة . فاذا ما أرادت الحكومة تشجيع الصناعة فأول واجبتها تسهيل المواصلات بإنشاء الطرق وصيانتها ، و بالعمل على خفض أجور المواصلات الحكومية وهى السكك الحديدية .

لقد كان من سياسة الحكومات المصرية الى عهد قريب العمل على زيادة ايرادها من السكك الحديدية بتعطيل أنواع المواصلات الأخرى ، ووضع العقوبات المختلفة فى سبيلها حتى لا يجد الصناع غير السكك الحديدية طريقاً لنقل بضائعهم ، فيضطروا الى دفع أجور ثقيلة . وهى سياسة غير حكيمة ، لأنها تنظر الى هذه المسألة نظرة سطحية ، فتكتفى بإيراد ضئيل مؤقت وهو ايراد السكك الحديدية وتضيق ايرادا كبيرا أجلاً ، وهو ما يعود على الحكومة والأمة من رواج الصناعة فى البلاد . ولكن هذه السياسة تحسنت كثيراً فى السنين الأخيرة . واعتقد أن المدير الحالى للسكك الحديدية ينظر لها الآن كأنها مصلحة عامة أسست لخدمة الجمهور لا مصلحة ايراد فحسب . وأرجو أن ينظر اليها ولاة الأمور هذه النظرة الثاقبة ، وأن يدركوا أن تحسين المواصلات بالسكك الحديدية وبالطرق الزراعية وبالنهر وبالطائرة أمر أساسى فى تشجيع الصناعة والتجارة . ومن واجب كل حكومة ساهرة على مصالح بلادها أن تسعى جهدها لهذا الغرض مهما كلفها ذلك من نفقات .

إن أجور نقل المواد الأولية الى المصنع ونقل منتجات المصنع الى الأسواق عامل كبير من عوامل النجاح أو الاخفاق . والنقل لمسافات طويلة بالسكك الحديدية

مرتفع الثمن في أكثر الأحيان بالنسبة لأثمان النقل بالوسائل الأخرى . ولذلك تعتمد الصناعة الآن في جميع البلاد على النقل النهري والبحرى والنقل بالسيارات . والنقل النهري يستدعى إعداد الأهار والترع للملاحة . والنقل بالسيارات يستدعى إنشاء شبكة من الطرق الحديثة تربط المراكز الصناعية بالمدن وتربط المدن بعضها ببعض . فإذا أردنا أن نحيا الصناعة في مصر فعلينا أن نغنى بإنشاء الطرق وتسهيل الملاحة في النيل وفروعه الكبرى . أما الطرق فنحن بكل أسف أفقر بلاد العالم فيها ، فلا تزال طرقنا الصالحة لمرور السيارات قليلة ، وهي لا تزال كلها تقريبا ترابية يعطل السير فيها أياما متوالية قليل من المطر ، وتير أصغر العربات فيها عند مرورها زوبعة من التراب تعمى العيون وتزكم الأنوف وتسد الأفواه . لا أريد أن أأفان طرقنا بطرق ألمانيا أو إنجلترا ، فلست أطمع الآن في أن تصل طرقنا الى الحد الذي وصلت اليه طرق هذه البلاد وأمثالها ، ولكن نظرة الى طرق جيراننا من الشرق أو الغرب تبين لنا بوضوح مقدار تأخرنا في هذا المضمار . نعم ! وصلت طرق فلسطين والشام وطرق طرابلس الغرب وتونس والجزائر ومراكش الى درجة من التقدم تغبطها مصر عليها ، ولسنا أفقر من هذه البلاد ، ولا تقل حاجتنا الى الطرق الحديثة عن حاجتهم اليها . وإذا كانت حالة طرقنا تدعو الى الدهشة فانه يدهش أكثر من ذلك أن تعمل الحكومة المصرية دائما على سياسة صارت تقليدية الآن ، وهي تعطيل انتفاع الزراعة والصناعة بهذه الطرق الأولية ما استطاعت ، بما فرضته من القيود التعنيتية على السير فيها ومن الضرائب الثقيلة على عربات النقل الميكانيكي وعلى البتزين . الواقع أن مصلحة البلاد هي في تسهيل نقل المحصولات الزراعية والمصنوعات بأرخص الأثمان . ومن واجب الحكومة أن تتوسع في إنشاء الطرق الصالحة ، وأن ترفع جميع القيود المعطلة للورور ، وأن تخفض رسوم عربات النقل المستعملة في الزراعة والصناعة وضرية البتزين الى حد كبير .

وسياسة الحكومة ازاء الملاحة النهرية هي بعينها سياستها بشأن الطرق . فالنيل غير صالح للملاحة في مدة طويلة من السنة ، وأكثر فروعه غير صالح أيضا ، ولم يزل

لأن مجهود لاصلاح هذا الحال ، فان مشروعات تحويل أجزاء من النيل وبعض الترع لتصبح صالحة للملاحة بقيت مدة طويلة محل البحث والنظر ، ولم يتخذ لأن قرار بشأنها . بل نحن نلاحظ أن العراقيل توضع في سبيل الملاحة النهرية بشكل يدعو الى الدهشة .

أعود فأكرر أنه آن الأوان لأن تُعنى الحكومة بالتفكير في إعادة البحث في سياستها بشأن الطرق وبشأن الملاحة النهرية . أما بشأن الطرق فينبغى أن نحول طرقنا الترابية الى طرق حديثة تبني بالأسمنت المسلح بعد أن أثبتت التجارب نجاحها في جميع بلاد العالم ؛ وهى مع كثرة نفقات انشائها لا تحتاج الى اصلاح بعد ذلك . ينبغى بعد ذلك انشاء طرق جديدة لا توجد الآن . فإذا يمنع من تحويل جسور النيل وجسور الترع والمصارف الى طرق زراعية ! .

أما بشأن الملاحة فيجب أن تفكر الحكومة في تخصيص بعض الترع لها ، فتؤدى بجانب وظيفتها الخاصة بالرى وظيفة أخرى هامة هى الملاحة . ويجب ألا ننسى أن كثيرا من البلاد الصناعية حفرت الآلاف من الأميال لتكون ترعا للملاحة فحسب ، إنها لا تكفى بأن تُعَد أنهارها لتسهيل الملاحة بل تنشئ الترع خاصة لهذا الغرض .

(خامسا) مشتريات الحكومة

يجب أن تُؤَثَّر المصنوعات المصرية في مشتريات الحكومة . ولقد اتبعت هذه القاعدة في كثير من الأحيان وأثرت الصناعة المصرية ولو زاد ثمنها ١٠٪ عن المصنوعات الأجنبية . ولكن هذه السياسة ليست الآن قاعدة ثابتة ، بل هى تتغير بحسب مزاج الحكومات المختلفة ، وأحيانا بحسب مزاج رؤساء المصالح والمكلفين بالمشتريات الحكومية . ويجب أن نطمئن الصناعة المصرية على أن عمل الحكومة بهذه القاعدة ثابت غير متغير .

(سادسا) التسليف الصناعى وضرورة انشاء بنك خاص به

ليس فى مصر للآن أداة حكومية أو أهلية للتسليف الصناعى . فاذا احتاج أصحاب الصناعات الى سلف لتوسيع أعمالهم الصناعية أو تحسينها أو زيادة قوة انتاجها وجدوا الطريق أمامهم مسدودا .

ولقد فكرت الحكومة منذ سنة ١٩٢٢ فى اصلاح هذا الحال ، فقررت أن تبدأ بتخصيص مائة ألف جنيه زادت فيها بعد الى ثلاثة أمثالها ، ووضعت هذا المبلغ تحت تصرف بنك مصر ليعطى منه بضائته سلفا صناعية ، لا يزيد مقدار ما يعطاه شخص واحد عن ألف جنيه ، ولا يزيد أجل هذه السلفة عن خمس سنوات ، ثم زيد مقدار هذه السلف وزيد أجلها . وقد بلغ مجموع هذه السلف الصناعية الآن نحو مليون جنيه .

وقد استفاد من هذا النظام بعض الشركات الصناعية الصغيرة المنظمة التى يديرها أشخاص أو اتوا حظا من الكفاية وحسن التدبير، ولكنه لم يفد صفار الصناع الا بقدر محدود، وهم الذين كانت تقصد الحكومة الى مساعدتهم فى أول الأمر . وذلك لأن بعضهم قد استخدموا هذه المبالغ لا فى تحسين صناعتهم أو ترقية شؤونها، بل استخدموه فى شؤون خاصة لا دخل لصناعاتهم فيها ، كما استخدمها بعضهم فى شؤونه الصناعية، ولكنها لم تأت بالتحسن المرجو .

وعلى كل حال فان التجربة الطويلة أثبتت أن هذا النظام بشكله الحاضر لم يحقق غرضاً من الأغراض التى قصدها الحكومة بقرارها . وتفكر الحكومة الآن فى انشاء بنك تسليف صناعى ليسد النقص فى النظام الحالى، ويحدث أثرا كبيرا فى تشجيع الصناعة المصرية .

وقد قدم بنك مصر منذ سنين عدة تقريرا قيا فى هذا الموضوع الى وزير المالية، يحسن بمن يهمهم أمر هذا الموضوع الرجوع اليه، فانه حوى تفاصيل وبيانات مفيدة لما اتبع فى هذا الشأن فى البلاد الأخرى، ليكون ما صنع فيها مرآة تير لنا الطريق وترشدنا الى أقوم الطرق التى نجحت فى غير بلادنا . وكذلك قدم

كثير من الهيئات الاقتصادية، وكثير من الكتاب المهتمين بشؤون الصناعة المصرية اقتراحات كثيرة في هذا الشأن. ولهذا نخل الى أن الدراسات الضرورية قد تمت ولم يبق الا تقرير الرأى النهائى ثم التنفيذ. وإنى أرجو ألا يكون المعهد الجديد معهد تسليف بالمعنى الضيق المحدود، بل يجب ان يقوم بجانب التسليف بدراسات علمية واقتصادية عن حالة البلاد الصناعية. وإذا فلا بد لهذا المعهد من الاستعانة بالاختصاصيين ليستفيد من رأيهم وخبرتهم، فيصبح الحجة في هذه المسائل، وتستعين الحكومة برأيه في كل ما يتعلق بالصناعة، ويستفيد الصناع وأرباب الأعمال من بحوثه ودراساته.

هذا فيما يتعلق بالجانب العلمى لهذا المعهد. أما جانب التسليف فيجب ألا يتنح هذه المزية إلا أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة، دون أصحاب الصناعات الكبيرة المنظمة التي لا تعاني صعوبة في الوقت الحاضر للحصول على المال من المصارف. ولكن يشترط مع هذا أن تتوفر في هذه الصناعات الصغيرة التي يمكنها الحصول على المال من هذا المعهد الجديد شروط أساسية؛ أهمها أن تكون حسابات هذه الصناعات منظمة، وأن يكون أصحابها على شئ من الاستعداد المؤهل للنجاح. وفوق كل هذا يجب أن يتخذ المعهد المقترح من الاجراءات والشروط ما يضمن له أن هذه السلف التي يعطيها تنفق فعلا على تحسين الصناعة. ويجب أن يكون على بينة لذلك من وجوه الصرف وقررها بعد البحث والدرس، وإلا ضاعت فائدته أو تضاعلت، وضاعت معها أموال كثيرة بلا جدوى؛ على أن يلاحظ ألا تكون هذه الاجراءات من التعقيد والتطويل بحيث تعطل عمل تلك المصانع أو تؤخر انتفاعها بالفائدة كاملة.

(سابعاً) تحديد المناطق الصناعية في القطر

أثبتت تجربة البلاد الصناعية أن ترك دور الصناعة تنمو على غير قاعدة وتطغى على المدن المأهولة بالسكان دون تنظيم سابق خطراً كبيراً على الصحة العامة ليس من

الصعب تلافيه في أول الأمر، ولكن من المستحيل اتقاؤه بعد انتشار المصانع .
فإنما أن الصناعة تضر بصحة المدن بما تقذفه من مواد سامة إذا ماتخلت المساكن
فأمر ظاهر . لذلك قررت حكومات البلاد الصناعية وبجالسها البلدية جميعا أن
يراعى في تخطيط المدن تخصيص مناطق خاصة بالصناعة تكون دائما خارج هذه
المساكن وبعيدة عنها بعدا يقي شرها مع مراعاة اتجاهات الرياح حتى لا تحمل غازات
الصناعة الى هذه المدن، ومع مراعاة سهولة المواصلات الأرضية والحديدية والنهرية
الموصلة بين المدن والمصانع . لهذا يجب أن تخصص هذه المناطق في المدن الكبيرة
والصغيرة وخاصة في مدينتي القاهرة والاسكندرية قبل فوات الوقت . ويلوح
لى أن المنطقة بين طرة وحلوان أو قبلى حلوان تصلح أن تكون مستعمرة صناعية
بجانب مدينة القاهرة ، ومنطقة المحمودية تصلح لأن تكون مستعمرة صناعية
لمدينة الاسكندرية .

ويجب بعد ذلك أن تخطط هذه المناطق تخطيطا حديثا يسمح بسهولة
المواصلات المستقبلية فيها ، ويجعل منها مناطق صحية تتوافر فيها الشمس والهواء ،
ويراعى فيها وجوب انشاء مساكن للعامل ومدارس وحدائق وأمكنة للرياضة
البدنية لهم ولأولادهم .

ويجب أن يتم ذلك في أسرع وقت ؛ فان دور الصناعة تنتشر في مصر بسرعة
وبغير نظام كما قدمت . ولن ينتظر أصحاب الصناعات طويلا قرار الحكومة في هذا
الشان . ويجب ألا يؤخر ترانى بعض المصالح تقدم الصناعة في مصر .

(ثامنا) الشركات الأجنبية ووجوب اشراك العناصر المصرية
في أعمالها

تطوف بالعالم الآن نوبة من الوطنية المتعصبة انتقلت من الميدان السياسى
الى الميدان العقلى والفكرى والاجتماعى والاقتصادى ، وكان من الطيى أن
يعيب مصر شررها . وإذا كان للوطنية المتعصبة ما يسوغها أحيانا في الميدان

السياسى، وكانت غير منطقية في ميدان العقليات، فهى خطيرة ومضرة في الميدان الاقتصادى . ذلك لأنه لا يوجد الآن بلد من بلاد العالم، مهما اتسعت حدوده وتعددت موارده وازدادت ثروته، يستطيع أن يستقل بشؤونه الاقتصادية ويكتفى بسوقه الداخلية لمتجاته الصناعية أو الزراعية . فالعالم كله مشتبك ببعضه ببعض في المسائل الاقتصادية، والبلاد المختلفة أصبحت مرتبطة جميعا بعضها ببعض، حتى صار ما يصيب بعضها من أزمة اقتصادية يؤثر أثرا بالغا في جميع البلاد الأخرى حتى من لا تربطها بها أية رابطة تجارية أو اقتصادية . ألم تر أن أزمة بنك نمسوى في سنة ١٩٣٠ كانت بداية لأزمة مالية اقتصادية لم يشهد العالم لها شبيها . لذلك كان من مصلحة العالم أجمع أن تزداد الرفاهية وأن يرتفع مستوى الحياة في جميع البلاد، فتزيد القوة الشرائية فيها جميعا، وتروج بذلك تجارتها الداخلية والخارجية، وتتفع كل البلاد بهذه النتيجة السعيدة . ولذلك أيضا قد أصبح من مصلحة أصحاب رؤوس المال من رجال الصناعة والتجارة ألا يستثمروا كل أموالهم في بلادهم وحدها، بل هم يسعون دائما لاستثمار بعضها في البلاد الأخرى التى بدأت تأخذ بأسباب التقدم والاصلاح . ولجأ أصحاب الأموال مصلحة في المساهمة في أعمال الاصلاح في البلاد الأجنبية، انتظارا للربح العاجل من جهة، ولربح آجل هو ما يعود عليهم من التقدم والرخاء العالمى الذى تعم فائدته جميع الطبقات، وخاصة كبار المالكين الذين يفيدهم رواج التجارة العالمية ويؤذيهم كسادها . وهذا هو السبب الذى أدى الى تدفق الأموال على أوربا الوسطى بعد الحرب . لهذا يحسن أن ننظر بعين الحذر الى المشروعات الصناعية الأجنبية التى يراد تأسيسها في مصر؛ ولكن يجب ألا ننظر إليها نظرة المراء دون تروؤ وتفكير؛ فمن مصلحتنا ألا تنقطع عنا رؤوس الأموال الأجنبية، ولكن من مصلحتنا أيضا أن نحى مصنوعاتنا الأهلية، ومن مصلحتنا أن نجد الأيدي المصرية ميدانا واسعا في جميع ما يقام في بلادنا من المشروعات . فاما حماية الصناعة المصرية فقد أفضت في بيان ما أرى وجوب اتخاذها لحمايتها وتقديمها . ويكفى أن أقول هنا إنه يجب التأكد قبل التصريح باقامة مصنع أجنبي من أن

الصناعة الأهلية لا تنتج في الحاضر أو في المستقبل القريب من هذه الصناعة في نوعها وقيمتها ما يكفي حاجتنا ، لتأكد بعد ذلك هل ينتج عن التصريح بهذا المصنع الأجنبي ضرر للبلاد أو فائدة .

أما ضرورة استفادة المصريين من الشركات الأجنبية التي تريد الاشتغال بمصر فهي أيضا مسألة هامة ، ولا يكفي في هذا أن تشترط الحكومة وجوب اسناد مركزين في مجلس الإدارة لمصريين ، ولا يكفي كذلك أن تسند وظائف العمال الصغيرة الى المصريين ، بل يجب أن تسند الوظائف ذات التبعات الفنية الى المصريين تدريجيا . تمتد الشركات الآن بعدم وجود المصريين الكفاة وبارتفاع مرتبات وظائف الحكومة وكثرة امتيازات موظفيها ، وأنه من المتعذر على الشركات ارضاء المصريين بمنحهم المرتبات والاجازات والامتيازات الأخرى التي تمنحهم إياها الحكومة . وللشركات الحق في أكثر ما تقدمه في هذا الشأن من اعتراضات ، وقد أفضت في هذه الموضوعات عند الكلام على التعليم الفني والصناعي وعند الكلام على الموظفين . وعندى أن هذا موضوع خطير لا يكفي فيه أن يرسل وزراء المالية الى الشركات بالمنشورات راغبين اليهم في تعيين المصريين في وظائفها ، بل يجب على الحكومة أن تدرس هذا الموضوع مع رجال الأعمال دراسة وافية ، وأن تصلح ما تراه واجب الاصلاح من أنظمتها الحالية . وأرى مع هذا أن على الشركات الأجنبية في مصر واجبا أهمل أكثرها الى الآن ، وهو واجبها في تمرين المصريين وإعدادهم تدريجيا لتولى جميع وظائفها . وهي اذا اقتنعت بذلك وأدركت أن من واجبها القيام بذلك أمكنها أن تساعد مساعدة كبيرة في اتمام كل نقص في تعليمنا الصناعي والفني ، وأمكنها بعد مدة قصيرة أو طويلة الاستغناء عن جميع الموظفين الغنيين الذين تستقدمهم من أوروبا لهذا الغرض . ليس من الصعب إيجاد المصري الذي يمكنه أن يتعلم أية مهنة متى اختير لها الشخص اللائق وأعطى فرصة التعلم وعهد به الى المدرسة الصالحة أو المصنع الصالح . إنه يجب على الشركات أن تعاون

في هذه المهمة اذ تؤدي بذلك للبلاد التي اختارتها مقاما لها خدمة مشكورة .
وهي بذلك تحدم نفسها في النهاية .

(تاسعا) صناعة السياحة

وهي صناعة أهلناها مدة طويلة واستفاد غيرنا من هذا الإهمال فائدة كبيرة . فقد صارت السياحة صناعة أساسية في بلاد كثيرة حتى لتعتبر فيها مورد الثروة الأساسي ، وهي صناعة تعيش منها وحدها مقاطعات كبيرة من بلاد عدة . وهي بطبيعتها تدرّ الخير على البلاد التي تروج فيها وتفيد صناعات كثيرة متعددة ، فهي تفيد جميع صناعات المواصلات ، وتفيد الصناعات الأهلية المختلفة . ولذلك كثر تراحم البلاد على اقتناص السائحين ، وزادت المنافسة بينها ، وأسرع كل منها لعمل التسهيلات والتحسينات والمرغبات لجذب أكبر عدد من هواة السياحة . ويطول المقال اذا أردت أن أضرب الأمثلة على ما عملت البلاد المختلفة في هذا السبيل من منشآت وتسهيلات وأنظمة ، فن اصلاح طرق المواصلات وخفض أجورها ، الى تجديد الفنادق ، الى انشاء الحدائق ، الى تكوين طوائف من المرشدين والترجمة المتعلمين المهذبن الواقفين على تاريخ آثار البلاد وفنونها . وقد غنى كثير منها باحياء الحفلات الموسيقية والتمثيلية السنوية التي يشترك فيها أكثر المغنين والموسيقيين والممثلين شهرة وأجهم الى الجمهور ، كما غنى كثير منها باعداد المعدات للسباقات الرياضية المتنوعة ، وتسهيل السفر والتنقل بالسيارات من بلاد السائحين الى البلاد التي يقصدونها وفي داخلها ، بعد أن أصبح أكثر السائحين يؤثرون الانتقال بسياراتهم على أى وسيلة أخرى من وسائل الانتقال .

أما نحن فقد عملنا قليلا ولم نعمل شيئا ؛ فقد أنشأنا منذ سنتين مصلحة للسياحة ، وكان المأمول أن يكون هذا الاجراء فاتحة عصر نهم فيه بشؤون السياحة من جميع النواحي ؛ ولكن خاب هذا الأمل لعدم اعطاء هذه المصلحة ما أعطيت مثلها في البلاد الأخرى من الاختصاص وعدم استعداد الحكومة للاتفاق في هذه

الشؤون بالقدر الذى يسمح لنا بمزاحة غينا . فلا تزال طرقنا كما كانت ، بل لا تزال الطرق القصيرة الموصلة الى أماكن الآثار نفسها على حالتها الأولى لا تصلح للانتقال السريع أو المريح . أليس عجيباً ألا يزال الطريق الذى يصل مصر بسقارة كثير التراب كثير الحفر يتعطل السير فيه اذا أمطرت السماء بضع دقائق !! . أما الطريق الجبلى فيها بين الآثار بعضها وبعض فطريق رملى تسوخ فيه الأرجل ويصعب فيه المشى . وهذه هى حالة الطرق فى الأقصر وفى جميع مناطق الآثار؛ فلا مراسى مريحة فى النيل للبواخر، والطرق الموصلة من النيل الى الآثار هى كما وصفنا . واعتقد أن جميع هذه الطرق لا يزيد طولها عن مائتى كيلومتر . فهل تعجز خزنة الحكومة المصرية عن رصف هذه الطرق وتعيدها على أحدث طريقة ! انظر بعد ذلك الى الطريق الذى أنشأته إيطاليا بين روما وبومبي (Pompeii) تر الفرق بين اهتمامنا بالسياحة واهتمام غينا بها، وتدرك بعد ذلك سر انصراف السائحين عنا وإيثارهم بلادا أخرى على بلادنا .

سبقتنا أكثر بلاد السياحة فى الاستعداد وإكمال هذه المرغبات فجذبت اليها من غواة السفر الى مصر عددا ليس بالقليل ، وصار من المتعين علينا اذا أردنا على الأقل أن نستعيد مركزنا أن نعى بأمر السياحة أكثر مما نعى الآن، لا سيما أن كل ما نقوم به من اصلاح فى البلاد لمصلحة السائحين هو فى الحقيقة اصلاح ينفع به أهل البلاد أنفسهم . ويجب أن نذكر أن المصريين هم من غواة السياحة؛ فمضى بدأ فصل الصيف أخذ الآلاف من أغنيائنا ومتوسطى الحال منا يسافرون الى المصايف المختلفة فى سوريا ولبنان واليونان وأوروبا الوسطى والغربية، وتخسر مصر بذلك ملايين من الجنيهات سنويا ينفقها أهلها خارج القطر . ومن الحكمة الاقتصادية أن تسعى مصر الى استعادة هذه المبالغ من طريق الترويج فى السياحة الى مصر . وليس يفيد فى هذا أن نكتفى بالاعلان عن بلادنا وشمسها وهوائها ، بل يجب قبل كل شيء أن نعمل ما يعمل غينا لجذب السائحين من اصلاحات فى الداخل تريحهم وتستهوهم . انظر الى مدن الآثار فى الصعيد وطرقها وتراجعتها ومتسولها وحواتها

وباعتها المتجولين وسائقى الحميز والعربات فيها وما يبذله هؤلاء فى مضايقة جميع السائحين بكثرة الاخلاص وبشتى الوسائل الأخرى ، وانظر بعد ذلك ما بُذِل لراحتهم وتسليةهم فى الريفيرا الفرنسية والايطالية وفى صقلية بل فى مراكش وتونس والجزائر تر الفرق ظاهرا ، ولا تدهش بعد ذلك من مزاحمة هذه البلاد لنا مزاحمة قتالة .

لست أنوى أن أتوسع فى هذا الموضوع الطويل ، وإنما أكتفى هنا ببيان عن خسارتنا وربحنا من السياحة :

كان عدد السائحين الذين قصدوا مصر فى الموسم الماضى أى من أول شهر ديسمبر سنة ١٩٣٦ الى نهاية شهر ابريل سنة ١٩٣٧ : ٤٥٩٣٥ سائح^(١) .

فاذا قدرنا أن متوسط اقامة السائح بمصر عشرة أيام ومتوسط ما ينفقه نحسون جنبها كان ماحصلته مصر فى هذا الموسم هو : ٢٢٩٦٧٥٠ جنية .

لنبحث من جهة أخرى فيما تخسره مصر فى كل عام ، وهو ما ينفقه المصريون فى أوروبا وغيرها فى صيف كل عام ، وما ينفقه الحجاج المصريون فى بلاد العرب .

(أولا) ما تنفقه فى أوروبا صيفا — سافر الى أوروبا فى صيف العام الماضى ٤٠٩٥٠ شخص . والمصرى يقيم فى أوروبا صيفا أكثر مما يقيم الأجنبي فى مصر شتاء ، وهو يشتري لنفسه ولأهله من الملابس والحاجيات الأخرى أكثر مما يشتري الأجنبي من مصر . ولذلك أقدر للمصرى فى المتوسط مائة وعشرين جنبها ينفقها فى أجور السفر ونفقات الإقامة وثمنا لمشترياته ، فيكون ما ينفقه المصريون فى أوروبا فى صيف كل عام ٤٩١٤٠٠٠ جنية .

(١) حصلت على هذا الرقم من مصلحة السياحة وهو رقم مصلحة الكورونينيات .

(٢) حصلت على هذا الرقم من مصلحة السياحة وهو من احصاء مصلحة الباسپورتات (الجوازات) .

(ثانياً) ما تنفقه في الشام ولبنان وقبرص ورودرس — سافرا إلى هذه البلاد في صيف العام الماضي ١٨٦٣ شخص^(١) . فاذا قدرنا للشخص الواحد ٤٠ جنيهاً ينفقها في هذه البلاد كان مجموع ما تنفقه فيها ٢٧٤٥٢٠ جنيه .

(ثالثاً) الحجاج المصريون — وكان عددهم في السنة الماضية ٩٦٩٢^(١) شخص . فاذا قدرنا لكل منهم ثلاثين جنيهاً كان مجموع ما أنفقوه في الحجاز ٢٩٠٧٦٠ جنيه .

وعلى هذا يتراوح مجموع ما ينفقه المصريون سنوياً خارج بلادهم حول ستة ملايين من الجنيهات . فاذا أسقطنا من هذا المبلغ ما تحصل عليه مصر من السائحين الأجانب شتاءً بقي نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه تخسرها مصر سنوياً خسارة نهائية . وهذا زيف مالى مستمر قد يؤدى في النهاية إلى إضعاف قوتنا الاقتصادية أضعافاً كبيراً .

ولهذا كان واجباً علينا أن نفكر على الأقل في العمل على استرداد ما ينفقه المصريون في السياحة صيفاً من الأجانب الذين يقصدون مصر شتاءً . ولهذا يجب أن نهم بشؤون السياحة إلى مصر بجميع الوسائل ، وأن نعمل ما عملنا غيرنا وثبتت فائدته . نعم ! لنا الآن مصلحة للسياحة ، ولكن لا حول لها ولا قوة في جميع الشؤون المتعلقة بالسياحة . ولا فائدة ترجى إلا إذا تغيرت هذه الحال ، وصممنا على اعتبار السياحة مسألة هامة ، وأنفقنا لتشجيعها الاتفاق المثمر الذى يعود في النهاية على البلاد بأضعاف ما أنفقناه في سبيلها .

(١) إحصائيات مصلحة الباسورنات .

الفصل الثالث

التجارة في مصر ووسائل تشجيعها

كراهية المصرى التجارة وأصحابها — وسائل تشجيع التجارة في مصر — اقتراح إنشاء بنك للتسليف التجارى — توسيع ميدان التجارة للتولين — الباعة المتجولون — ضعف الطبقة الوسطى في المجتمع المصرى — وسيلة تقوية هذه الطبقة — التجارة الخارجية — عدم الانصرار على محصول واحد — فتح أسواق جديدة للتجارة المصرية — تنظيم تجارة الصادرات — أشئلة مما اتبع في البلاد الأخرى

عرف المصرى من قديم الزمان بأنه فلاح يحب الأرض ، وعرف في أدوار كثيرة من تاريخه بأنه يحب للصناعة يتقن كثيرا من فنونها . ولكنه لم يعرف عنه قط ما عرف عن الفينيقي أو الفنيشى أو اليونانى أو العربى من أنه تاجر يحب التجارة ويتقن أساليبها ويعرف بواطنها . والحقيقة أن المصرى يكره التجارة ، بل لقد بلغت كراهته لها حدًا يقرب من الازدراء والاحتقار . ولم يخفف للآن من هذه الكراهة أو هذا الاحتقار نجاح بعض مواطنينا في التجارة نجاحا من حقنا أن نفخر به . لذلك كانت تجارة مصر الداخلية والخارجية دائما بأيدي الأجانب ، وأكثرهم من سكان شواطئ البحر الأبيض المتوسط .

إنى لا أعتقد أن هذه الحال تحسنت الآن ، بل أرى على العكس أننا تأخرنا كثيرا في هذا الميدان . فنحن لا نرى من المشتغلين بالتجارة من المصريين الا العدد القليل ، ولا نرى من هذا العدد الا القليلين من المتعلمين ، بل نحن نشاهد أن كثيرا من البيوت التجارية المصرية القديمة التى كانت ناجحة كل النجاح أخذت تضمحل جميعا عند ما انقض رجالاتها الذين كانوا يتولون أمرها ، وحل محلهم أولادهم الذين تعلموا في مصر أو في أوروبا . والسبب في نجاح الآباء اهتمامهم بشؤون تجارتهم وتخصيص كل أوقاتهم لها وحدها ، وأنهم كانوا على حفظ وافر من الصبر والأناة والوداعة والتبصر والتواضع والاستقامة ، وهى صفات يجب أن تتوفر جميعا

في التاجر الذي يرجي له النجاح ، تخلفهم فيها خَلْفَ تعاملوا في مصر أو في أوربا ، فضنوا بوقتهم أن يخصصوه كله للتجارة ، وخيل اليهم أنهم يستطيعون بما تعاملوا أن يشتغلوا بالتجارة والسياسة في آن واحد ، وتوهموا أن التوسع السريع يؤدي الى الربح الكبير ، وأن مقام التاجر يرتفع باتساع دكانه وخصامة رأس ماله لا بطيب سمعته وما يعرف عنه من حسن معاملته ونزاهته ، كما ظنوا أن اتصالهم المباشر بعمالهم وحرفائهم (زبائنهم) ووقوفهم بأنفسهم على جميع التفاصيل الخاصة بتجاريتهم لا يتفق مع مركزهم الاجتماعي ولا مع كرامتهم . هذا هو سر نجاح الآباء على قلة حظهم من العلم ، واخفاق الأبناء على كثرة ما تعلموه من العلوم التجارية النظرية . وإذا أضفت الى هذا أن المصري غير ميال بطبعه الى المجازفة والمغامرة ، بل هو يؤثر دائما القليل المضمون على الكثير المحتمل ، أدركت سر انصراف المصريين عن التجارة وتركهم ميدانها الرخيص لجميع من يسكنون مصر من غير أهلها ، وأدركت سر النجاح الذي صادفه الأخيرون فيها ، اذ ليس لهم منافس أو مزاحم من أهل البلاد .

الواقع أنه لا يشتغل بالتجارة من المصريين إلا من ضاقت في وجوههم أبواب الرزق الأخرى ، ولا يشتغل بها من المتعلمين — اذا استثنينا أفرادا قليلين نفخر بهم الآن — الا من أقفلت أمامهم أبواب دواوين الحكومة .

سمعنا في السنوات الأخيرة بمشروعات تجارية كثيرة قام بها بعض الشبان من متخرجي المدارس التجارية ، ولكل ما لبثنا أن سمعنا باخفاق أكثرها . فإذا بحثت عن السبب في هذا الاخفاق وجدته لا يعدو في أكثر الأحيان أن هؤلاء الشبان أقدموا على التجارة على كره منهم وهم مصرون وقت اشتغالهم بها على مداومة السعي للحصول على وظيفة حكومية . فالتجارة في نظرهم عمل مؤقت اضطهرهم التبطل الى مزاولته . فالواحد منهم يصنئ تجارته ويفسق دكانه ساعة نجاحه في الحصول على الوظيفة التي سعى اليها . وآلا فهل يستطيع أحد أن يفسر لنا هذا اللغز المحير ، وهو أن مصر تتسع لعشرات بل مئات الآلاف من التجار الأجانب فيهم السوري والأرمني والتركي واليوناني والمالطي والقبرصي والطياني والطرابلسي والتونسي

والجزائري والفرنسي والانجليزي والأمريكي والهندي والصيني والمراكشي والفارسي ومائة جنسية أخرى يعيشون فيها جميعا من التجارة عيشة رغدا وينجح بعضهم في جمع ثروة ضخمة من رأس مال قليل، وهي في الوقت نفسه تضيق بالمصري فلا يستطيع أن يعيش منها ! .

ليست المسألة ضخامة رأس المال، فإن أكثر التجارات الواسعة بدأت صغيرة برأس مال ضئيل . وهي ليست مسألة كفاية خاصة، فكثرة التجار الأجانب بدوا في مصر صفارا بقليل من الكفاية والتجربة . وهي ليست مسألة جوية أو جغرافية، فسكان البلاد المتاخمة لنا شرقا وغربا وشمالا وجنوبا تجار بالفطرة . ولا شك عندي أنه لا يفسر هذا اللغز الا ما ذكرت آنفا من الأسباب .

وليس ضرر هذا الحال محصورا في استمتاع مئات الآلاف من الأجانب بهذه الفرصة الذهبية ، وهي وقف تجارة مصر عليهم وحرمان المصريين منها ، بل هو يتعدى هذا الى الميدان الاجتماعي والسياسي أيضا . فلقد كان من احجام المصريين عن الاعتراف بالتجارة أن قلّ في مصر عدد الطبقة الوسطى وضعف بذلك نفوذها الاجتماعي والسياسي . والطبقات الوسطى — وكلها في أوروبا وأمريكا من التجار وأصحاب المصانع ورجال الأعمال الحرة — هي العمود الفقري للحكومات الديمقراطية . فانه من الطبيعي ، والمعقول أن تنصر الطبقات العليا للحكومات الارستقراطية ، ومن الطبيعي أن تنصر الطبقات الدنيا للحكومات الاشتراكية المتطرفة ، فالطبقة الوسطى وحدها هي أكبر نصير للحكومات الديمقراطية المعتدلة . ذلك لأن هذه الطبقة تكسب كل شيء في جو السكينة والاستقرار السياسي ، وتخسر كل شيء في جو الفوضى والاضطراب، سواء أكان هذا الجو ناشئا عن أسباب سياسية أو اجتماعية أم كان ناشئا عن استبداد الطبقات المتطرفة . ولذلك كانت الطبقة المتوسطة هي في الواقع التي تحكم في إنجلترا وفرنسا وأمريكا الآن ، وهي التي ضمنت لهذه البلاد بقاء الحكم الديمقراطي الذي تتمتع به ، وهي التي حالت فيها دون تدفق سيل الاستبداد الناشئ عن التطرف السياسي ، الى اليمين كان هذا التطرف أو الى الشمال .

فاذا دققنا النظر في حالة مصر الاجتماعية وجدنا أن الطبقة العليا فيها قليلة العدد، ولكنها كثيرة النفوذ بما لها، وبالتقاليد القديمة المرعية للآن والتي احتفظت لها بمكان خاص رغم قلة عددها . والطبقة الثالثة قوية بعددها الكبير، فهي تضم أكثر من أربعة أضعاف سكان القطر، ونفوذها يقوى بانتشار التعليم الإلزامي . والطبقة الوسطى هي أضعف الطبقات، ويكاد يكون قوامها الآن موظفي الحكومة وقليل من المشتغلين بالأعمال الحرة كالأطباء والمحامين والتجار . لذلك كان واجبا على أنصار السلام الاجتماعي والإصلاح المطرود الذي يجب أن تعود فائدته على الطبقات جميعا، أن يفكروا مليا في هذا الأمر، وأن يعملوا بناء على هذه الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على توسيع ميدان العمل التجاري للمصريين وتشجيعهم بجميع الوسائل على الإقبال على التجارة . وإذا كنا قد نجحنا في الصناعة أخيرا هذا النجاح العظيم الذي وصفت بعض آثاره ، فلماذا لا نتجح في التجارة أيضا والتجارة والصناعة توأمان لا ينفصلان ! .

وإني أخلص هنا من المبادئ ما أرى أن الأخذ به قد يؤدي إلى تحقيق هذه الغاية :

(أولا) ذكرت شيئا في الموضوع المالي عند الكلام على الوظائف والموظفين عن الأسباب التي تغري الشبان بوظائف الحكومة وترغبهم عن جميع الأعمال الأخرى، فأكتفي في هذا الباب بما ذكرت .

(ثانيا) اقترحت في موضع من هذا الكتاب عند الكلام على الصناعة المصرية إنشاء بنك صناعي . وأرى في هذا المقام أيضا أن إنشاء بنك تجاري مصري يقوم بمساعدة التجار المصريين على الأسس والمبادئ التي فصلتها بشأن البنك الصناعي أمر ضروري . وكل ما ذكرت من مسوغات وبواعث لإنشاء البنك الصناعي هي بعينها تدفع لإنشاء بنك التسليف التجاري . وما يمكن أن يؤديه بنك التسليف الصناعي لصغار الصناع ومتوسطيهم من خدمات مالية وفنية يستطيع البنك التجاري المقترح أن يقوم بمثلها تماما لأمثالهم من التجار المصريين .

(ثالثا) يجب على الحكومة توسيع الميدان التجارى أمام المتعلمين بأبعاد العناصر التى تفسد العمل فيه فى الوقت الحاضر . وهذه العناصر تتكون من طبقات تحترف التجارة كمهنة اضافية . مثال ذلك الزارع الذى ينقل كل صباح الى المدينة محصولاته الزراعية من خضراوات وفاكهة ولبن وغيرها ليبيعها فى المدينة . فهو يجمع بذلك بين مهتين : مهته الأصلية وهى الزراعة ، ومهنة أخرى اضافية هى التجارة .

كذلك نرى فى المدن عددا كبيرا من أهالى الريف يأتون المدينة ليقوموا فيها بالأعمال اليدوية المختلفة ؛ فإذا ما انتهوا من عمل ولم يجدوا غيره أبوا العودة الى قراهم للاشتغال فى الحقل ، واتخذوا حرقا تجارية حقيرة ليتمكنوا بذلك من الإقامة بالمدين .

وكل هؤلاء من طبقات اعتادت الرضا من العيش بالقليل والاكتفاء من المكسب بالتافه ؛ فهم بذلك فى مركز يسمح لهم بمزاومة التجار المتفرغين للتجارة خصوصا اذا لاحظنا أنهم مُعَفَّون من تكاليف مالية كثيرة ، فهم لا يدفعون ايجارا ولا أجورا ولا ضرائب . ولذلك قد أفسدت هذه الطائفة الكبيرة العدد السوق على التجار وعلى من يريدون الاشتغال بالتجارة .

نحن نشاهد الباعة المتجولين فى جميع مدن العالم ، ولكن ما نشاهده فى مصر لا مثيل له إلا فى قليل من البلاد الشرقية القليلة الحظ من الحضارة . فنحن نرى كل شئ يباع فى الشارع محمولا على العربات الصغيرة والعربات الكبيرة ، ونراه محمولا على الخيل والجمال والخيول ، ونراه محمولا فى أيدي الباعة وعلى رؤوسهم . نرى جميع أصناف الأغذية المطبوخة وغير المطبوخة ؛ فالخضراوات بأنواعها ، والفاكهة بمختلف أصنافها ، واللحوم مطبوخة ونيئة وحية تعرض فى الطرقات . كذلك تباع الألبان وجميع أصناف الحلوى معرّضة للتراب والذباب بهذه الطريقة . فإذا تركنا الأغذية جانبا وجدنا أن جميع أثاث البيت وجميع الأدوات المنزلية تباع فى الشوارع والطرقات . كذلك يجد الرجال والسيدات والأطفال جميع ما يحتاجون اليه من أصناف الأقمشة والملابس وجميع أدوات الزينة فى أيدي أولئك الباعة . أما بيع الصحف والمجلات وأوراق "النصيب" فتكاد تكون احتكارا لهذه الطبقة وحدها .

تكلمت فيما سبق عن كثير من أضرار هذه الحالة من الوجهة الصحية . وأضيف الى هذا الآن أنه قد نشأ عنها أن أصبحت الإقامة في المدن غير محتملة لما يحدثه هؤلاء الباعة من الضوضاء طول النهار وجزءا كبيرا من الليل فيزعجون الناس بضوضائهم أثناء راحتهم وأوقات نومهم .

كذلك كان من أثر هذه الحالة أن أصبح المرور في شوارع المدن من أصعب المسائل حلا وأكثرها تعقدا ، وتزداد هذه الصعوبة سنة فسنة بل شهرا فشهر . فليس من المفهوم ولا من المعقول أن تكتظ شوارع العاصمة الآن على اتساعها بأدوات الانتقال السريع والسيارات والموتوسكلات والعجلات ثم يسمع مع هذا بسير الجمل والحير وعربات اليد التي لا تعد ولا تحصى في أكثر الشوارع ازدحاما دون قيد ولا شرط ! . وكل هذه اعتبارات خطيرة تدعونا الى التفكير الطويل . وأخطر من كل هذا أن بقاء هذه الحال يسد باب التقدم في وجه تاجرا الصغير ويقطع كل رجاء في أن يقبل شباننا في المستقبل على التجارة . فاننا اذا تحكنا في الأسباب الاجتماعية والتعليمية التي ترغبهم عنها الآن ، واذا اضطروا تحت ضغط الضرورات الملجئة ، كما ينظر ، أن يقبلوا على التجارة ، فان الخسارة المؤكدة تنتظر أكثرهم . ذلك لأن الشاب المتعلم الذي يقبل على التجارة لا يستطيع أن يرضى بربح البائع المتجول منها ، وهو فوق ذلك مضطر للانفاق على أجرة دكان وأجرة خادم وأحيانا أجرة مساعد . هذا عدا نفقات النور والماء والتليفون والانتقال الخ . وكل هذه نفقات لا يكابد التاجر المتجول منها شيئا . وقد طغت هذه التجارة المتجولة على جميع ميادين التجارة كما قدمت ، وصار من النادر أن يتعذر على المشتري الحصول على ما يريدون من الباعة المتجولين في الشوارع والأزقة ، وهم يشترونه منهم أحيانا بنصف الثمن الذي يباع به في الدكان . هذه هي المزاحمة التي تقتل التجارة الآن ، والتي ستقضى عليها نهائيا في المستقبل . هذا هو سر انتشار التجارة المتجولة ، وتأخر التجارة الثابتة أو موتها في المدن المصرية جميعا . وهذا هو سر قلة الحوانيت التجارية المحترمة في مدتنا ، وانتشارها الى حد كبير في المدن الأوروبية .

لقد قام بعض المصريين بإنشاء شركات لبيع اللبن ومتجاته فأخفقوا . ويفكر الآن بعض شبانتنا من متخرجى مدرسة الزراعة فى مثل هذا المشروع . وأنا أدعوهم الآن للتريث فى هذا الأمر ؛ ذلك لأنهم لن يستطيعوا أن يبيعوا لبنهم بأقل من ضعف الثمن الذى يبيعه به التاجر المتجول ؛ لأنهم اذا أرادوا أن يبيعوا لبنا صالحا وجعلوا الحيوانات السليمة مصدرهم الوحيد ولم يفكروا فى غش لبنهم باضافة الماء اليه واستأجروا دكانا لائقا فى مكان لائق فى المدينة، فلن يستطيعوا مزاحمة البائع المتجول . ومهما امتازت بضاعتهم بالجودة فلن يكفى هذا وحده لاقناع المشتري بدفع ضعف الثمن للحصول على هذه البضاعة . ولكن اذا قررت الحكومة ألا يباع من اللبن إلا الجيد منه ، ولا تعرف جودته إلا بفحصه وفحص مصدره، ولا يمكن لعمال الحكومة فحص اللبن المعروض للبيع ولا فحص مصدره الا اذا كان يباع فى مكان معروف ، وجب لذلك أن يباع اللبن فى دكان معين يقصده عمال الصحة متى أرادوا . اذا قررت الحكومة هذا قلّت الفروق فى الثمن وفتحت بابا تجاريا لهؤلاء الشبان ولغيرهم .

هذا مثل يصح أن يتكرر . فان ما ذكرته عن تجارة اللبن يصح أن يطبق على تجارة المواد الغذائية وتجارة جميع الأصناف الأخرى .

ولست أقصد بما كتبت أن يمنع بين عشية وضحاها الباعة المتجولون من مزاوله تجارتهم ، بل أقصد أن يحرم عليهم من بادئ الأمر الاتجار بالمواد الغذائية القابلة للتلف السريع كاللبن والحلوى والأغذية المطبوخة، وأن تنظم بعد ذلك هذه التجارة التى يجب أن تقصر على الأحياء الفقيرة، لأنه يحسن أن تبتأ لهذه الأحياء الفرصة ليحصلوا على ما يريدون من الحاجيات الضرورية بأقل الأثمان . وعلى هذا الاعتبار يجب أن يقلل عدد الذين يصرح لهم بهذه التجارة، وأن يقتصر ميدان عملهم فى المستقبل فلا يتعدى أحياء معينة فى العواصم الكبيرة .

بقى أن أوجه النظر بعد ذلك الى أن التجارة فى كل بلد مصدر ايراد مالى كبير للدولة بما يفرض على التجار من الضرائب ، والتجارة المتجولة لا تدفع ولن تدفع

شيئا . لذلك تعمل الحكومات على تشجيع التجارة بمختلف الوسائل . فهي فضلا عما لها من فوائد كثيرة كما ذكرنا مصدر ثروة لا يستهان بها ، بل هي دائما وفي كل البلاد المصدر الأساسي للثروة العامة ولا يراود الحكومة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة . وبالاختصار تلخص وسائل تشجيع التجارة الداخلية فيما يلي :

(أولا) اصلاح التعليم التجارى اصلاحا يضمن لنا اخراج رجال صالحين للقيام بالأعمال الحرة .

(ثانيا) صرف الشبان عن وظائف الحكومة باستبعاد المغريات التي تدفعهم لذلك .

(ثالثا) انشاء بنك للتسليف التجارى .

(رابعا) سن القوانين واللوائح اللازمة لحماية التاجر والتجارة وابعاد العناصر غير الصالحة من ميدانها .

هذه هى المسائل التي اذا أوليناها اهتماما جديا أمكننا أن نفتح لشباننا أبوابا جديدة هامة فى حياتنا الاقتصادية قد بقيت حتى الآن مغلقة دونهم .

تجارنا الخارجية

تعتمد مصر فى الاحتفاظ بمركزها الاقتصادى على تجارتها الخارجية . ذلك لأنها تنتج من الأصناف الزراعية المختلفة ما يزيد عن حاجتها ، وهى لا تنتج من المصنوعات ما يسد هذه الحاجة ، فهى مضطرة لحفظ هذا التوازن أن تبيع فى الخارج ما يزيد من منتجاتها الزراعية لتستطيع شراء ما تحتاج اليه من المواد الأولية والمصنوعات ، ولتستطيع أن تدفع فوائد ما عليها من الديون العامة وأرباح رؤوس الأموال الأجنبية التى تستثمر فيها .

وقد أطرّد التقدّم فى تجارة مصر الخارجية تبعا لاطراد رقى البلاد ، فزادت قيمة صادراتها و وارداتها زيادة متصاعدة حتى كانت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة التى انكشبت بعدها تجارتنا .

والجدول الآتي يبين حركة التجارة مقدرة بآلاف الجنيهات :

السنة	الصادرات	الواردات	الجملة
١٨٩٠	١١٠٥٢	١٣٨٣٢	٢٤٨٨٤
١٩٠٠	١٨٢٢٧	١٩٧٠٣	٣٧٩٣٠
١٩١٥	٢٠٠٨٦	٢٧١٥٦	٤٧٢٤٢
١٩٢٥	٥٨٨٤٢	٥٩٢٥٠	١١٨٠٩٢
١٩٣٥	٣٢٢٣٩	٣٥٦٣١	٦٧٨٦٠
١٩٣٦	٣١٥١٦	٣٢٩٧٨	٦٤٤٩٤

وتجارتنا الخارجية كانت موزعة في سنة ١٩٣٦ على البلاد التي تتعامل معها
بالكيفية الآتية، مقدرة بآلاف الجنيهات :

اسم البلد	صادراتنا اليها	وارداتنا منها
انجلترا	١٢٤٩١	٧٥٢٦
فرنسا	٣٢٩٨	١٦٥٠
اليابان	٢٥٤١	٢١٧٨
ألمانيا	٢٢٩١	٣٥١٠
تشكولوفاكيا	١١٠١	٥٣١
الهند	١٢٦٢	٨٦١
سويسرا	٩٨٢	٤٠٢
إيطاليا	٩٤٣	١٠٩٢
الولايات المتحدة	١٤٧٨	١٨١٠
رومانيا	٧٠١	١٠٤٢
هولندا	٤٣١	٦٠٤
بلجيكا	٤٨١	١٧٣٣
اليونان	٣٧٦	٤٥٦

وتبلغ نسبة ما نصدره من القطن ومستخرجاته وهى البذرة والكسب والزيت حوالى ٩٠٪ من مجموع صادراتنا . وهذا يفسر ما نلاحظه من أن تجارتنا تروج أو تبور تبعاً لارتفاع ثمن القطن أو انخفاضه . فالواقع أنه لا يزال يتوقف على محصول القطن وحده رخاء البلاد ، وعلى مقدار الثمن الذى نحصل عليه نتوقف قوتنا الشرائية . فاذا زادت أثمان القطن فى سنة ما عم رخاء تجارة البلاد الداخلية والخارجية على السواء وزادت صادراتنا ووارداتنا .

ونحن باعتمادنا الكلى على محصول القطن انما نعرض اقتصادنا القومى لخطر المفاجآت التى يتعرض لها دائماً محصول عالمى نتج منه القليل ، وينتج غيرنا منه الكثير^(١) ، وليس لمصر سيطرة على أثمانه . وإنى لأرى أن أول ما يجب أن نعى به هو العمل على التخلص من هذه الحالة ، بأن نسعى فى زيادة منتجاتنا الزراعية من غير القطن وتحسينها ، وأن نسعى لفتح الأسواق الخارجية لهذه المنتجات الجديدة . وقد بدأنا نسير فعلاً فى هذا الطريق ، ونجحنا فيه الى حد ما . ولو نظمنا إنتاجنا وحسناً أساليب التعبئة والشحن ، ولو استعنا بذوى الخبرة فى كل هذه الشؤون وفى عرض صادراتنا فى الأسواق المختلفة وفى الأوقات المناسبة ، لوصلنا الى نتائج مرضية ومشجعة على زيادة الاقدام فى هذا السبيل .

يجب قبل كل شئ - وقد فصلت ذلك آنفاً - ألا نزرع من أصناف الفاكهة والخصراوات وغيرها من المحصولات بقصد التصدير الا الأصناف التى لها سوق فى البلاد الأجنبية ، وأن نتج منها الكميات التجارية التى تكفى حاجة هذه الأسواق المختلفة . ويجب بعد هذا أن نصدر هذه الأصناف بطريقة تسمح

(١) تبلغ نسبة محصول مصر من القطن الى المحصول العالمى كما يأتى :

١٩٣٣/٣٤ ... ٦٠٠ فى المائة

» ١٩٣٤/٣٥ ... ٥٩١

» ١٩٣٥/٣٦ ... ٥٩٧

» ١٩٣٦/٣٧ ... ٥٤٠

بوصولها سليمة وفي الوقت المناسب الذى يختاره المشترون، ومتى وصلت الى مكان بيعها استقبلها مندوب خبير بالأساليب التجارية ينوب عن المصدرين في بيعها بأحسن الأثمان، ويستطيع في الوقت نفسه أن يرشد المنتجين الى ما يجب عليهم عمله لكي يحصلوا لمنتجاتهم على أحسن الأثمان . والاهمال في عدم اتباع ذلك يؤدى في أكثر الأحيان الى خسارة المنتج أو المصدر أو خسارة الاثنين معا . ولقد سمعت في السنوات التي قضيتها بلندن من المستوردين الشكاوى المستمرة ، فتارة لا يصل الصنف المتفق عليه ، وأخرى يصل الصنف ولكن بكية أقل من المتفق عليها ، وطورا يصل الصنف والكية المتفق عليهما ولكن في وقت لاحق أو سابق للتاريخ المتفق عليه . وكما سمعت شكاوى التجار سمعت كثيرا من شكاوى المنتجين ، فتارة لا يجدون المشتري ، وأخرى لا يجدون الأثمان التي انفقوا عليها . وقد بحث البعثة الاقتصادية المصرية التي انتدبتها الحكومة المصرية في سنة ١٩٣٥ هذا الموضوع . وأرى من المفيد أن أقطف من تقريرها النبذة الآتية الخاصة باقتراح لها وهو توحيد الاشراف على تصدير الحاصلات المصرية :

”لا شك في أن بعض المنتجات الزراعية المصرية كالبرتقال والبونى والبصل والبطاطس والبيض والأرز وغيرها مما يصدر الى أسواق أوربا تمتاز على غيرها إما بجودتها أو باعتدال ثمنها أو بملاءمة موسمها . فلو نظم تصديرها لازدادت الكميات المصدرة وأصبحت موردا جديدا للزراعة المصرية . وللتجار الأجانب من وقت لآخر شكاوى تدل على ضرورة انشاء هيئة للاشراف على تصدير هذه الحاصلات حفظا لسمعتها في الأسواق الأجنبية . نعم ان الحكومة خطت خطوة موفقة بإنشاء مكاتب مراقبة الصادرات في الموانئ المصرية ؛ ولكن هذه المكاتب ليس من شأنها أن تعنى بكل مراحل حركة التصدير التي تتناول الفرز والتعبئة والنقل البرى والبحرى وتنظيم أوقات الارسل وتوجيه الرسائل الى أوفر الأسواق ربحا وتبيع تقلبات الأسعار واختيار المستوردين الموثوق بهم والاتفاق معهم على شروط البيع ... الخ . وكل ذلك يحتاج الى دراية خاصة ومرونة طويلة واتصال بالحياة التجارية في الأسواق الأجنبية .

والأساليب التي ألفها المنتجون في البلاد الأخرى التي تصدر الفاكهة وهي التي لا تزال شائعة عندنا تلخص في أن المنتج إما أن ترشده مصلحة التجارة الى طرق الفرز والتعبئة ثم يقوم هو وحده بالشحن والاتصال بالمستوردين في الأسواق الأجنبية لبيع الحاصلات المصدرة لحسابه بعد خصم العمولة والنفقات ، وإما أن يسلم منتجاته لبعض السماسرة المحليين لبيعها لحسابه بالعمولة بعد ما يتقاضى منه مقدما مبلغا صغيرا لسد النفقات الجزئية . وللطريقتين أضرار ظاهرة يستهدف لها المنتج إلا اذا كان على جانب عظيم من الإقظة والإلمام بالشؤون التجارية ؛ ولذلك قامت في كاليفورنيا وفلوريدا وكندا وجنوب إفريقيا وأستراليا وغيرها من البلدان التي تنتج الفواكه حركة لتنظيم التصدير على أساس تعاوني اختياري ، قوامه اشتراك المنتجين في كل منطقة زراعية في جمعية تعاونية تتخذ لها مكانا لتعبئة حاصلات المنطقة ، وتنتخب من يمثلها في جمعية مركزية تتولى انشاء هيئة تقوم بالشحن والتصدير بالنيابة عن جميع المنتجين . وكان من أهم المشاكل التي واجهت هذا النظام التعاوني امتناع المجهدين من الزراع الذين ينتجون الأصناف الجيدة الممتازة عن خلط محصولاتهم بسواها . وقد تغلبت حكومة نيوزيلندا على هذه الصعوبة وغيرها بقانون أصدرته في سنة ١٩٢٤ قوامه مبدأ التعاون الجبري . ويدعى بقانون مراقبة الفاكهة (Fruit control act) . ولما كان العمل بهذا القانون قد عاد على تجارة الفاكهة فيها بفوائد جمة فقد آثرنا تلخيصه استرشادا بأحكامه في سبيل معالجة هذا الموضوع في بلادنا .

نص القانون على انشاء مجلس لمراقبة الصادرات يؤلف من سبعة أشخاص يعينهم الحاكم العام ، منهم موظفان يرشحهما وزير الزراعة ، وينتخب المنتجون الخمسة الباقين من بينهم يمثلون المناطق المختلفة . ولا يشترك في هذا الانتخاب الا كل منتج صدر مائة صندوق من الفاكهة على الأقل في العام السابق . وتخضع جمعية الفواكه المعدة للتصدير لسلطة هذا المجلس ، فهو وحده الذي يعنى بفرز الفاكهة وتعبئتها وخزنها وشحنها والتأمين عليها وبيعها بالشروط الملائمة ، وله أن

يرفض تصدير أى نوع من الفاكهة للأسباب التى يراها ، وأن يعين مندوبين فى الأسواق الخارجية لتصريف الفاكهة تحت رقابته ، وأن يتقاضى رسما جزئيا على الفاكهة المخصصة للتصدير ليسد به ما تقتضيه أعماله من النفقات بين مرتبات ودعاية ... الخ .

وقد أنشأ مجلس مراقبة الصادرات فى زيلندا الجديدة مكتبا فى لندن يتولى تصريف الفاكهة والحاصلات الزراعية الأخرى التى ترد اليه من تلك البلاد لحساب المجلس ، فيوزع الرسائل عند وصولها بين مختلف الأسواق تبعا لحالة الأسعار فى كل منها ، ويختار السامسة الموثوق بهم للبيع بالمرزاد أو بالممارسة تحت إشرافه ، ويقوم بعد بيع كل رسالة بأعداد فواتير البيع لكل مصدر باسمه ويرسلها مع تحويل بقيمة الثمن الى المجلس فى زيلندا لتسليمها الى ذويها . وقد بلغت نفقات هذه المراقبة فى سنة ١٩٣٣ ٧٤٠٠ جنيه منها ٤٤٠٠ جنيه للمجلس و ٣٠٠٠ جنيه لمكتب لندن ، وبلغت مبيعات المكتب فى تلك السنة ١,٤٣٣,٠٠٠ صندوق تقاضى على كل منها رسما يوازى خمسة مليات . وقد لقي هذا المجلس كثيرا من معارضة تجار الصادرات والسامسة ، كما لقي ترجيا كبيرا من شركات الملاحة والمستوردين ؛ لأنه وحد أساليب التعامل وسهل وسائل التفاهم ، وكثيرا ما نجح فى خفض أجور الشحن وأثمان مواد التعبئة وعمولة السامسة وما الى ذلك مما لا يتسنى لأفراد المنتجين .

وقد كان لهذا المجلس الفضل فى تنظيم قواعد منح الاعانات لمصدري الفاكهة ، فقررت الحكومة بالاتفاق معه وضع حد أدنى قدره تسعة شلنات لثمن كل صندوق من التفاح تسليم الموانى الانجليزية . فاذا كان متوسط ثمن مبيعات كل منتج طوال الموسم يقل عن ذلك الحد الأدنى منح اعانة بقيمة الفرق وإلا فلا اعانة . وقد ترتب على هذه الطريقة الحكيمة أن مجموع الاعانات التى منحت المنتجين فى زيلندا لم تتجاوز ألفى جنيه فى العام . وقد كان من أثر ضمان الحكومة لهذا الحد الأدنى

أن البنوك المحلية تسابقت الى تقديم المال الى مجلس مراقبة الصادرات ليسلفه للمتعين، فأصبحوا في غنى عن الاقتراض من السماسرة .

هذا ما جاء في تقرير البعثة الاقتصادية بشأن وجوب اشراف هيئة على تصدير المنتجات الزراعية ، وفيه بيان شاف لما عمله غيرنا في هذا الصدد . ويحسن أن نفكر في هذا الأمر مليا . وعسى أن تجد وزارة التجارة الطريق لتشجيع تصدير صادراتنا وتنظيم أدوار هذا التصدير بما يضمن مصلحة المتعدين ومصلحة البلاد .

إننا اذا أردنا زيادة صادراتنا وجب علينا أن نسلك السبيل الذي سلكته البلاد الأخرى بعد طول التجارب . أما الاعتماد في جميع هذه الشؤون على القناصل أو على الملحقين التجاريين ، ولا خبرة لأكثرهم بالوسائل التجارية العملية ، فلا يمكن أن يؤدي الى نتيجة سارة .



إن نظرة سطحية للميزان التجارى كافية للدلالة على أنه في صالح مصر؛ فقد زادت الصادرات على الواردات في هذا العام بما يبلغ ٢,٧٩٣,٠٠٠ جنيه مقابل ٢,٣٨٧,٠٠٠ في العام الماضى و ٣,٥٧,٠٠٠ في العام الذى قبله^(١). ولكن هذه الأرقام لا تعبر عن حقيقة الواقع؛ فان مصر تنفق أكثر مما تدفعه ثمنا للواردات، فهي تنفق فيما يسمى « الواردات غير المرئية » مبالغ كبيرة تزيد عن هذا الفرق بين الصادر والوارد . نعم تنفق ما يقرب من ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه وهو الفرق بين ما ينفقه المصريون في أوربا كل عام وما ينفقه الأجانب في مصر، وقد سبق أن بينت هذا تفصيلا، وهى تنفق مبالغ كبيرة أجورا لشحن صادراتها على البواخر الأجنبية وأخرى فوائد للديون الأجنبية ولأرباح رهوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر .

(١) عن مذكرة وزير المالية مشروع ميزانية سنة ٣٨ — ٣٩ .

الواقع أن اضافة هذه المبالغ الى اثمان الواردات يزيد كثيرا عن قيمة الصادرات ، وهذا يدفعنا الى العمل المستمر لزيادة صادراتنا كما قدمت ، وعلى الأخص مع البلاد الآتى بيانها التى رجحت كفة ميزانها التجارى مع مصر :

زيادة الواردات منها على الصادرات إليها فى سنة ٣٧ مقدرة بالجنيهات	اسم البلد	زيادة الواردات منها على الصادرات إليها فى سنة ٣٧ مقدرة بالجنيهات	اسم البلد
٧٨٧٠٠٠	إيران	٨٣٢٠٠٠	إيطاليا
٢٤٨٠٠٠	هولندا	٨٤٣٠٠٠	ألمانيا
٤٩٦٠٠٠	فنلندا	١٤٤٧٠٠	بلجيكا
١٥٩٠٠٠	سيلان	٤٥٨٠٠٠	الاتحاد السوفيتى
١٨٠٠٠٠	بلغاريا	٤١٥٠٠٠	الغويج
٧٢٠٠٠	قبرص	٢٩٧٠٠٠	رومانيا

وهذه المسألة تحتاج الى عناية وزارتى المالية والخارجية . وكثرة هذه البلاد وصلت الى هذه النتائج لأنها فرضت كثيرا من القيود على تجارتها الخارجية وعلى عملتها . وفى اعتقادى أنه لن يصعب أدام حكومتنا ايجاد الوسائل التى تعالج هذا الموقف فى أقرب وقت .

فَهْرَسْتُ الْكِتَابِ

صفحة	
٣	مقدمة
١١	الصحة العامة في مصر :
١٦	تحسين مياه الشرب
١٩	الهجاري العامة
٣٠	اصلاح منازل المدن
٣٢	اصلاح منازل القرى
٣٥	ابادة الحشرات النافلة للأمراض
٤٦	تحسين غذاء الشعب
٥٣	زيادة المناعة ضد الأمراض
٥٣	المستشفيات
٥٨	التعليم :
٥٨	الفصل الأول — سياحه وأغراضه
٦٦	منهج التعليم
٦٩	مسألة اندوسين
٧١	تعليم اللغة العربية
٧٨	أجور التعليم
٨٢	العناية بصحة التلاميذ
٨٥	الرياضة البدنية
٨٧	ضرورة بناء المدارس
٨٩	استخدام السينما والراديو في التعليم
٨٩	التعليم الحر
٩٣	الفصل الثاني — التعليم الإلزامي
١٠٤	الفصل الثالث — التعليم الجامعي
١١٧	البنات العلمية
١٢٢	الفصل الرابع — التعليم الفني والخاص
١٢٩	مسائلنا المالية :
١٢٩	سياستنا المالية
١٣٢	مصرفات الحكومة

صفحة	
١٥٢	تقانات مشروعات الاصلاح
١٥٣	ايرادات الحكومة
١٥٣	الضرائب
١٦٤	سياستنا الاقتصادية :
١٦٤	مقدمة
١٦٨	الفصل الأول — مواردنا الزراعية ووجوب السعى في تحسينها
١٧١	انتخاب بذور التقاوى
١٧٤	وجوب مداومة البحوث الزراعية العلمية
١٧٥	تجديد الأساليب الزراعية
١٧٦	نشر الدعوة الزراعية
١٧٧	بنك التسليف الزراعى
١٧٨	زيادة الانتاج الزراعى
١٧٩	اصلاح الأراضي البور
١٨٣	الفصل الثانى — الصناعة المصرية ووجوب العمل على تقدمها
١٩٣	توحيد المعالج المشتغلة بمسائل الصناعة
١٩٣	التعريفية الجمركية
١٩٥	تشريع العمال
١٩٧	المواصلات
١٩٩	مشتريات الحكومة
٢٠٠	التسليف الصناعى
٢٠١	تحديد المناطق الصناعية في القطر
٢٠٢	الشركات الأجنبية واطراك المصريين في أعماها
٢٠٥	صناعة السياحة
٢٠٩	الفصل الثالث — التجارة في مصر ووسائل تشجيعها
٢١٦	تجارنا الخارجية



كُلَّ طبع كتاب "على هامش السياسة" بمطبعة دار الكتب
المصرية في يوم الخميس ٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ (٥ مايو
سنة ١٩٣٨) مأ
محمد نديم
ملاحظ المطبعة بدار الكتب
المصرية

Bibliotheca Alexandrina



0394828